

كتاب الاعلام بقواعده الاسلام تأليف

الامام العالم العلامة شيخ مشايخ

الاسلام تزييل مكة المشرفة

احمد بن حجر الهيتمي

الشافعي رحمه

لله تعالى

آمين

(الله)

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

نحمدك اللهم أن الطلعت لعلم الفتوى في سماء التحقيق شمساً وبدورا وجعلت علماء
الشريعة الفراء أرفع الناس في الدارين مكانة وجبورا وسرورا واخترتهم لحققة
فرائض الاسلام وسنته وأقمتم نجومهم تديهم في ظلمات الجهالات الى منهجك القويم
وسنته (ونشهد) أن لا اله الا انت وحدك لا شريك لك شهادة يلوح عليها أمان الاخلاص
ونجوم مدخرها من أهوال قبائح المهترئين عليك حين لامناص ونشهد ان سيدنا محمد عبدك
ونبيك افضل من أودى فيك فصير وأجل من ابتليته فرفض وشكر وارسلته لحسب رأسة
أخرجت للناس فهديت به كل حائر وأرديت به كل جائر ومحوت به ظلم البدع والكفر لاسما
من بلدك الحرام وقصمت ببراهين دينه الطغاة العظام وامرته بأب يورثها من بعده من أئمة
الاعلام حتى يردواهم ا على من عاندكم في واقعة من وقائع الاحكام صلى الله وسلم عليه وعلى
آله واصحابه الذين نصروا الحق واشادوا بخبره ودمغوا الباطل واهله الكثيرين وأما تو
ذكره صلاة وسلاما دائمين ما قام بنصرة دينه القويم بعض وارثيه وبذل نفسه في الله رجاء
لما أعد له لو ارثيه وعارفيه (اما بعد) فهذا تأليف جامع ومجموع ان شاء الله نافع دعائي اليه ووقع
غلط فاحش في مسألة أفتيت بها فأحييت بيانها مع ما يتعلق بها لان الحاجة ماسة الى جميع

ذلك سيما وقد توعدت هذه المسالك حتى صار الغلط في الواضحات فضلا عن المشكلات
 اقرب الى المنسوبين الى العلم من جبل الوريد ولسان حالهم يعلن انه ليس لهم عنها من جديد
 لما جعلوا عليه من مخالفة سنن الماضين وانجلد الى ارض الشهوات والطمع فيما بأيدي الظلمة
 والمفردين نسال الله تعالى ان يعافينا من ذلك وأن يغيثنا من ظلم هذه الهالك وأن يوفقنا
 الى ما كان عليه اجتهادنا من صالح العمل ومجانبة الذلل انه اكرم مسئؤل وأرجو آمول
 هذا وقد لوحث لا بالفضيلة الحاملة على هذا التأليف وبيانها في لما كنت بمكة في مجاورتي
 الثالثة سنة اثنين واربعين ومائة مرفعت الى قنوي صورتها ما قواكم فيمن تزوج غير بالغة
 ثم أشهد عليها أنه أقبضها حال صدقها فهل يصح هذا الاتهاد وهل لاوصى مطالبتة بالمهر
 والدعوى به عليه وهل له ولو كما أن يقول له يا كبا يا عديم الدين أم لا فإذا يلزمه في ذلك
 فاجبت بما صورته ان بلغت مصلحة لدينها وما لها صحقضا والاشهاد عليها ولم يكن للوصى
 مطالبتة ولا الدعوى عليه وقوله له ما ذكر محرم التحريم الشديد بل ربما يكون قوله يا عديم
 الدين ككفرافيعززالتهزيرالشديد للاتق به والزاجر له ولا مثاله والله سبحانه وتعالى اعلم
 بالعوام والكتبة فلان ثم دفعها الى صاحبها فوقع في أيدي جماعة أصدقاء لصادق منه ذلك
 فهدوا التقرب اليه بالكذب على الله وسببه لم الذين طلبوا أي منقاب يتقبلون فاعترضوا
 ما كتبه وشنعوا به عند العوام ومثوهوا عليهم حتى قال بعض مجاز فيهم اعموا هذه الاقضاء
 كفر وعلمه بانه يقتضي ان قاتل هذا اللفظ يكفر مطاقا وليس كذلك ومن كفر مسلما فقد كفر ثم
 اهترضوه بأمر أخرى منها كيف يكتب المفتي التهزير الشديد والتهزير راجع الى رأى
 الحاكم في الشدة والضعف ومنها ان من صدره ذلك مثله لا يمتنع عليه ومنها ان الجواب غير
 مطابق للسؤال هذا ما نقل الى وسمعتهم من اعتراضاتهم وهي لا تنها على غباوة قائلها غنية
 عن التعرض لها برد أو ابطال لكن أحبيت في هذا التأليف تحرير الانفاط المكفرة التي
 ذكرها أصحابنا وغيرهم فان هذا باب منتشر جدا وقد اضطررت فيه افكار الائمة وعباراتهم
 وزلت فيه اقدام كثيرين وخطر امره وحكمه كان حقيقا بالافراد بالتأليف ولم أرا حدا عرج
 على ذلك فقد صددت تسهيل جمعه وبيان ما وقع للناس فيه بحسب ما طلعت عليه وضمنت الى ذلك
 فوائد عشر عليها فكري القاتر واستتجها نظري القاصر أسأل الله أن يجعلني ممن هداه وهدى
 به وان يبرق في بمن أوصل الخير لهذه الامة بسببه انه جواد كريم رؤوف رحيم غافر الزلات
 وراحم العثرات فعليه التكلان ومنه التأيد والامتنان واليه المفرع في المهمات ومن
 فيض فضله نغترف اسباب السداد والعصمة في الملمات واتمكم اولا على الحكم الذي
 أبدىناه في يا عديم الدين مقدمي عليه الكلام على من قال لم يا كافر فانه الاصل الذي
 أخذت منه ما شئت اليه في الجواب من التمهيد بل ثم نهقه بر دما ذكره من الشبه ثم بتحرير
 بقية الانفاط التي تصعب بين الناس مما اتفق على انها كفر او اختلاف فيه فتقول عبارة

الى النبي في العز يزعمون التهمة وانه اذا قال المسلم يا كافر بلا تأويل كفر لانه هي الاسلام
 كفرا وقد صرح انه صلى الله عليه وسلم قال اذا قال الرجل لاني يا كافر قد بابه بها أحدهما
 والذي رماه به مسلم فيكون هو كافرا انتهى وتبعه النووي في الروضة وعبارته قال المتولي ولو
 قال المسلم يا كافر بلا تأويل كفر لانه هي الاسلام كفرا انتهى واعتقد ذلك المتأخرون كابن
 الرفعة والقسمولي والتتائي والاسنوي والاذري وأبي ذرعة وصاحب الانوار وشارح
 الانوار بل كثير منهم كالتتائي والقسمولي وصاحب الانوار وغيرهم جزموا به من غير
 عز ولم ينفرد المتولي بذلك بل سبقه الى ذلك ووافقه عليه جميع من اكبر الاصحاب منهم
 الاسنوي أبو اسحاق الاسفرايني والحلي والشيخ ناصر المقدسي وكذا القزالي وابن دقيق
 العيد بل قضية كلام هؤلاء انه لا فرق بين أن يقول أولا وسيتضح لك من كلامهم الذي أذكره
 عنهم فان قلت قد خالف ذلك النووي نفسه في الاذكار فقال يحرم تحريميا غليظا قلت
 لا محالة فان اطلاق التحريم في لفظ لا يقتضي انه لا يكون كفرا في بعض حالاته فعبارة
 الاذكار لا تنافي عبارة الروضة وغيرها على ان الكفر محرم تحريميا غليظا فتكون عبارة
 الاذكار شاملة للكفر أيضا ونكتة التعبير بالتحريم الغليظ قصد الشمول للمالة التي
 يكون فيها كفرا وغيرها واذا تأملت هذا التقرير يظهر لك حسن ما فعلته في الجواب المذكور
 من قولي فبجزرالي آخره حيث فرغت على التحريم ولم افزع على الكفر لان التحريم هو
 الامر المحقق وأما الكفر فقد يوجد عند عدم التأويل وقد لا يوجد ولم نعلم ان قائل ذلك لم
 يقول متعين التفريق على الامر المحقق وطرح الامر المشكوك فيه وبهذا الدفع الاعتراض
 السابق وهو كيف يفرع التعزير على الحكم بالكفر وسبأني لذلك فزيد فان قلت يؤيد
 ما في الاذكار قول ابن المنذر في الاشراف في باب القذف وأجمع كل من اخفظ عنه من أهل
 العلم على أن الرجل اذا قال لرجل من المسلمين يا يهودي يا نصراني ان عليه التعزير ولا حد عليه
 ثم قال ويشبه ذلك مذهب الامام الشافعي قلت قد علت مما تقر في عبارة الاذكار ان عبارة
 كهذه العبارة مطلقة وعبارة الشيخين وغيرها السابقة عن المتولي مفصلة والمطلق لا ينافي
 المفصل ثم رأيت الاذري ذكر ما هو صريح في ذلك حيث قال عقب كلام ابن المنذر وقياس
 ما تقدم أي عن المتولي انه اذا قال له بلا تأويل انه ~~كافر~~ لانه جعل الاسلام يهودية أو نصرانية
 فتأمل انتهى فحمله مطلقا وجعل كلام الشيخين عن المتولي مفصلا وحمل هذا الاطلاق على
 ذلك التفصيل أخذ بالقاعدة الاصولية الشهيرة فان قلت عبارة النووي عما الله عنه في شرح
 مسلم قد تنافي ما تقرر وحاصلها ان هذا الحديث بمساعدة العلماء من المتكلمات من حيث ان
 ظاهره غير مراد فان مذهب أهل الحق انه لا يكفر المسلم بالعاصي كالقتل والزنا وكذا قوله لأخيه
 يا كافر من غير اعتقاد بطلان دين الاسلام (أحدهما) انه محمول على المستحل ومعنى باعها أي
 بكافة الكفر وكذا حار عليه في رواية أي رجعت عليه كلمة الكفر ببيعها ورجع جمع معني

(الثاني) رجعت عليه تقيضه لأخيه ومعه صفة تكفيره (الثالث) انه محمول على الخوارج
المكفرين للمؤمنين وهذا نقله القاضي عياض عن مالك وهو ضعيف لان المذهب الصحيح المختار
الذي قاله الأكثرون والمحققون ان الخوارج لا يكفرون كسائر أهل البدع (الرابع) معناه
انه يؤل الى الكفر فان المعاصي كما قالوا يريد الكفر ويخاف على المكثريها أن يكون عاقبة
شؤمها المصير الى الكفر ويؤيده رواية أبي عوانة في مستخرجيه على مسلم فان كان كما قال والاقدة
باء بالكفر وفي رواية اذا قال لأخيه يا كافر فله وجوب الكفر على أحدهما (الخامس) معناه
فقد رجع عليه تكفيره فليس الراجع حقيقة الكفر بل التكفير لكونه جعل أخاه المؤمن
كافرا فكانه كفر نفسه أمالانه كفر من هو مثله وأمالانه كفر من لا يكفره الا كافر يعتقد
اطلان دين الاسلام انتهى ومنازعة السبكي في بعضه في فتاويه مبنية على رأى انتحله مذهبها
واعترف بأنه خارج عن قواعد الامام الشافعي وهو ان من كفر أحد من الحشرة المشهود لهم
بالجنة كفر وان كان مؤثرا ولا وقد بسطت الكلام على ذلك في كتابي الصواعق المحرقة في الرد على
الرافض وغيرهم قلت لا تنافي في عبارته المدكورة ما مر لان قوله من غير اعتقاد اطلاق دين
الاسلام هو من التأويل الذي مر عن المتولي انه اذا سلكه لا يكفر نعم في الوجه الاول تقييد
لما قاله المتولي بالمستحل كذا قيل وأقول ان أريد أنه تقييد للفهوم فظاهر وألا فطوق فليس
كذلك ويانه انه اذا قال يا كافر مؤثرا لا يكفر النعمة أو نحوه كان مع ذلك حراما ما أخذ بما
مر عن ابن المنذر فان اعتدله حينئذ انبني القول بكفره على الخلاف الآتي في مستحل الحرام
المجموع عليه فان قلنا بانه تراط أن يكون معلوما من الدين بالضرورة فاحتمل أن نقول بالكفر
هنا وندعي ان حرمة ذلك معلومة من الدين بالضرورة لان أحد الايجاهل يحرم ايذاء المسلم
سيما بهذا اللفظ القبيح وان قلنا بعدم اشتراط ذلك فالكفر بهذا اللفظ واضح وان ذكر هذا
اللفظ من غير تأويل فان قصد مع ذلك ان دينه الذي هو متلبس به وهو الاسلام كفر فلا
تراجع بين أحد في انه يكفر بذلك وان اطلق فلم يؤول ولا قصد ذلك انتج ما أفاده كلام شرح
مسلم من انه ان استحل ذلك كفر والا فلا واذا تأملت هذا التقرير علمت ان كلام شرح مسلم
لا ينافي كلام الشيخين عن المتولي الا من حيث ان قضية كلامهما التكمية مطلقة في حال
الاطلاق وهو وان كان له وجه لم يكن التفصيل بين الاستحلال وغيره أوجه هذا ما يتعلق بالوجه
الاول من الوجوه التي ذكرها في شرح مسلم وأما الوجه الثاني فهو لا ينافي ما مر عن المتولي
لان رجوع تقيضه اليه صادق بالكفر في بعض الحالات وأما الثالث فاعترضه الزركشي
بأن ما حكاه الأكثرون من عدم تكفير الخوارج ممنوع قال بل هو الحق لما سنده كره في كتاب
التهاديات وينبغي حمل كلامه على ما ذكره لم يصدر منهم سبب مكفر كما اذا لم يحصل الا مجرد
الخروج والقتال ونحوه أما مع تكفيرهم لمن تحقق ايمانه من الصحابة المشهود لهم بالجنة
فلا انتهى وأقول الخوارج لم يكفروا وغيرهم الا بتأويل ولم يسموا الاسلام كفرا وحينئذ

قاله في شرح مسلم وغيره من هدم تكفيرهم نعم ان انكروا وصحبة أبي بكر رضي الله
 تعالى عنه أو كفروا العداوة أو ضلوا الأمة فسيأتي مع ما شا كاه وأما الرابع والخامس فلا
 ينافيان ما مر أيضا نظير ما سبق من انهما محمولان على من أول ووقع في الحديث روايتا بلا بأس
 بالاشارة اليها فقد روى مسلم اذا كفر الرجل أخاه فقد بياها أحدهما وفي رواية له أيضا
 رجل قال لأخيه يا كافر فقد بياها أحدهما ان كان كما قال والاربعين عليه وفي رواية له
 أيضا ليس من رجل ادعى لغير أبيه وهو يعلمه الاكثر ومن دعى رجلا بالكفر أو قال
 عدو الله وليس كذلك الا حار عليه ومرفى رواية أبي عوانة فان كان كما قال والاربعين
 بالكفر وفي رواية اذا قال لأخيه يا كافر فقد وجب التكفير على أحدهما ومعنى كبر الرجل
 أخاه نسبتها اليه الى الكفر بصيغة الخبر نحو انت كافر أو بصيغة النداء نحو يا كافر أو باعتقاد
 ذلك فيه كاعتقاد الخوارج تكفير المؤمنين بالذنوب وليس من ذلك تكفير جماعة من أهل السنة
 أهل الأهواء لما قام عندهم من الدليل على ذلك ومعنى بياها أحدهما أي رجوع بكافة الكفر
 كما مر والجزم بأنه لا بد أن يبرأ أحدهما بنية قوله في الرواية الأخرى ان كان كما قال والاربعين
 عليه ومن ثم كانت هذه الرواية في قوة قضية منفصلة أقيم البرهان على صدقها بخلاف
 الأولى اذ معناها كل مكفر أخاه فدائما انما أن يكفر القائل أو المقول له وبرهن على صدق ذلك
 في الرواية الثانية لانه ان كان كما قال والا كفر القائل أي بالمعنى السابق بيانه وقوله أو قال عدو
 الله نص كما قاله بعض الشارحين في أن نسبة الرجل غيره عداوة الله تعالى تكفير له وكذا نسبتها
 الى ذلك وبواقفه قوله تعالى من كان عدوا لله وملائكته الآية وسياق آخر الكتاب ما لو قال
 انه عدو للتي صلى الله عليه وسلم ومر أن معنى حار رجوع والاستثناء قبل معنوى أي لا يدعوه
 أحد الا حار عليه لان المقصد الاثبات ولو لم يقدرا لثبتي لم يثبت ذلك ويحتمل عطفه على ليس من
 رجل فيكون بجاريه على اللفظ وقد فسر الحلبي في المنهاج الحديث بما يوافق كلام المتولي وقال
 ان أراد به أن الدين الذي يعتقد ككفره هو دون أخيه ان كان أخوه مسلما حقيقيا وان كان
 يظن الكفر ولا يظهره فذلك غير مراد بالحديث اذ لا يبرأ واحد منهما بالكفر وحينئذ
 يعزى وانما انتهى قائله فبجده صريحا فيما مر عن المتولي وان التعزير انما يجب عند كون
 المقول له ذلك كافرا باطنا فان قلت كيف يكون كافرا باطنا ويتيق قلت يمكن بمقاوئه لا ستنايته
 ان قلنا ان المرتد يجهل ثلاثة أيام أو لازالة شبهة أو تغلب أو غير ذلك فان قلت قضية ان من قال
 لمرتدا كافرا يعزى قلت قد يلتزم ذلك لانه اذا دأب وايدأه انما يجوز للامام بالقتل ان لم يثبت
 ويمكن الفرق بأن المرتد لم يظهر الاسلام فلم يكن له احترام أصلا بخلاف من أظهر الاسلام
 وان كان كافرا باطنا وضع ذلك فالموافق للقواعد انه حيث ثبت كفره باطنا كان حكمه حكم
 المرتد ولا تعزير على من قال له يا كافر وفسر الغزالي في الاحياء الحديث بما يوافق كلام المتولي
 أيضا حيث قال معناه انه يكفر وهو يعلم انه مسلم أي فيكفر بدليل قوله فان ظن انه كافر يبرأه

أو فسرهما كان مخطئاً لا كافراً انتهى وقد يؤخذ من كلامه حمل كلام الحلبي السابق على غير
ما مر بأن يقال معنى قوله إن كان أخوه مسلماً حقيقة أي في اعتقاده وقوله وإن كان يظن
الكفر ولا يظهره أي في اعتقاده وحينئذ فاتضح قوله وحينئذ يعز راقائل وهذا التأويل
متعين لا ينبغي العدول عنه وقد فسر ابن رشد من أ كبر أئمة المالكية الحديث بما يوافق كلام
المتولي أيضاً حيث حمل الحديث على أن من قال ذلك كفر حقيقة لكن فيمن كفر أخاه حقيقة
لأنه إن كان المقول له كافراً فقد صدق والا كفر القائل لأنه اعتقد ما عليه المؤمن من الإيمان
كفراً واعتقاد الإيمان كفراً كفر قال الله تعالى ومن يكفر بالإيمان فقد حبط عمله وقا
غيره من أئمتهم لا يبعد حمل الحديث على ظاهره من تكفير القائل على القول بأن الدعاء على غيره
بالكفر كفر واعترضه بعضهم بأن الداعي إنما كفر على القول بذلك من جهة أنه لما دعا
بالكفر كأنه رضي به والرضى بالكفر كفر بخلاف هذا وظاهر كلام الحلبي والغزالي الذي
ذكرته عنهما أن القائل حيث اعتقد أن المقول له مسلم كفر مطلقاً وإن أقول له لكن ما مر عن
المتولي أوجه وقال ابن دقيق العيد في قوله عليه الصلاة والسلام ومن دعا رجلاً بالكفر وليس
كذلك إلا حار عليه أي رجع وهذا وعيد عظيم لمن كفر أحداً من المسلمين وليس هو كذلك
وهو ورطة عظيمة وقع فيها خلق من العلماء اختلفوا في العقائد وحكموا بالكفر بعضهم بعضاً
وخرق حجاب الهيبة في ذلك جماعة من الحشوية وهذا الوعيد لا حق بهم ثم نقل عن الاستاذ أبي
إسحاق الأسفرائيني من أ كبر أصحابنا أنه قال لا أكفر إلا من كفرني قال ويرى ما في هذا
القول على بعض الناس وحمله على غير محله الصحيح والذي ينبغي أن يجعل عليه أنه لمج هذا
الحديث الذي يقتضي أن من دعا رجلاً بالكفر وليس كذلك رجع عليه الكفر وكذا قوله
عليه الصلاة والسلام من قال لأخيه يا كافراً فقد باعها أحدهما وكان هذا التسليم أي الاستاذ
أبا إسحاق يقول الحديث دل على أنه يحصل الكفر لأحد الشخصين إما المكفر أو المكفر بماذا
كفر في بعض الناس فالكفر واقع بأحدنا وأنا قاطع بأنني لست بكافر فالكفر راجع إليه
انتهى فتأمل تجده صريحاً بما مر عن المتولي وفي أن ابن دقيق العيد موافق على ذلك وفي أنه
لا فرق بين التأويل وعدمه وكلام الشيخ نصر المقدسي في تهذيبه في كتاب الصلاة صريح في
ذلك فإنه لم يقبل التكفير إلا بما إذا كان المقول له ذلك ظاهراً العدالة لكن الأوجه ما مر عن
المتولي من التفصيل وفي كافي الخوارزمي لو قال است من أمة محمد ولا أعرف الله ورسوله وأنا
كافر أو يرى من الإسلام كفر انتهى والحكم فيه ظاهر إلا أن يزعم أنه أراد أنه ليس منهم
قطعا بل ظناً وأنه لا يعرف الله ورسوله على طريقة أهل الأصول أو نحو ذلك فيما يظهر ولا فتي
تليد ابن المقرئ اعتراض على الروضة أحببت ذكره مع التنبيه على رده وعبارة قال في الروضة
قال المتولي لو قال لمسلم يا كافراً لا تأويل كفر لانه سمي الإسلام كفراً ذكر القمولى مثله ولم
يعمله ولم يعزه إلى أحد قال فإن أراد كفر التهمة والاحسان فلا انتهى ولا نسلم قول الروضة

لا معنى للاسلام كقرا فان هذا المعنى لا يفهم من لفظه ولا هو مراده انما مراده ومعنى لفظه
 انما است على دين الاسلام الذي هو حق وانما أنت كافر دينك غير الاسلام وأنا على دين
 الاسلام هذا مراده بلا شك لانه انما وصف بالكفر الشخص لا دين الاسلام فبني عنه كونه
 على دين الاسلام فلا يكفر بهذا القول وانما يعزى هذا السب الفاحش بما يليق به ويلزم
 على ما قاله أن من قال لعابد بافاسق كفر لانه معنى العباداة فسقا ولا أحسب أحدا يقوله وانما
 يريد انك تنسق وتقع مع عباد تلك ما هو فسق لأن عباد تلك فسق وأيضا فكيف يحكم عليه بالكفر
 بالطلاق هذه الكلمة المحتملة للكفر وغيره واحتمال غيره أكثر وأظهر وانما يصح المعنى
 الذي ذكره لو قال يهودي أو نصراني مسلم يا كافر فهذا بلا شك لا يريد إلا أن دينك وديني
 الاسلام كفر وأما المسلم فلا يريد هذا أصلا انتهى كلام الفقي ولا ردة بأنه مبني على ملزمه من
 أن معنى لفظه ما ذكره وليس معناه ما زعم بل معناه ياتصفا بالكفر وهذا كما ترى صادق
 بأن ما تصفت به من الاسلام يعنى كفرا وبأنك لم تصف بالاسلام من أصله وهو الذي زعمه
 ولا أثر لكون هذا الثاني هو الذي يغلب قصد هذه الكلمة لأن وصفه له بالكفر مع مشاهدة
 الاسلام منه وعدم تأويله قرينة ظاهرة على تسمية الاسلام كفرا فعلمنا بما دل عليه لفظه صريحا
 بواسطة القرينة المذكورة وأغلب النظر إلى ما يصدق بهذه الكلمة بين الناس لأن هذا
 لا تعويل عليه في هذا الباب ولنا أنه أنت حيث أطلقت هذا اللفظ ولم تقول كمت كافر التضمن
 لفظك تسمية الاسلام كفرا وان كنت لم تقصد ذلك لانا انما نحكم بالكفر باعتبار الظاهر
 وقصدك وعدمه انما ترتبط به الاحكام باعتبار الباطن لا الظاهر فاندفع زعمه ان هذا المعنى
 لا يفهم من لفظه وقوله انما مراده ومعنى لفظه الى آخره بل ذكره المراد لا وجه له هنا البتة
 لما قررناه بأن حكمنا انما هو باعتبار الظاهر فلا يبحث عن المراد ولا ندر عليه حكما ظاهرا
 واندفع حصره بقوله انما وصف بالكفر الشخص لا دين الاسلام وأما ما زعمه من اللزوم
 المذكور فغير صحيح بل لا يلزم عليه ذلك لأن العباداة لا تنافي الفسق لا مكان اجتماعهما في آن
 واحد اذ من ارتكب كبيرة فاسق وان كان أعبد الناس بخلاف الكفر والاسلام فانه لا يمكن
 اجتماعهما في شخص واحد في حالة من الاحوال فلا يلزم من القول لعابد بافاسق تسمية العباداة
 تماخلف القول لمسلم يا كافر فانه ظاهر في الوصف ولو مع ما هو عليه من الاسلام فلزم
 به الاسلام كفرا وما يجب منه برقبان اللفظ اذا كان محتملا لمان كان في بعضها أظهر
 عليه وكذا اذا استوت وجدا لا حدها مرجع وهو هنا ما مر من وصفه بالكفر مع علمه
 ما هو عليه من الاسلام فقول له واحتمال غيره أكثر ظاهر وقوله وأظهر ليس في محله كما تقرر
 له وانما يصح المعنى الذي ذكره الى آخره برقماعته عما هو غني عن الاعادة وقوله وأما
 لم ولا يريد هذا أصلا ليس في محله أيضا لان الارادة وعدمه الاشغل لتأنيها فاذا تقرر ذلك
 كما يا كافر بما لم تجده في كتاب وعلمت أن ما ذكره الشيخان فيه نقلا عن القولي هو الحق

الذي لا يحيد عنه وان كلام جمع من الاصحاب صريح في كفر قائله مطلقا وان ما مر من عبارة
الاذكار وشرح مسلم وغيره - ما لا يخالفه ظهرك ان ما أفتيت به في باعديم الدين حق طاهر
لا يسع أحد انكاره وان من أنكره فقد أنكر على هؤلاء الأئمة الذين هم آباؤنا في الدين لكن
المعتضون على لا يحترمون أحد من المتأخرين ولا من المتقدمين في مسماسوة والحمد لله على
ذلك فمن قال لا خير يا عديم الدين تقول له ما الذي أردت بذلك فان قال أردت أن ما هو عليه من
الدين لا يسمى ديننا قلنا له قد كفرت فان لم تعلم والآخر بنا عنك وان قال أردت انه لا دين له في
الأمم لا ونحوها فان لا كفر عليك لكن عليك التعزير الشديد للاتق بك وان قال لا نية لي
قلنا له فهل تعتقد انه يحل لك أن تقول له ذلك فان قال نعم قلنا له كفرت ان كان ذلك مما لا يخفى
عليك بناء على ما مر وان قال لا أستحل ذلك أو كان مما يخفى عليه فليس كفر او الى هذا التفصيل
كله المستمد مما قرره في با كفر ائمت قول في الجواب السابق بل ربما يكون قوله يا عديم
الدين كفر او اذا تمهدت حقيقة ما أجبت به فانرجع الى ردة كلام المعتضين وهو يركا كته وكونه
بالتخييل أشبه غنى عن الرد لكن في ضمن ردة فوائدها ما قول من قال هذا الاقتناء كفر لا اقتضائه
ان قائل هذا اللفظ يكفر مطلقا وليس كذلك ومن كفر مسلما فقد كفر فبره عليه بأمر ومنها ان
دعواه اقتضاء قول ربما الى آخره الكفر مطلقا بحجرفة وجهل بدلولات الالفاظ فان مدلول
ربما انه له حالة يكون فيها كفرا وحالة لا يكون فيها كفرا وهذا جلي واضح فلا تطيل فيه لان الكلام
فيه لا يليق بهذا المصنف المبني على غاية من الاتقان والتحرير ومنها ان احتجاجة بعباد كرم كفره
صريح بما فيه كفر مسلما من غير تأويل لان المفتي اذا أفتى بحكم فلا يخلو ما أن يكون حقا أو خطأ
فان كان حقا فلا كلام في تكفير مكفروه وان كان خطأ فكذلك وان تعمد الخطأ لا به لم يتعمد
تكفير أحد بعينه اذا المفتي لا يفتي على معين والحجب من جزافه كيف يكفر غيره ويسئل بما
يسئل به نفسه فان قلت فلم ذكرت هذه الاشارة الخفية ولم تهمل في الجواب كما فعلت هنا
ولا أطلعت القول بالحرمة كما في الادكار قلت اشارة للاختصار وحذر من الوقوع في ورطة
الاطلاق فان التروى قال في آداب المفتي في الروضة واد كان في المسئلة تفصيل لا يطلق الجواب
فانه خطأ بالاتفاق وليس له أن يكتب الجواب على ما يعلمه من صورة الواجب اذا لم يكن في الترفعة
تعرض له انتهى وليس الاطلاق في المصنفات كالاتفاق في الفتاوى فان الناظر في المصنفات
لا يتنصر على مصنف واحد والا كان مقصرا بخلاف المسئلة فتقناه لا أهلية له في النظر في
المصنفات حتى يعلم حكم واقعه وانما الواجب عليه رفعها للمفتي في أفتاده وأطلق له في محل
التفصيل أجاء الى الوقوع في الخطأ فكان المفتي مخطئا انما قال وأيضا فالمصنفات يكثر مسائلها
فلو كف المصنفون الى استيعاب سائر التفصيل في كل مسألة لشق عليهم بل عجزت عن ذلك
قدرتهم فساغهم دكر أصول المسائل والاطلاق في بعض الابواب اكسالا على فهم التفصيل
من محل آخر وغير ذلك مما لا يخفى على ناظر في كتبهم وأيضا فانما أصل في الجواب تفصيلا

واضحاً قد استرأى المكفر عن العامة حتى لا تطرق اليه افهامهم فان غالب فطرهم سليمة
ولا يقصدون بقولهم لبعضهم يا كافرا ويا عديم الدين الا كفر التعمية أو يامن فعله كفعل
الكافر أو نحو ذلك مما لا يقتضي الكفر فأبرزت لهم ان هذا اللفظ قد يكون كفر الجذرة
ويعدوا عنه ولم أبين لهم الوجه المكفر استرأى عليهم لئلا يسمعه أحد منهم فيكون سبأ له في أنه
ر بما يقصده فكان ما فعلته من الاشارة الى التفصيل به بر بما ومن ترهيبهم بأن ذلك كفر أبلغ
وأولى والله سبحانه يوفق من شاء لما شاء وأما الاعتراض على التفريع بالفاء بما مر فسيده
الجهل بالاحكام ومجذولات الاقفاط أيضا لان الحكم المحقق هو الحرمة وأما التكفير فأمر
أخص يشترط له ما مر فكيف يعدل عن الامر المحقق وهو الحرمة ولا يفرع عليه ويفرغ على
الامر الذي لم يعلم وجوده لانا طمته بقصد المتكلم ولم يطاع عليه بل ويندر وقوع المعنى المكفر
من أحد من المسلمين كما مر وذكرا الفقهاء له انما هو خشية من وقوعه واذا كان وقوعه
في غاية الندور فاعلم أن التفريع على الحرمة هو العوالب الذي لا مزية فيه وأما الاعتراض
بان المفتي كيف يكتب التزير الشديد والتعزير راجع الى رأى الحاكم في الشدة والضعف
فجوابه وان كان لا يستحق جوابا لولا ما في جوابه من العوائد التي لا تخفى على ذي لب ان
الحكام والقضاة أسرى المفتين لغلبة الجهل عليهم وعدم معرفتهم ظواهر الاحكام فضلا عن
دقائنها وقد قال الاذري عن قضاة زمنه ولا يغتر بقضاة زمننا فامم كفر يبي عهد بالاسلام
هذا في قضاة زمنه فما بالك بغيرهم وقد أشار الى ذلك الفارقي أيضا في قضاة زمنه مع تقدمه على
زمن الاذري بكثير ولما ان كان غالب قضاة زمننا بلغوا الى ما لم يبلغه غيرهم من منفت
كتابا في قبائحهم وصدرته بأربعين حديثا فيه مزيد الذم وتشديد الوعيد على أكثر القضاة
وسميتهم جمر الغضا لمن تولى القضاء ولئن سلمنا ان القضاة فيهم المفتون فله مفتي ان يكتب
التعزير شديد او غير شديد ولا مانع من ذلك عند من له ادنى بصيرة على ان لا يصحبنا وجهها
ان القاضى ليس له ان يفتي في الاحكام فليعلم ما اراد المفتي من القضاة كغيره والاستدلال
للاعتراض المذكور بان التعزير راجع الى أمر الحاكم في الشدة والضعف ناشئ عن
الجهل بكلام الفقهاء وقواعدهم لانه ليس راجعا اليه في الشدة والضعف بل يجب عليه ان
يفعل بالمعز ما يناسب معصيته من التغليظ والتخفيف وانما الراجع اليه تعيين
نوع من الأنواع التي يحصل بها ذلك فتأمله وتأمل هذا الابهام الذي أوقع المعارضين
في الاعتراض بذلك على ان المفتي ان يغلط في الجواب ولو بغير الواقع حيث لا مفسدة ففي
المجموع والرخصة وأما المفتي ان يشدد في الجواب بلفظ متأول عنده زجرا أو تهديدا
في مواضع الحاجة زاد في الرخصة قلت المراد ما ذكره النصيري وغيره قالوا اذا رأى المفتي
المصلحة ان يقول للعاصي ما فيه تغليظ وهو لا يعتد بظاهره وله فيه تأويل جاز زجرا كما روى
عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما انه سئل عن توبة القاتل فقال لا توبة له وسأله آخر فقال له

توبة ثم قال أما الأول فمأيت في عذبه ارادة القتل فقتله والثاني فقام كينا قد قتل فلم أقطه
قال الصمري وكذا ان سألته فقال ان قتلت عبيدي هل علي قصاص فواسع ان يقول ان قتلت
قتلتا فمن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من قتل عبدا قتلناه ولان القتل له معنيان
وهذا كله اذا لم يترتب على الطلاق مفدة والله أعلم انتهى كلام الروضة وهو حري ان يتأمل
المعارضون ويفهموه فاهم بمكان صحيحه ومن غيره من كلام الأئمة والامام سدرت منهم هذه
الخرافات وأما الاعتراض بان القاضي لا يفتي عليه فقد مر ما يستكمل برده بل لا يصدر ذلك
الا من ترك الشريعة الغراء وراء ظهره يا وزياد منسيا لان القاضي امان ان يكون محقا
فالاتقاء يؤيده وينصره واما ان يكون مبطلا فهو ليس بقاض فان فرض انه قاضي ضرورية
وحب رغبة الى مستقبله ليقيم عليه الاحكام الشرعية فان فرض انه لا يفعل ففرض الامر الى الله
تعالى حتى يحكم الله وهو خير الحاكمين على ان القاضي في صورة السؤال خصم مدع على
آخر ما يتعاق بالوصاية التي ذكر انما افوضت اليه فليس متحا كما اليه حتى يكون له ادنى شبهة
في نوع من الشتم أو السب وانما الحامل له على ذلك استطالة على اعراض المسلمين وشفهم
بالالفاظ القبيحة التي لا تصدر من ادنى العوام وأما الاعتراض بان الجواب ليس مطابقا
لسؤال فكلام مهمل لا معنى له بوجه حتى يتسكلم عليه ومزيد المقت والغضب من الله سبحانه
يلجئ الشخص الى ان يقول ما لا يعقله ولا يفهمه نعوذ بالله من ذلك ونسأله العفو عما اقترعنا من
الزلات والجهالات انه جواد كريم رؤوف رحيم واذ قد أنمينا الكلام على هذه القضية فلننتقل
الى الكلام على بقية الالفاظ والافعال التي ترفع في الكفر عندنا وعند غيرنا اعتناءهم هذا
الباب خطره وفي الحقيقة هذا هو المقصود بالسكاب وما مر كالمقدمة له والسبب الباعث عليه
قتول هذا باب واسع وأكثر من اعتنى به الحنيفة ثم أصحابنا كما ستعلمه (فن ذلك) العزم على
الكفر في زمن بعيد أو قريب أو تعليقه باللسان أو القلب على شيء ولو محال عا ليا فيما يظهر
فيكون ذلك كفرا في الحال كما نقله الشيخان عن التهمة وخزم به البغوي وغيره كالحلي وجمعه
الرواني وقول الشافعي رضي الله تعالى عنه في الام كالم يحرك به لسانه هو حديث النفس
الموضوع عن بني آدم لا يخالف ذلك خلافا لمن وهم فيه لانه محمول على الخاطر الذي لا يستقر كما
حمل الأئمة الحديث عليه وقول ابي نصر القشيري عندنا لا يتصور العزم على الكفر الذي هو
الجهل بالله اذ لا يصح من العالم بالله ان يعزم على الجهل بحجاب عنه بان المراد بالكفر في هذا الباب
ما أشعر بالجهل وان كان قلب من صدر منه شيء مما ذكره يأتي بمثلنا ايمانا ألا ترى ان
الاستهزاء والهزل كغيرهما وكذلك الفعل الآتي فان أراد أن ينصره وان عزم لا يكون كافرا
فغير مسلم له ذلك بل لا وجه لكلامه حينئذ وان أراد ان حقيقة الكفر الذي هو الجهل لا يتبع
حقيقة العلم فسلم لكن لا مدخل لذلك فيما نحن فيه وفارق ذلك عزم القول على موافقة
كبيرة فانه لا يفسق بان يثبت الاستدامة على الايمان شرط فيه بخلاف نية الاستدامة على العدالة

فأما أليست شرطا فيها وكان وحده ذلك ان الايمان التصديق وهو مستغف مع العزم والعدالة
 اجتنب الكبر مع عدم غلبة المعاصي والنية لا تنافي ذلك وهو ظاهر لا غبار عليه ومن ثم قال
 البغوي لو قال الكافر آمن بالله ان شاء الله لم يكن ايمانا لان الايمان لا يتعلق بالشروط ولو قال
 المسلم كبرت ان شاء الله كفر في الحال انتهى ونقل الامام عن الاصوليين ان من نطق بكلمة
 الردة وزعم انه آخر توراة كفر ظاهر ولو باطنا وأفره سم على ذلك فتأمل به في كثير من
 المسائل وكان معنى قصده التورية باعتقاده مدلول ذلك وقصد ان يورى على السامع والا فالحكم
 بالكفر باطرافه نظر ولو حصل له وسوسة ترد في الايمان أو الصانع أو تعرض بقلبه لتقص
 أو سب وهو كاره لذلك كراهة شديدة ولم يدرك على دفعه لم يكن عليه شيء ولا اثم بل هو من
 الشيطان فيستعين بالله على دفعه ولو كان من نفسه كما كرهه ذكره ابن عبد السلام وغيره
 ومن ذلك اعتقاد ما يوجب الكفر وان لم يظهر بقول أو فعل (ومها) كل قول أو فعل صدر عن
 تعدد واستهزاء بالدين صريح كالسجود لله أو الشمس سواء كان في دار الحرب أم دار
 الاسلام بشرط ان لا تقوم قرينة على عدم استهزائه أو عذره وما في الحلية عن القاضي عن
 النص ان المسلم لو سجد لله في دار الحرب حكم برده ضعيف وواضح ان الكلام في المختار
 واستشكل العز بن عبد السلام الفرق بين السجود لله وبين ما لو سجد للوالد على جهة
 التهظيم حيث لا يكفر والسجود للوالد كما يقصده التقرب الى الله تعالى كذلك قد يقصد
 بالسجود لله كما قال تعالى ما نعبدكم الا ليقربونا الى الله رافق ولا يمكن ان يقال ان الله شرع
 ذلك في حق العلماء والآباء دون الاصنام قال القرافي في قواعد كان الشيخ يستشكل هذا المقام
 ويهظم الاشكال فيه ونقل هذا الاشكال الزركشي وغيره ولم يجيبوا عنه ويمكن ان يجاب
 عنه بان الوالد وردت الشريعة به تعظيمه بل ورد شرع غيرنا بالسجود للوالد كما في قوله تعالى
 وخر والله سجدا بناء على ان المراد بالسجود طاهر وهو وضع الجبهة كما مشى عليه جمع وأجابوا
 بانه كان شرعا قبلنا ومشي آخرون على ان المراد به الاحتناء وعلى كل فهذا الجنس قد ثبت
 للوالد ولو في زمن من الزمان وشرعية من الشرائع فكان شبهة دائمة لا كفر فاعلم بخلاف
 السجود لله أو الشمس فانه لم يرد هو ولا ما يشابهه في التعظيم في شرعية من الشرائع فلم
 يكر لفاعله ذلك شبهة لضعيفة ولا قوية فكان كافرا ولا نظر لقصد التقرب في عالم ترد الشريعة
 تعظيمه بخلاف من وردت بتعظيمه فاندفع الاستشكال وتضع الجواب عنه كما لا يخفى
 وفي المواقف وشرهما من صدق بمساجعة النبي صلى الله عليه وسلم ومع ذلك سجد للشمس كان
 غير مؤمن بالاجماع لان هودها يدل بظاهرها على انه ليس بصدق ونحو تحكم بالظاهر
 فلهذا حكمنا بعدم ايمانه لان عدم السجود لغير الله داخل في حقيقة الايمان حتى لو علم انه لم
 يسجد لها على سبيل التعظيم واعتقاد الاهمية بل سجد لها ولما به طمأن بالتصديق لم يحكم بكفره
 وما بينه وبين الله وان أجرى عليه حكم الكافر في الظاهر انتهى ثم ما اقتضاه كلامه اعني الشيخ

عز الدين من ان العلماء كالوالد في ذلك يدل عليه ما في الروضة آخر سجود التلاوة وعبارته
وسواء في هذا الخلاف وفي تحريم السجود ما يقتضيه من الصلاة وغيرها وليس من هذا ما يفعله
كثيرون من الجهلة الطالمين من السجود بين يدي المشايخ فان ذلك حرام قطعاً بكل حال سواء
اكان لقبله أو لغيرها وسواء قصد السجود لله أو غفل وفي بعض صور ما يقتضيه الكفر عما نأ
الله تعالى من ذلك انتهى فانهم انه قد يكون كفراً بان قصد به عبادة مخلوق أو التقرب اليه وقد
يكون حراماً بالقصد به تعظيمه أو أطلق وكذا يقال في الوالد فان قلت ما ذكرته من الجواب
عن الاشكال في الوالد لا يأتي في العلماء لانه لم يقتل صورة السجود لهم قلت بل يأتي فيهم لان
تعظيمهم ورد به الشرع على انه ثبت لجنسهم السجود كما في قوله تعالى واذقنا لللائكة اسجدوا
لآدم فسجدوا وادم صلوات الله وسلامه على نبينا وعليه وعلى سائر المرسلين كان بالنسبة
لللائكة كفعلهم السلام هو العالم الا كبر فقد ثبت لجنس العلماء السجود فكان شبهة وان كان المراد
في الآية بالسجود الاحياء عند جماعة وان آدم لم يكن هو المسجود له وانما كان قبلة لسجودهم كما
ان السكينة قبلة لاصلاتنا (ومن المكفرات أيضاً) السحر الذي فيه عبادة الشمس وبحورها فان
خلا عن ذلك كان حراماً لا كفراً فهو بحجج كثيرة لا يكون كفراً ما لم ينضم اليه مكفر ومن ثم
قال الماوردي مذهب الشافعي رضي الله عنه انه لا يكفر بالسحر ولا يجب به قتله وبسأل عنه فان
اعترف معه بما يوجب كفره كان كافراً بجمعة قد لا يسكره وكذا الواعظ قد نأثر السحر كما كفر
باعتقاده لا بسكره فيقتل حيث نأثر بما انضم الي السحر لا بالسحر هذا مذهبنا وأطلق مالك رضي
الله تعالى عنه وهو جماعة سواء الكفر على الساحر أو السحر ككفر وان الساحر يقتل ولا
يستتاب سواء أسكر مسلماً أو ذمياً كالذي يوق قال بعض أئمة مذهب المالكية والصواب اننا
لا نقضي به هذا حتى يبين معقول السحر اذ هو يطلق على معان مختلفة وسيأتي بيانها في الحاشية
مع بيان ان الصواب في هذه المسئلة مذهبنا كما اعترف به كثير من أصحاب مالك ومذهب أحمد
رضي الله تعالى عنه في الساحر أقرب الى مذهب مالك فيه وسيأتي في الحاشية أيضاً كلام أهل
مذهبنا في ذلك (ومنها) القاء المصحف في القاذورات لغير عذر ولا قرينة تدل على عدم الاستهزاء
وان ضعفت والمراد بها النجاسات مطلقاً بل والقذر الطاهر أيضاً كما مر حبه بعضهم قال
الرويانى وكالمصحف في ذلك أوراق العلوم الشرعية ويؤيده ما يأتي فيمن قال قصعة تريد خبير
من العلم وكتب الحديث وكل ورقة فيها اسم من أسماء الله تعالى أولى بذلك في كون القاء
في القذر مكفراً وهو مراد الرويانى بالعلوم الشرعية الحديث والتفسير والفقه والآثار
كالنحو وغيره وان لم يكن فيها آثار السلف أو يختص بالحديث والتفسير والفقه الظاهر
الاطلاق وان كان بعيد المدرك في ورقة من كتاب كونه مثلاً ليس فيها اسم معتلم وعبارة
الزركشي في هذا المحل ما ذكره أي الرافعي في القاء المصحف في القاذورات لا يختص بالمصحف
بل كتب الحديث في معناه وقد ألحق الرويانى به أوراق العلوم الشرعية ولا شك ان الحديث

وما أشقل عليه من أسماء الله أعظم انتهى وفهم بعض المتأخرين من هذه العبارة أنها
تضعف لكلام الروياني وأنت خير إذا تأملت أن الأمر ليس كذلك وأنه إنما ذكر ذلك تقوية
لما ذكره من الحاق كتب الحديث بالصحف فكانه يقول هو أولى بالحكم مما ذكره الروياني
فتعين ذكرها كما ذكر الروياني أوراق بقية العلوم الشرعية وإن كانت داخلية في كلامه
ومن ذلك يعلم أن كل ورقة فيها اسم معظم من أسماء الأنبياء والملائكة يكون كذلك وإن
المراد بالصحف ونحوه كل ورقة فيها شيء من القرآن أو الحديث أو نحوهما سواء أكتب القرآن
للدراسة أو غيرها وإن هذا المحل فارق فساد يبع ذلك من كافر والدخول به للخلاء لمنحس
ما هنا فإن قلت قد ينافي ما تقرروا قولهم يحرم الاستنجاء بغيرها خاتم عليه اسم معظم ولم يجعلوه
كفرا قلت الفرق أن تلك حالة حاجبة وأيضا فالإيمان يمنع ملاقات النجاسة للعظم فإن فرض أنه قصد
تضعفه بالنجاسة يأتي فيه ما هنا على أن الحرمة لا تنافي الكفر كما مر وكالات المصحف ونحوه
في القدر بل طيخ الكعبة أو غيرها من المساجد بنجس ولو قيل إن تلطيخ الكعبة بالقذر الطاهر
كذلك لم يبعد إلا أن كلامهم رجماء بأباه قال إمام الحرمين وفي بعض التعاليق عن شيوخه أن
الفعل بمجرد لا يكون كفرا قال وهذا زال عظيم من المعاق ذكرته للتنبيه على غلطه انتهى
وأقره الشيخان على ذلك وهو جدير بالغلط وإن نقل عن الشيخ أبي محمد أيضا وعن غيره خلافا
لنظرية بذلك وقول الأذرع لم لا يؤول ويحتمل على محمل صحيح لا يخفى على الفقيه استخراج
كأنه يشير إلى أن حقيقة الفعل لا يمكن أن يكون كفرا وإنما الكفر ما استلزمه من التهاون
بالدين ونحوه وهذا أول صحيح وبه يدفع الغلط إلا أن المولد لا يدفع الإيراد (ومنها) القول الذي
هو كفر سواء أصدر عن اعتقاد أو عن ادّعاء واستهزاء فمن ذلك اعتقاد قدم العالم أو حدوث الصانع
أدنى ما هو ثابت للقديم بالاجتماع المعلوم من الدين بالضرورة كما كونه عالما أو قادرا أو كونه
يعلم الجزئيات أو اثبات ما هو متف من بالاجتماع كذلك كالألوان أو اثبات الاتصال والانفصال
له فارق للمعتزلة تشكر الصفات السبعة أو الثمانية ولم يكفروهم قلت هم لا ينكرون
أصلها وانما ينكرون زيارتها على الذات حذرا من تعدد القدماء فيقولون أنه تعالى عالم
بذاته قادر بذاته وهكذا والجواب عن شبهتهم المذكورة أن المحذور تعدد ذات قدماء لا تعدد
صفات قائمة بذات واحدة قديمة وكذا يقال في اختلاف الأشاعرة في نحو البقاء والقدم والوجه
والدين وبه إذا تأملته تعلم الجواب عن قول العزيم عبد السلام والجمهور أن الأشعرية
اختلفوا في كثير من الصفات كالتقدم والبقاء والوجه والدين وفي الأحوال كالألمية
والقادرية وفي تعدد الكلام واتحاده ومع ذلك لم يكفر بعضهم بعضا واختلفوا في تكفير
تفاه الصفات مع اتفاقهم على كونه حيا قادرا متكاملا متفقا على كماله بذلك واختلفوا في تعليقه
بالصفاء المذكورة انتهى فما أخذ عدم تكفير المعتزلة وغيرهم الذي هو الأصح وإن جرى قول
بكفرهم عليه جماعة بل نقل عن الأئمة الأربعة أنهم لم يسلكوا اعتقاد نقص في الذات بل

زعموا بذلك انهم الموحدون المعظمون دون غيرهم وأما القدم والبقاء فأما واعتبار به فلا
 يلزم على ذمها نقص أيضا وكذا نفي الوجه واليد ونحوهما فأتضح ما مشى عليه إلا أكثر
 وعدم تكفير بعض الأشعرية بما بعض وقد أشار ابن الرقعة إلى مدرك القول بالكفر والقول
 بعدمه بما حاصله ان المخالفين لصفات الباري تعالى الذي هو متصف بهم انهم لم يحكم بكفرهم
 لأنهم يعترفون بآيات الربوبية لذات الله تعالى وهي واحدة والقول بالكفر نظرا إلى ان تغيير
 الصفات بما لا يعتبر فيه النظر والعيان بمنزلة تغيير الذات فكفر والآنهم لم يعبدوا الله
 سبحانه وتعالى المنزه عن النقص لأنهم عبدوا من صفته كذا وكذا والله سبحانه منزه عن ذلك
 فهم عابدون لغيره بهذا الاعتبار قال وهذا ما يحكي عن اختيار شيخ الاسلام ابن عبد السلام
 قدس الله وجهه انتهى وميل كلام ابن الرقعة إلى عدم التكفير وهو كذلك وان لزم على
 هذا الاعتقاد نقص لان لازم المذهب غير مذهب كما يأتي ومن ثم قال الاسنوي الجسمنة
 ملزوم بالالوان والاتصال والانفصال مع اننا لا نكفرهم على المشهور كما دل عليه كلام
 الشرح والروضة في الشهادات انتهى وبأني الجمع بين هذا وقول النووي عفا الله تعالى
 عنه في شرح المذهب بكفرهم فالخامس ان من نفي أو أثبت ما هو صريح في النقص كفر أو ما هو
 ملزوم للنقص فلا ومعنى اثبات الاتصال والانفصال يرجع إلى قول من قال الباري
 تعالى لا داخل العالم ولا خارجه ومن ثم قال الغزالي معناه ان مصحح الاتصال
 والانفصال الجسمية والتحيز وهو محال فانفك عن الضدين كما ان الجماد لا هو عالم ولا جاهل لان
 مصحح العلم هو الحياة فاذا انتفت الحياة انتفى الضدان وهذا كما ترى ظاهري في تكفير القائلين
 بالجهة لكن مشي الغزالي في كتابه التفرقة بين الاسلام والزندقة والعزيم عبد السلام في
 فتاويه الموصلية وغيرهما على عدم كفرهم قال ابن عبد السلام لان علماء الاسلام لم يختر جوهر
 عن الاسلام بل حكموا بهم بالارث من المسلمين وبالدفن في مقابرهم وتحرير دمايتهم وأموالهم
 قال الزركشي وهذا بناءه الشيخ على تفسير المتكلمين بالابمان بماء علم انه من دين محمد صلى الله
 عليه وسلم بالضرورة وعلى هذا العلم بكونه عالما بالعلم أو عالما بذاته أو كونه مرتبا أو غير مرتب
 ليس بداخل في معنى الايمان وكذلك كونه في جهة أو ليس في جهة انتهى وبه يتأيد ما قدمته
 في وجه تكفير المعتزلة ونحوهم قال الشيخ ومن زعم ان الاله سبحانه وتعالى يحل في شيء من آحاد
 الناس أو غيرهم فهو كافر لان الشرع انما عفا عن الجسمنة لغلبة التجسيم على الناس وانهم
 لا يفهمون موجودا في غير جهة بخلاف الحلول فانه لا يعم الا بتلاعه ولا يخطر على قلب عاقل
 فلا يعني عنه انتهى وكالحلول الاتحاد كما يأتي والحاصل ان في كفر سائر الفرق خلافا بين
 أئمة السلف والخلف حرره القاضي عياض آخر الشفاء ومذهبنا انه لا يكفر الا نافي العلم
 بالجزئيات أو بالعدوم وزاعم قدم العالم أو بقائه أو الشك في ذلك ومنكر البعث أو شيء
 من متعلقاته كما يعلم مما يأتي عن الروضة عن القاضي عياض وزاعم الحلول أو الاتحاد

أو نحوهم كالأقائلين بالإنسانين وغيرهم من الطوائف المذكورة في الشفاء وغيرهم وانما تركت ذكرهم لان كفرهم معلوم مما قرره في الكتاب (ومن ذلك) بعد جواز بعثة الرسل أو انكار نبوة نبي من الانبياء المتيقن على نبوتهم صلوات الله وسلامه عليهم لا كالخضر وخالد بن سنان واتهمان وغيرهم وكانكار ذلك الشك فيه قال الخوارزمي في كافيته أو انكار رسالة واحد من الانبياء المعروفين انتهى وينبغي حمل قوله المعروفين على من أجمع المسلمون على رسالتهم وأراد في الرسالة على سائر الأقوال فإنه قد وقع خلاف في تعريف الرسول ومن ذلك أيضا تكذيب نبي أو نسبة تعدد كذب اليه أو محاربه أو شبهة أو الاستخفاف به ومثل ذلك كما قاله الحلبي ما لوقتي في وقت نبي من الانبياء انه هو النبي دون ذلك النبي أو في زمن نبينا أو بعده ان لو كان نبيا أو انه صلى الله عليه وسلم لم تكن النبوة فيه فكفر في جميع ذلك والظاهر انه لا فرق بين تنفي ذلك باللسان أو القلب بل تنبيهه كقضية قولهم أو تكذيب نبي انه لا فرق بين تكذيبه في أمر ديني أو غيره وهو ما يصرح به كلام العراقي شارح المذهب لكن كلام غيره ينافي فيه وأصل ذلك انهم صرحوا بان من خصائصه صلى الله عليه وسلم ان يتزوج بلا شهوة لان اعتبارهم لأمن الجمود وهو مأمون في حقه صلى الله عليه وسلم ثم قالوا والمرأة لو كذبت لم يثبت اليها وقال العراقي المذكور بل تكفر بتكذيبه فقضية كلام غيره عدم كفرها لكن كلامه أوجه لأن تكذيبه ولو في الأمر الدنيوي صريح في عدم عصيته عن الكذب وفي الحاق النقص به وكلاهما كفر ولا ينافي ذلك ما وقع عن بعض حفاة الاعراب مما يقرب من ذلك لانهم كانوا معذورين لقرب اسلامهم وصرح كلامهم هناك ان كون الاستخفاف بالنبي كفر لا يختص بغيره صلى الله عليه وسلم ومنه يؤخذ شكك في عدلنا كون الاستخفاف به كفرا من خصائصه وقد يجب اخذ من استقراء كلامهم بأنهم كثيرا ما يعدون شيئا من خصائصه ويكون المراد به ما يختص به عن عدل الانبياء من بقية الأمم وقد عدوا من خصائصه أيضا ان من زنا بحضورته كفر وظرفه في الروضة ويجب ان هذا الظاهر في الاستخفاف فكان كفرا ومنه يؤخذ ان غيره من الانبياء كذلك ويعود الاشكال والجواب المذكور ان (ومن ذلك أيضا) بعد آية أو حرف من القرآن يجمع عليه كالمؤذين بخلاف البسمة أو زيادة حرف فيه مع اعتقاد أنه منه فان قلت قد أنكر ابن مسعود كون المؤذين قرآنا فكيف يكفرون بهم ما قلت قال النووي في المجموع ان نسبة ذلك لابن مسعود كذب عليه فان قلت فهل فيه جواب على تقدير الصحة قلت الجواب عنه انه لم يستقر الاجماع عند انكاره على كونه ما قرأنا وأما الآن فقد استقر وصارت قرآنية ما معلومة من الدين بالضرورة فكفرون بهم ما علمنا كان أو لم يكن ما علمنا لا من على ان ما روى من انكاره انما هو انكار لرسولهم في مصحفه لا لكونه ما قرأنا كما قالوا الشيخ أبو علي ابن أهريرة والقاضي أبو بكر الباقلاني أنه كانت السنة عنده ان لا يثبت في المصحف الا ما أمر النبي صلى الله عليه وسلم لم يثبتته أو كتبه ولم يحده كتب ذلك ولا سمع أمره به وفي وجه حكاية القاضي حسين

في تعاليفه انه يلحق بسب النبي صلى الله عليه وسلم سب الشيخين وعنه ان وعلى رضى الله عنهم فقال
من سب الصحابة فسق ومن سب الشيخين أو الحسين يكره أو يفسق وجهان كذا في النسخة
وصواب ما الختئين بمجوعة فتوقية فتون يعني عثمان وعلي رضى الله تعالى عنهما وعبارة البغوى
من أنكر خلافة أبي بكر يبدع ولا يكره ومن سب أحدا من الصحابة ولم يستحل يفسق واختلفوا
في كفر من سب الشيخين قال الزركشي كالسبكي وينبغي ان يكون الخلاف اذا سبه لأمر خاص به
أما لو سبه لكونه صحابيا فينبغي القطع بسكفه لانه ذلك استخفاف بحق الصحبة وفيه تعريض
بالنبي صلى الله عليه وسلم وقدر روى الترمذي أنه صلى الله عليه وسلم رأى أبا بكر وعمر فقال هذان
السمع والبصر وهكذا القول في شأن غيرهما من الصحابة وقد ثبت عنه عليه الصلاة والسلام أنه
قال يقول الله تعالى من آذى لي وليا فقد آذنته بالحرب وفي رواية فقد استحل محارمي ولا شك اننا
نحقق ولاية العشرة فمن آذى واحدا منهم فقد آذى الله تعالى بالحاربة فلو قيل يجب عليه ما يجب
على المحارب لم يبعد ولا يلزم هذا في غيرهم الا من تحققت ولايته باخبار الصادق انتهى وما يحسنه
من القطع بالسكفير ظاهر نقلا ومعنى ومن الاطامق بالمحارب ظاهر دالا لا نقلا وسياق لذلك
يسطر آخر (ومن ذلك) ان يستحل محرم بالاجماع كالخمروا والواطولوني فلو كان أبو حنيفة
لا يرى الحسد به لأن ما أخذ الحزمة عنده غير ما أخذه أو يحرم حلالا بالاجماع كالنكاح أو ينفي
وجوب مجمع على وجوبه كركعة من الصلوات الخمس أو يعتقد وجوب ما ليس بواجب بالاجماع
كصلاة سادسة بأن يعتقد فرضيتها كفرضية الخمس ليخرج معتقدا وجوب الوتر ونحوه وكهجوم
شوال هذا ما ذكره الرافعي زاد النووي في الروضة ان الصواب تقييده بما اذا جحد مجمعا عليه
يعلم من دين الاسلام ضرورة سواء كان فيه نص أم لا بخلاف ما لا يعلم كذلك بأن لم يعرفه كل
المسلمين فان جحد لا يكون كفر انتهى وما زاده ظاهره وخرج بالجمع عليه الضروري كاستحسان
بنات الابن السادس مع بنت الصلب وتحريم نكاح المتعة فلا يكفر جاحدها كما بيته في شرح
الارشاد مع بيان أنه هل اكلام في جاحدها جهلا أو عنادا ومع بيان رد قول البلقيني ان نكاح
المتعة معلوم من الدين بالضرورة وأنه قيد استحلال الماء والاموال بما لم ينشأ عن تأويل
ظني البطلان كتأويل البغاة وللضرورة رأى أمثلة كثيرة استوعبتها في الفتاوى (ومن ذلك)
أيضا ما لو أجمع أهل عصر على حادثة فانسكارها لا يكون كفرا ومحل هذا كله في غير من
قرب عهده بالاسلام وأنشأ اديبة بعيدة والا عرفت الصواب فان انكر بعد ذلك كفر فيما يظهر
لان انسكاره حينئذ فيه تضليل للامة وسبب يأتى عن الرونة عن القاضي عياض أن كل
ما كان فيه تضليل للامة يكون كفرا ثم ذكره الشيخان كالأصحاب في استحلال الخمر واستبعده
لامام بان لا يكفر من رد أصل الاجماع ثم أول ما ذكره ما اذا صدق المجمعين على
ان التحريم ثابت في الشرع ثم حمله فانه يكور رد الشرع قال الرافعي وهذا ان صح فليجزم مثله أن
في سائر ما حصل له جماع على اقتراسه أو تحريمه وفقاده وأجاب عنه أبو القاسم الرنجاني بان ملحق

التكفير ليس مخالفة الاجماع بل استنباط ما لم يقرر به من الدين ضرورة ولهذا انما
 دقيق العبد مسائل الاجماع ان بعضها التواتر كاصالة كفر منكرها مخالفة التواتر لا مخالفة
 الاجماع وان لم يصحها التواتر فلا يكفر بانها وقرى الزركشي بين تكفير منكر الاجماع
 أى الجمع عليه وعدم تكفير المنكر أصل الاجماع بان منكر الحكم وافق على كون الاجماع
 حجة ثم أنكر أثره المترتب عليه فكفرناه بخلاف منكر الأصل فإنه لم يوافق على شيء البتة
 انتهى وفي فرقه نظرا لا قنصية أنه من منكر الحكم لا بد أن يسبق منه اعتراف بجمعية الاجماع
 وهو خلاف قضية الملاحقة وان من سبق منه الاعتراف بذلك يكفر وان لم يكن الحكم ضروريا
 وبس كذا قال الذى يتجه هو ما أشار اليه الجواب الاول من أن ملخص التكفير انكار الضرورى
 سواء أسبق منه الاعتراف بجمعية الاجماع أم لا فان قلت هل بقي من فرق آخر بين انكار
 أصل الاجماع حيث لم يكن كفرا وانكار الحكم المجمع عليه الضرورى حيث كان كفرا
 قلت نعم وتقدم قبله مقدمة وهى ان النظام وغيره انما انكروا كون الاجماع حجة زعمهم
 أنه لا يستحيل الخطأ على أهل الاجماع وأنه لا دليل على عصمتهم قطعا اذا ما استدلل به على
 ذلك يستعمل التأويل فالاجماع الذى أنكروه هو تطابق العلماء على تفرقهم وكثرتهم على
 رأى نظرى وهذا ليس كانكار الضرورى الذى هو تطابقهم على الاخبار من محسوس على
 نقل التواتر وذلك قطعى لحصول العلم الضرورى به والقدح فيه يسرى الى ابطال الشرع بقرينة
 أصلها قطابق العلماء على رأى واحد نظرى لا يوجب العلم القطعى الامن جهة الشرع فلم يكن
 انكار كونه من أصله حجة ولا انكار افادته القطع مع الاعتراف بجمعيته مكفرا على الاصح
 بخلاف انكار الضرورى فإنه يجر الى انكار الشريعة بل الشرائع كلها فن ثم كان كفرا
 كما تقرره فأتضح الفرق بين انكار أصل الاجماع أو كونه حجة قطعية وبين انكار الضرورى
 وبما قررته يعلم رد تنظير الغزالي فى كفر جاحد المجمع عليه بان النظام انكر كون الاجماع حجة
 فيصير مختلفا فيهم وجه رده ان النظام لا ينكر الحكم كما هو على التنزل فهو بهذا الانكار
 مبتدع ضال فلا نظر لانكاره ولا خلافة فان قلت نافي حكم الاجماع أخف محالا من جاحد المجمع
 عليه لان الاول ليس معه اعتقاد مخالف بخلاف الثانى فان الجحد يقتضى سبق الاعتراف
 والاعتقاد قلت اذا تأملت ما سبق من التفسير علمت ان المحظ فى التكفير انما هو انكار
 الضرورى المستلزم لانكار الاجماع بخلاف انكار الاجماع من أصله أو حجتيه أو الجمع عليه
 الغير الضرورى فانه لا يكون كفرا خلافا لما يوهمه كلام بعض المتأخرين وما يوضح هذا
 المقام ان من أنكر ما عرف بالتواتر فان لم يرجع انكاره الى انكار شريعة من الشرائع كانكار
 عزوة قبول أو وجود أو بكونه وقتل عثمان وخلافة على وغير ذلك مما علم بالتوصل ضرورة
 وليس فى انكاره حجة شرعية لا يكون انكاره ذلك كفرا اذ ليس فيه أكثر من الكذب
 والاعتقاد كانكاره شام وعباد وجمعة الجمل ومحاربة على من حالفه نعم ان اقترن بذلك اتهامه

لناقلين وهم المسلمون اجمع كفر كما في الشفاء وغيره ليس بانه الى ابطال الشر بعبادة وليس هذا
 كمنكر أصل الاجماع لانه لا يتم جميع المسلمين بل ولا بعضهم وانما ينكر اجتماعهم وتوافقهم
 على شيء وان يرجع انكاره الى انكار قاعدة من قواعد الدين أو حكم من أحكامه كمنكار
 انوار حج حديث الرجم فان كان لا نكارههم الرجم كفر والانه حكم من أحكام الشر بعبادة بجمع
 عليه معلوم من الدين بالضرورة وان أنكره واواقعه واعترفوا بأن الرجم ثابت في هذه الشر بعبادة
 بدليل آخر لم يكفروا ما لم يقرن بذلك اتهامهم لناقلين وهم المسلمون اجمع واذا تدبرت هذا
 الذي قررته واستحضرت قواعدهم ظهر لك انه أحق بالاعتماد والتصويب مما ذكره بعض
 المتأخرين وغيرهم في هذا المخل وسأبقى لهذا المبحث زيادة تحقيق وتوضيح وفي تعليق البغوي
 من أنكر السنن الراتبه أو صلاة العيدين يكفر والمراد انكار مشروعيةها لانها معلومة من
 الدين بالضرورة والمنكر هيئة الصلاة معلومة انه لم ترد الا بمحتملة وهذه الصفات والشروط لم ترد
 بنص جلي موثر كفر أيضا اجماعا كما يؤخذ من كلام الشفاء قلنا العمولى (ومن ذلك) أى عهد
 الضرورى أن يعتقد في شيء من المكوس أنه حق قال ويجرم تسميتها بذلك انتهى وقضية ذلك
 أن مجرد تسمية الباطل حقا لا يطلق انها كفر وهو ظاهر في نحو هذه المسألة مما فيه ضرب من
 التأويل وهو أخذ الامام له على نية الزكاة أما فيما لا تأويل فيه بوجه فينبغي ان يكون تسميته حقا
 كفرا (ومن المكورات أيضا) أن يرضى بالكفر ولو ضمنا كان يسأله كافر يريد الاسلام أن
 يلقنه كلمة الاسلام فلم يفعل أو يقول له اصبر حتى أفرغ من شغلى أو خطبتي لو كان خطيبا أو كان
 يشير عليه بان لا يسلم وان لم يكن طالبا للاسلام فيما يظهر وكلام الحلبي الآتي قرينا قديدا
 على أن اشارته عليه بان لا يسلم اذا كانت لكونه عدوه فيشير عليه بما يكفره وهو الكفر وينعنه
 عما يحبه وهو الاسلام لم يكفر وفيه نظروا الذي يظهر انه يكفر بذلك وان قصد ما ذكرناه كان
 متسببا في بقاءه على الكفر وليس هذا كسألة الحلبي الآتية خلافا لمن توهمه لان تلك فيها مجرد
 تن فقط وهذه فيها تسبب الى البقاء على الكفر أو يشير على مسلم بان يرتد وان كان يريد الردة كما
 هو ظاهر أو يكفره على الكفر على الاصح أو يطلب منه أو من كافر الكفر كما صرح به اذ لم حيث
 قال في يهودى تنصرف في قول يطالب بالاسلام أو بالعود الى ما كان عليه والله عبير عن هذا القول
 يحتاج الى تأنيق فلا ينبغي أن يقال هو مطالب بالاسلام أو بالعود الى اليهود فان طلب الكفر
 كفر انتهى بخلاف ما لو قال اسلم سلمه الله الايمان أو اسكفر لا رزقه الله الايمان فانه لا يكون
 كفرا على الاصح لانه ليس رضى بالكفر وانما هو دعاء عليه بتشديد الامر والعقوبة عليه هذا
 ما ذكره الشيخان وأنت خبير من قولهم لانه ليس رضى بالكفر الى آخره أن محل ذلك ما اذا
 لم يذكر ذلك رضى بالكفر والا كفر قطعا والذي يظهر من فحوى كلامهم انه لو أطلق ولم يقله
 على وجه الرضا بالكفر ولا على جهة تشديد العقوبة عليه لا يكون كافرا وهو ظاهر
 ولو رضى كافر بالاسلام أو أكره كافر آخر عليه أو عزم عليه في المستقبل لم يكفر بذلك مسلما

ويظهر في الحزم على فعل كبيرة وليس من الرضى بالكفر ان يدخل دار الحرب ويشرب
 معهم الخمر ويأكل لحوم الخنزير اذا ارتكاب كياتر المحرمات ليس كفرا ولا يسلب بها اسم
 الايمان بل اسم المدح كتنقي ودين وولي ومخلص وموفق على الاطلاق فاذا مات فاستقام يتخذ
 في النار لا قاله الخوارج فانهم يحكمون بكفره وللعزلة فانهم يقولون انه فاسق ليس بمؤمن
 ولا كافر والفسق عندهم منزلة بين الايمان والكفر ومتعاوصفة باسم مسدح عما ذكره مطاعها
 أو مقيدا ^{بالتبعية} ماذ كرى في مسألة عدم التلقين وفي الاشارة وما نقله الشيخان في الروضة
 وأصاها عن المتولي وأقراء وهو المقتصد وبه جزم البغوي وأما في باب الغسل من المجموع من
 ان الصواب انه ارتكب معصية عظيمة فضعف بل الصواب الاول كما قاله الزركشي خلافا لقول
 الاذري والتصويب ظاهر فيما سوى اشارته بأن لا يسلم ومن جزم أيضا بالكفر في ذلك الفخر
 الرازي ونقل عن بعض العلماء أنه ينبغي له ان لا يطول المدة في كلمة لا يحصل الانتقال من الكفر
 الى الايمان على أسرع الوجوه وما ذكر في مسألة لارزقه الله الايمان استشكل بما اذا قال
 لمسلم يا كافر بلاتا ويل ويحيا بآن الكفر ثم انما جاء من تسمية الاسلام كفرا كما مروها ليس
 فيه ذلك وبمذاين يدانجها ما قدمته من انه لو طلب ذلك للرضى بالكفر كان كافرا ويؤيده
 أيضا ما دل عليه كلام الحلبي من انه لو تني مسلم كفر مسلم فان كان ذلك كما ينسني الصديق
 لصدقه ما يستحسنه كفر لان استحسان الكفر كفر وان كان كما ينسني العدو لعدوه ما يستعظمه
 لم يكفر فاذا أسلم عدوه الكافر فخرن المسلم لذلك وتني انه لم يسلم وود لو عاد الى الكفر لان
 استقباحه الكفر هو الذي يحمله على ان يتصناه له واستحسانه الاسلام هو الذي يحمله على ان
 يكرهه له وانما يكون تني الكفر على وجه الاستحسان له وقد تني موسى صلى الله على نبينا وعليه
 وسلم ان لا يؤمن فرعون وزاد على التني فدعا الله بذلك بوله ربنا اطعنا على أموالهم
 واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الاليم فلم يضره ذلك ولا عاتبه الله عليه ولا زجره
 عنه انتهى لكن في الاستدلال نظر لان شرع من قياتنا ليس بشرع لنا ولانه يجوز ان موسى
 صلى الله عليه وعلى آله وسلم سائر الانبياء والمرسلين افضل الصلاة والسلام لم يعدم ايمانهم
 فساله قدس او الكلام فيمن انطوت عاقبته وقد يحيا بأنه وان كان شرعا ان قبلنا الا انه لم يرد
 في شرعنا ما يخالفه فيكون حجة على الخلف وبأن الاسلام في السؤال طاب حصول ما ليس
 بحاصل فلا نظر للاحتمال المذكور على انه ورد في القصة ما يخالفه وهو ان الاجابة لم تقع
 الا بعد اربعة سنين من السؤال وايضا قوله تعالى قد أجيبنا دعوتكما متان عليهما
 بالاجابة وما كان واقعا قبل الاجابة في علم السائل لا يجيبن عليه بأنه استجب له فيه فان قلت
 متقرر أولا في مسألة سلبه الايمان أولا لارزقه الله الايمان ينافيه ما اقتضاه كلام الاحياء
 من انه لو لعن كافرا عيننا في وقتنا كفر ولا يقال يلحق لكونه كافرا في الحال كما يقال للمسلم
 رحمه الله لكونه مسلما في الحال وان كان يتصور انه يرتد لان معنى رحمه الله ثبتته الله على الاسلام

الذي هو سبب الرحمة ولا يقال ثبت الله الكافر على الكفر الذي هو سبب اللعنة لان هذا سؤال
 الكفر الذي هو سبب اللعنة لان هذا سؤال الكفر وهو في نفسه كفر انتهى قال الزركشي
 عقبه فتمطن لهذه المسألة فانها غريبة وحكمها متجه وقدر في جملة ما انتهى قلت لا منافاة لما
 ضرورة ثانيا من التفصيل الذي ينبغي أن يجري مثله هنا كما أنه ينبغي أن يجري مثل هذا ثم فيقال
 ان أراد بلعنة الله الله طاع عليه بتشديد الأمر أو أطلق لم يكفروا ان أراد سؤال بقائه على الكفر
 أو الرضى ببقائه عليه كفر وفي سلبه الله الايمان لمسلم ولا رزقه الله الايمان لكافران أراد
 سؤال الكفر للمسلم أو البقاء عليه لكافرا أو رضى بذلك كفر وان أراد الدعاء بتشديد العقوبة
 أو أطلق فلا قدر ذلك حق التدبير فانه تفصيل متجه فثبت به كلماتهم واستشكل الفخر الرازي
 ما ذكر في ارتكاب الكبائر من انه ليس كفر بأعمال الاعمال عند الشافعي رضي الله تعالى عنه من
 الايمان فكيف لا ينتفي عند انتفاؤها الا بالجموع المركب من أمور اذا انتفى واحد منها لا بد
 وان ينتفي ذلك المجموع فاذا كان العمل داخلا في حقيقة الايمان فلا بد من انتفائه في حق
 الفاسق وحاول ابن التلمساني الجواب فقال والظن بالشافعي انه لا يحكم على الفاسق بخروجه
 عن الايمان امكن لا يلزم من عدم الحكم بالخروج عن الايمان الحكم بعدم خروجه عن
 الايمان بل من الجائز انه لم يحكم بالخروج ولا بعدمه وان كان يلزم من قوله أن الايمان عبارة
 عن مجموع الأمور الثلاثة الحكم بالخروج لكن فعلا لا يصححها ولا ما للمعتزلة فقد طردوا
 أصلهم لانها كان العمل عندهم داخلا في حقيقة الايمان قالوا الفاسق ليس بمؤمن ولا
 كافر قال الزركشي وهذا الجواب لا ينفع في هذا المضيق ولعل الله ييسر حله انتهى وأقول قد
 يسر الله تعالى حله بما هو جلي وهو أن يقال في جوابه ان الشافعي رضي الله تعالى عنه يقول ان
 الايمان يزيد بزيادة الاعمال وينقص بنقصها فان أريد الايمان الكامل كانت الاعمال داخلة
 في مسماه ولزم انتفاؤه بانتفائها وانتفاء بعضها اصدق حينئذ على الفاسق انه ليس بمؤمن بهذا
 الاعتبار وان أريد الايمان المتكامل بالنجاة من النار المشار اليه بقوله تعالى أخرجوا
 من في قلبه مثقال حبة من الايمان فالاعمال ليست داخلة في مسماه اذ هو التصديق بالقلب مع
 النطق باللسان بشرطه فلا يلزم من انتفائها انتفاؤه ويصدق على الفاسق انه مؤمن من أهل
 الجنة تعلم أن مبنى الاشكال على نوع من المغالطة وزيادة الابهام وان الشافعي رضي الله تعالى
 عنه لم يقل بأن الايمان بسائر أنواعه عبارة عن مجموع الأمور الثلاثة أعني التصديق بالقلب
 والنطق باللسان والعمل بالجوارح خلافا لما يوهمه كلام ابن التلمساني السابق وانه لا يلزم
 على كلامه رضي الله تعالى عنه ما ذكره ابن التلمساني لافهمنا ولا صريحا واعلم أن الشيخين
 قالوا في كتب أصحاب أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه اعتناء تام بتفصيل الاقوال والافعال
 المتعلقة بالكفر والكفر أو كثرة ما يفتني أصحابنا الموافقة عليه واعتراضها الزركشي أخذنا
 من كلام شيخه الاذرعى وغيره بأن أكثرها مما يجب التوقف فيه بل لا يوافق أصل أبي حنيفة

فانه جمع عنه انه قال لا اكفر احد من اهل القبلة بذنب ولا يجوز الاقتسام بذلك لا على مذهب
 الشافعي رضي الله تعالى عنه اسكوت الرافعي عنه ولا على مذهب أبي حنيفة لان ذلك مخالف
 لعقيدته ومن قواعده أن معناه ملائمة ما وهو الايمان فلا ترفعه الا سفين مثله يضاد ومقابل
 هذه المسائل موجودة في كتب الفتاوى للحنفية يتناولونها عن مشايخهم وكان المتورعون من
 متأخرى الحنفية ينكرون أكثرها ويخالفونهم ويقولون هؤلاء لا يجوز تقليدهم لانهم غير
 معروفين بالاجتهاد ثم لم يفرجوها على أصل أبي حنيفة لانه خلاف عقيدته وليتبه له هذا وليحذر
 من يبادر الى الكفر في هذه المسائل منها ومنهم فيخاف عليه أن يكفر لانه كفر مسلما وتضمن
 لا كفر الا من شاق النبي صلى الله عليه وسلم وأنت كرماد علم بالضرورة من ثمرة انه من
 الدين انتهى ولا يخفى عليك أن الشيخين هما الملتزمون على ما قلناه المعول وان تشبا بمثل هذه
 الكلمات والذهب من المتعقبين لذلك والقائلين لهذه الكلمات حيث وافقوا الشيخين على
 أكثرها بل وقالوا في كثير مما قال النووي عفا الله تعالى عنه وحده أو مع الرافعي انه ليس بكفر
 أن الصواب انه كفر وستعلم ذلك جميعه ان صدق تأملك مما سألم به لك مما تقر به عينك ولا
 تجده في كتاب غير هذا الكتاب فان أكثر ما مروا به ما يأتي لم أر أحد تعرض له والحمد لله
 القوي والقادر سبحانه عليه أو كل واليه أنيب فحيث سكتنا على شيء من هذه المسائل
 نسبته لمذهب الشافعي وجاز الاقتناعه ما لم يتفق المتأخرون على خلاف ما سكتنا عليه فحينئذ لا نقى
 أن يفتي بما اتفقوا عليه وأما مذهب أبي حنيفة فكونه يقتضيه أولا فلا شغل لنا به فمن تلك
 المسائل ما لو سخر باسم من أسماء الله تعالى أو بأمره أو بوعده أو وعيده كذا نقله عنهم
 وأقراه وهو ظاهر جلي الآن محل ما ذكر كما يعلم مما يأتي فيمن لا يخفى عليه نسبته ذلك اليه سبحانه
 وتعالى ولا سيما الاسماء المشتركة فيستغفر ويعمل بنفسه (ومنها) لو قال لأمرني
 الله بكذا لم أفعل أو لو سارت القبلة في هذه الجهة ماصليت اليها كذا نقله عنهم وأقراه
 وبحسب الأذرعى انه يأتي فمما التفصيل الآتي في أن أعطاني الله الجنة وهو قريب وان أمكن
 الفرق (ومنها) لو قال لأعطيني الله الجنة ما دخلتها أقروهم الرافعي زاد في الروضة قلت مقتضى
 مذهبننا والجاري على القواعد انه لا يكفروه والصواب انتهى وفصل غيره بين أن يقوله استخفافا
 أو ظهرا للعناد فيكفر والافلا وهو متجه ويؤيده ما يأتي في مسألة قلم أنظفارك (ومنها) لو قال
 اغبره لا تترك الصلاة فان الله يؤاخذك فقال لو أخذني الله بما مع ما من المرض والشدة
 ظلمني أو قال المظلوم هذا تهديرا لله تعالى فقال الظالم أنا فعل بغير تقدير الله كقوله لو قال لو
 شهد عندي الملائكة والانبياء بكذا ما صدقتم كقوله كذا نقله عنهم وأقراه وهل لو قال الملائكة
 فقط أو الانبياء فقط يكفر أيضا الذي يظهر زعم لان لحظ الكفر كما لا يخفى نسبة الانبياء
 أو الملائكة الى الكذب فان قلت جرى خلاف في العصمة قلت أجمعوا على العصمة عن الكذب
 ونحوه والذي يظهر أيضا انه لو قال الرسل بدل الانبياء كان كذلك وهل قوله لو شهد عندي

جميع المسلمين ما صدقتم كذلك أولا الذي يظهر زعم لما من أن الشرع يدل على عصمتهم من الاتفاق على الكذب (ومنها) لو قيل له قلم أطغار لك فانه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا أفعل وان كان سنة كفر أفرهم الرافعي زاد التوروي عفا الله تعالى عنه في الروضة المختار انه لا يكفر بهذا إلا أن يقصد انتزاع انتهى وما اختاره متعين وكقص الاطغار خلق الرأس كما صرح به الرافعي عنهم وأقره ~~الشيخ~~ كان في نسلك والا فلا اختلاف العلماء في كراهته (ومنها) قال الشيخان عنهم واختلفوا فيما لو قال فلان في عيني كاليهودي والنصراني في عين الله أو بين يدي الله تعالى فهم من قال هو كافر ومنهم من قال ان أراد الحاجة كفر والا فلا قالوا ولو قال ان الله تعالى جلس للانصاف أو قام للانصاف فهو كافر واختلفوا فيما اذا قال الطالب ليمين خصمه وقد أراد الخصم أن يحلف بالله تعالى فقال لا أريد الحلف بالله تعالى انما أريد الحلف بالطلاق والعناق والصحيح انه لا يكفر واختلفوا فيمن يتأذى رجلا اسمه عبد الله وأدخل في آخره السكاب التي تدخل للتصغير بالجممية فيقبل يكفر وقيل ان تعدد التصغير كفروا ان كان جاهلا لا يدري ما يقول أو لم يكن له قصد لا يكفر واختلفوا فيمن قال رؤيتي اياك كثر في ملك الموت والا كثر على انه لا يكفر انتهى كلام الشيخين رحمه الله تعالى والمشهور من المذهب كما قاله جمع متأخرون أن الجسمة لا يكفرون لكن أطلق في المجموع مكفبرهم وينبغي حمل الاول على ما اذا قالوا اجسم لا كالا جسام والثاني على ما اذا قالوا اجسم كالا جسام لان التقص اللازم على الاول قد لا ياتزمونه ومن أن لازم المذهب غير مذهب بخلاف الثاني فانه صريح في الحدوث والتركيب والالوان والاتصال فيكون كفرا لانه أثبت للتدريج ما هو منفي عنه بالاجماع وما علم من الدين بالضرورة انتفاؤه عنه ولا ينبغي التوقف في ذلك وبذلك يعلم انه لا يطلق الكفر ولا عدمه في مسألة فلان في عيني الى آخره ومسألة القيام والجلوس المذكورين والتفصيل المنقول في مسألة التصغير هو الذي يتجه والاوجه ما قاله أكثرهم في مسألة رؤيتي ملك الموت (ومنها) قال الرافعي عنهم قالوا ولو قرأ القرآن على ضرب الدف والغضيب أو قيل له تعلم الغيب فقال نعم فهو كافر واختلفوا فيمن خرج لسفر فصاح العنق فرجع هل يكفر انتهى زاد في الروضة قلت الصواب انه لا يكفر في المسائل الثلاث انتهى واعتبر تصويبه في الثانية لتضمن قوله نعم تكذيب النص وهو قوله تعالى وعند مفتح الغيب لا يعلمها الا هو وقوله عز وجل عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحدا الا من ارضى من رسول ولم يستثن الله غير الرسول ويحجب بأن قوله ذلك لا ينافي النص ولا يتضمن تكذيبه لصدقه بكونه يعلم الغيب في قضية وهذا ليس خاصا بالرسول بل يمكن وجوده لغيرهم من الصديقين على أن في الآية الثانية قولان الاستثناء منقطع فتسكون الرسل كغيرهم وعلى كل فالخواص يجوز أن يعلموا الغيب في قضية أو قضايها كواقع كثيرهم واشتهر والذي اختص تعالى به انما هو علم الجميع وعلم مفتح الغيب المشار إليها بقوله تعالى ان الله عنده علم الساعة وينزل الغيث

الآية ويصح من هذا التقرير أن من ادعى علم الغيب في قضية أو تضايلاً يكفر وهو محل ما في
 الروضة ومن ادعى علمه في سائر القضايا ككفره وهو محل ما في أسماها إلا أن عبارته لما
 كانت مطلقة تشمل هذا وغيره ساغ للتووي الاعتراض عليه فإن أطلق فلم يرد شيئاً فالأوجه
 ما اقتضاه كلام التووي من عدم الكفر ثم رأيت الأذرعى قال والظاهر عدم كفره عند الإطلاق
 في جميع الصور سوى مسألة علم الغيب انتهى ومراده بجميع الصور مسألة الطالب ليهين
 خصمه وما بعدها وما ذكره في الإطلاق في مسألة علم الغيب فيه نظر ظاهر بل الأوجه ما قدمته
 من عدم الكفر (ومنها) قوله لو كان فلان نبياً ما آمنت به وقوله إن كان ما قاله الانبياء صدقاً
 فنجونا فكفر كذا أقره قال الأسنوي الذي شاهدته بخط المصنف آمنت بدون ما التفتية
 قبلها وهو كذلك في بعض نسخ الرافعي وفي بعضها ما آمنت بإثبات ما وهو الصواب انتهى وما
 ذكرناه الصواب ظاهراً ويمرّق بينهما بان الأول فيه تعليق بالإيمان به على تعليق كونه نبياً وهو
 تعليق صحيح لما فيه من تعظيم مرتبة النبوة وفي الثانية تعليق بعدم الإيمان به على كونه نبياً فيه
 تنقيص لمرتبة النبوة حيث أرادت كذبيها على تقدير وجودها وهذا فرق صحيح لا غبار عليه
 والذي يظهر أنه لو قال إن كان ما قاله النبي الفلاني صدقاً فنجوت أو كفر مكنيه أو نحو ذلك يكون
 كفراً أيضاً ولا يستترط ذكر جبرجع الانبياء ولا أن يكون ما قاله ذلك النبي يقطع بأنه عن وحي
 فإن قلت للانبياء الاجتهاد وجرى قوله في أنه يجوز عليهم الخطأ في الاجتهاد فادع ذلك في شيء
 يحتمل كونه ناشئاً عن اجتهاد لا وحي كيف يكفر به قلت القول بعدم الكفر حينئذ
 وإن كان له نوع من الظهور لكن القول بالكفر أظهر لأن الاتيان بان التي هي للشك
 والتردد في هذا المقام تشعر بتردده في نظرك الكذب إلى ذلك النبي وهذا كفر على أن القول
 بجواز الخطأ عليهم في اجتهادهم قول بعيد مهجور فلا يلتفت اليه وعلى التنزل فقوله إن كان صدقاً
 يدل كما تقرر على تردده في الكذب وهو غير الخطأ لأن الخطأ هو ذلك خلاف الواقع مع عدم
 التعمد بخلاف الكذب فإنه يدل شرعاً على الاخبار بخلاف الواقع تعمد افتح الكفر بذلك
 وإن قلنا بهذا أقول البعيد المهجور لأن قوله إن كان صدقاً لا يتأتى بساؤه عليه لما تقرر
 واتضح والله الحمد (ومنها) قوله لا أدري أكان النبي صلى الله عليه وسلم أنسياً أم جنياً
 أو قال إنه جن أو مغرور أو من أهضاته على طريق الإهانة كذا أقره واعتراضاً بان الحلبي
 صرح بخلاف ذلك في الأولى حيث قال من آمن به عليه الصلاة والسلام وقال لا أدري أكان
 بشراً أم ملكاً أم جنياً لم يضره ذلك إن كان ممن لم يسمع شيئاً من اخباره صلى الله عليه وسلم
 سوى أنه رسول الله صلى الله عليه وسلم كما لم يعلم أنه كان شاباً أو شيخاً مكياً أو عراقياً عربياً
 أو عجمياً لأن شيئاً من ذلك لا ينافي الرسالة لا مكان اجتماعهم بخلاف من قال آمنت بالله ولا
 أدري أهو جسم أم لا لأن الجسم لا يمكن أن يكون الها انتهى وفي أمالي الشيخ عز الدين عن
 أبي حنيفة إن من قال أو من بالنبي صلى الله عليه وسلم وأشك في أنه المدفون بالمدينة

وانه الذي نشأ بمكة أو أومر بالحج الى البيت واشتد في ايه البيت الذي بمكة لا يكون كافرا في
 جميع ذلك قال الشيخ والحق انهم سئلوا فكفروا في البيت دون ما عداه وذلك لانه لا يكون
 كافرا الا بما علم انه من الدين بالضرورة لا بما علم سواء أكان من الدين أولا ولا يكون
 النبي صلى الله عليه وسلم مدفونا بالمدينة ونشأ بمكة أم لم يولد بالضرورة ولا يمكنه ليس من الدين
 لانالم فتمعده فيكون جاحدا كجراحه عند ادومه صرفا لا يكون كاذبا لا كافرا أو اما البيت فان
 الامة اجمعت على التكليف بعين هذا البيت وتعاقبه من الدين لانه اما شرط في الحج أو ركن
 فيه وأيا ما كان من الدين فجا حده يكون جاحدا لما علم من الدين بالضرورة فيكون كافرا انتهى
 وسيأتي عن الروضة عن القاضي عياض ما يرد كلامه كما ستعلم وجزم بعض المتأخرين بتكفير من
 اختلفوا به في الحج ولكن قال لا أدري أين مكة ولا أين الكعبة ولا أين البلد الذي يستقبله
 الناس ويحجونه هل هي البلدة التي جهار رسول الله صلى الله عليه وسلم ووصف الله تعالى
 في كتابه لانه مكذب الا ان يكون هذا الشخص قريبا العهد بالاسلام ولم يتواتر به عنده قال
 واستأنس كفه لانكاره التواتر فانه لو انكر بعض غزوات النبي صلى الله عليه وسلم أو نكاحه
 بنت سيدنا حمرا أو وجود أبي بكر وخلافه لم يلزم منه كفر لانه ليس مكذبا بأصل من أصول الدين
 يجب التصديق به بخلاف الحج والصلاة واركنا الاسلام انتهى وأدت خبر من قول الحلبي
 ان كان لم يسمع شيئا من اخباره صلى الله عليه وسلم ومما يأتي ثم من قول هذا المتأخر الا ان
 يكون هذا الشخص قريبا العهد بالاسلام ولم يتواتر به عنده ان محل ما قاله الشيخان من
 تكفير من قال لا أدري أكان النبي انسيا أو جنيا فمن هو مخالط للمسلمين لان قوله ذلك
 يأتي عن تكذيبه لا قسرا والستة والاربعون بخلاف قريبا العهد الذي لم يكن مخالطا
 للمسلمين فانه لا يكفر بالتردد في شيء مما مر ولا بانكاره كما يؤخذ مما يأتي عن الروضة عن القاضي
 عياض اعذر وهو قول المخالط للمسلمين لا أدري أكان شيخا أو شابا أم كيا أو عرافيا عرييا
 أو مجنونا أو انه الذي نشأ بمكة أو دفن بالمدينة بما أتى فيه التفسير أولا يكفر به مطلقا للتعطير فيه
 محال وقضية كلام الحلبي الاول وقضية كلام ابن عبد السلام الثاني وقد يوجه بان التردد
 في ذلك لا يترتب عليه تكذيب القرآن بخلاف التردد في كونه انسيا أم جنيا فان قلت بنا في
 ذلك ما سيأتي عن الروضة عن القاضي عياض ان من قال كان النبي صلى الله عليه وسلم أسود
 أو توفي قبل ان يلقى أو قال ليس بعترني كفر لانه وصفه بغير صفة ففيه تكذيب له قلت
 يمكن الذوق بانه هنا لم يجزم بذلك وانما تردد فيه بخلافه ثم فاته جزم بذلك وجزمه يستلزم التكذيب
 لمن هو غير تلك الصفة بخلاف التردد في ذلك ومن ثم لو جزم بما ذكره هذا كان كراهيا ما على
 ذلك لكن سببه لم مما يأتي ثم ان الاوجه انه حيث كان مخالطا للمسلمين حتى ظهر به علم ذلك كفر
 بانكار ذلك وبالتردد فيه (ومنها) قال الشيخان عنهم واختلفوا فيم لو قال كان أنى النبي صلى الله
 عليه وسلم طويلا الظفر واحتافوا فيم صلى بغير وضوء متعمدا أو مع ثوب نجس أو الى غير

الجمة رادى الروضة قلت مذهبنا ومذهب الجمهور لا يكفر ان لم يستحبه انتهى وانما
 الاستوى وغيره بانه لا ينبغي ان يكفر وان استحس ذلك لم ينقله في المجموع عن جمع من
 المجتهدين ان ازالة النجاسة في الصلاة سنة لا واجبة والا عراض متجه للخلاف المذكور بل ذلك
 قول مشهور في مذهب مالك فليس مجمعا عليه فضلا عن كونه معلوما من الدين بالضرورة قال
 الاذرى وينبغي ان يستثنى ايضا صلاة الجنائز فقد ذهب الشعبي وغيره من السلف الى جوازها
 بغير وضوء ونسب الامام الشافعى رضى الله تعالى عنه وان كان غلطاً ولم يتعرض الشيخان
 ولا غيرهما في ما رأيت للراجح في المسئلة الاولى اعنى قوله طوبى للظفر والذي يظهر انه ان قال
 ذلك احتقار صلى الله عليه وسلم واستهزاء به أو على جهة نسبة النقص اليه كفر ولا فلا بد من
 التعزير الشديد (ومنها) لو تنازع اثنان فقال أحدهما لا حول ولا قوة الا بالله فقال لا حول
 لا يغنى من جوع كفر ولو سمع اذان المؤمن فقال انه يكذب كفر او قال وهو يتعاطى قدح
 الخمر أو يقدم على الزنا باسم الله استخفافا باسم الله تعالى كفر كذا أقراه واعتراضا بان أبا حنيفة
 صح عنه انه قال لا أكفر أحدا من أهل القبلة بذنب وهذا الاعتراض في غاية القوط أما
 أولا فلا نوان سلمنا ان أبا حنيفة وان صرح بكونه غير كفر كنا لا ننظر اليه لان الشيخين وكفى
 به ما حجة رضاه وأما ثانيا فان كلام أبي حنيفة لا ينافي ذلك لما مر من ان الاستخفاف بنحو
 أمره تعالى أو تصغير اسمه كفر عندهم فأولى الاستخفاف باسمه على ان قول أبي حنيفة
 المذكور ليس من خواص مذهبه بل مذهبه اذ ذلك أيضا والتكفير هنا لم يأت من حيث ارتكاب
 الذنب بل من حيث استخفافه باسم الله المسبب لتزم للاستخفاف به تعالى وهذا لا يتوقف أحد
 في التكفير به (ومنها) لو قال لا أخاف القيامة كفر كذا أقراه ومحملة ان قصد الاستهزاء أما اذا
 أطلق أو ألح سعة عفو الله تعالى ورحمته وقوة رجائه فلا يكفر (ومنها) قالوا عنهم واختلافوا فيما
 لو وضع متاعه في موضع وقال سلمته الى الله تعالى فقال له آخر سلمته الى من لا يتبع السارق
 اذا سرق ولم يرجع والذي يظهر انه ان قال ذلك على جهة نسبة الجحيم اليه سبحانه وتعالى كفر
 وان أراد سعة حلمه تعالى على السارق أو أطلق لم يكفر ثم رأيت الاذرى قال ان ظاهره انه
 لا يكفر عند الإطلاق وقوله لا يتبع السارق أى استهزاء به ونحو ذلك نعم ان ظهرت منه قرينة
 استخفاف فالكفر ظاهر انتهى (ومنها) لو حضر جماعة وجلس أحدهم على مكان رفيع
 تشبها بالذكورين فسألوا المسائل وهم يضحكون ثم يضر بوجه المجراف أو تشبه بالمعلمين فأخذ
 خشبة وجلس القوم حوله كالصبيان فضحكوا واستهزؤا أو قال قصعة من ثريد حير من العلم
 كفر زاد في الروضة قلت الصواب انه لا يكفر في مسئلتى التشبيه انتهى ولا يغتر بذلك وان
 فعله أكثر الناس حتى من له نسبة الى العلم فانه يصير مرتد اعلى قول جماعة وكفى بهذا خسارا
 وتفریطا وظاهرا كلام النووى رحمه الله تعالى ورضي الله تعالى عنه التقرير على المسئلة
 الثالثة ولا يبعد ان يقيد بما اذا قصد الاستهزاء بالعلم بسائر أنواعه أو أراد انها خير من كل علم

لشهوله العلم بالله وصفاته وأحكامه أما لو أراد العلم التي لا تتعلق بالله وصفاته وبأحكامه
 فلا ينبغي أن يكون ذلك كفرا لأنه لا يلزم عليه الاستهزاء بالدين ولا تنقيصه بخلاف ما إذا
 أطلق أو أراد العلم المتعلق بالله وصفاته أو بأحكامه لأن ذلك نص في الاستهزاء بالعلم والدين
 فكان كفرا (ومنها) ما لو دام مرضه واشتد فقال ان شئت توفي كفرا وكذا لو ابتلى
 بمصائب فقال أخذت مالي وأخذت ولدي وكذا وكذا ما إذا فعل أيضا أو ما إذا بقي لم تفعله ووجه
 الأول ما مر من أن معنى الكفر والرضى به كفر ووجه الثاني نسبة الله سبحانه إلى الجور (ومنها)
 لو غضب على غلامه أو ولده فضر به ضررًا شديداً فقال له رجل استبسم فقال لا تمتعك ما
 كفر ولو قيل له يا يهودي يا مجوسي فقال لبنيك كفر زاد التوروي عفا تعالى عنه قلت في هذا
 نظر إذا لم ينو شيئا انتهى وانظر واضح فالوجه أنه ان نوى إجابته أو أطلق لم يكفر وإن قال ذلك
 على جهة الرضا بنسبه إليه كفر ثم رأيت الأذري قال والظاهر أنه لا يكفر إذا لم ينو غير إجابة
 المدعى ولا يراد المدعى بذلك حقيقة الكلام بل هو كلام يصدر من العاصي على سبيل السب
 والشتيم للذم وببريد المدعو إجابة دعائه بلبس طلب الرضا به انتهى (ومنها) لو أسلم كافر
 فأعطاه الناس أموالا فقال مسلم ليتني كنت كافرا فأسلم فاعطى قال بعض المشايخ يكفر زاد
 التوروي عفا الله عنه قلت في هذا نظرا لأنه جازم بالإسلام في الحال والاستقبال وثبت في
 أحاديث صحيحة في قصة أسامة رضي الله عنه حين قتل من نطق بالشهادة فقال له صلى الله عليه
 وسلم كيف تمنع بلاه إلا الله إذا جاءك يوم القيامة قال حتى تمنيت أني لم أكن أسلمت قبل يومئذ
 ويمكن الفرق بينهما وما أشار إليه أخيرا من الفرق بين الصورتين هو الظاهر المعتمد أن ما هنا
 فيه تهمير بيمين الكفر للدنيا وأما أسامة رضي الله عنه فلم يثمنه وإنما أراد أنه لم يكن أسلم
 إلا ذلك اليوم حتى أنه لم يكن يقتله لأنه لم يكن خريفا عليه أو أن الإسلام يجب ما قبله فيسلم من تلك
 المعصية العظيمة وليس في ذلك شهوة الكفر ولا تمنية فيما مضى البتة لأن سبب وده ما تقرر
 وكأنه استصغرا كان منه من الإسلام والعمل الصالح قبل ذلك في جنب ما ارتكبه من تلك
 الحثاية لما حصل في نفسه من شدة انكار النبي صلى الله عليه وسلم وغضبه (ومنها) قال الشيخان
 نقل عنهم لو تمنى أن لا يحرم الله الخمر وإن لا يحرم المناكحة بين الأخ والأخت لا يكفر ولو تمنى
 أن لا يحرم الله تعدى إلى الظلم أو الرنا وقتل النفس بغير حق كفر واضابط أن ما كل حلالا
 في زمان فتى حله لا يكفر ولو شد الزنار على وسطه كفر واحتلفوا في موضع قلنسوة الجوس على
 رأسه والعجيب أنه لا يكفر ولو شد على وسطه حبلا فستل عنه فقال هذا زنار فالا كثرون على أنه
 لا يكفر ولو شد على وسطه زنار أو دخل دار الحرب للتجارة كفر وإن دخل لتخليص الأمر لم يكفر
 زاد في الروضة قلت الصواب أنه لا يكفر في مسألة التمني وما بعدها إذا لم تكن نية انتهى أي فحيث
 لم ينو بتمنيه ذلك جميعه سواء كان حلالا في مله أم لا ما يجر إلى الكفر من نسبة الله سبحانه إلى
 الجور وعدم العدل أو نحو ذلك بخبره ذلك علينا لم يكفروا ولا كفر وتمنى تغيير الأحكام

ثم خرج به الشافعي رضي الله تعالى عنه في الامم وحيث لم يزل في الكفار سوا عدته
 دار الحرب أم لا بنية الرضا بينهم أو الميل اليه أو تهاونا بالاسلام كفر والا فلا واعتز به
 ما ذكره النووي في مسألة ترى الكفار باذ القاضى حسين نقل عن الشافعي رضي الله تعالى
 عنه أنه لو وجد أصم في دار الحرب لم يحكم برده وان لم يزل في الكفار في دار الاسلام حكم برده
 ونقل في المطالب عن القاضى الارتداد في المسألة لان الظاهر أنه لا يفسده الا عن عسيدة
 ويجاب بحمل هذا الاطلاق على التفصيل الذي أشار اليه النووي وقد بينته وقول في نفسه
 أو تهاونا بالاسلام هو ماصر ح به الخوارزمي في كافيته حيث قال لو وضع على رأسه غيار أهل
 الذمقة تهاونا بالاسلام صار كافرا انتهى وفهم ابن الرقعة من قول الرافعي السابق والصحح أنه
 إشارة الى وجه في القاسية وليس كافهم فان الرافعي إنما حكى الخلاف فيه عن الحنفية وهذه
 الفروع كلها من كتبهم ولم ينقل منها شيئا عن الأصحاب قال الاذري وعلم ان أكثر العامة
 يسمون ما يشبهه الانسان وسطه من حبل ونحوه زنارا ولا يتخيل في الطلاق هذا منهم كفر انتهى
 (ومنها) قال الشيخان عنهم لو قال معلم الصبيان اليهود وخير من المسلمين بكثير لانهم يقضون
 حقوق معلمي صبيانهم كفر قالوا ولو قال النصرانية خير من المجوسية كفر ولو قال المجوسية شر
 من النصرانية لا يكفر زاد النووي قلت الصواب لا يكفر بقوله النصرانية خير من المجوسية
 الا ان يريد انها حق اليوم انتهى وظاهر كلامه تقرير الرافعي على تقريره لهم في كفر المعلم
 لذكر ينبغي ان يحل ما اذا قصد انظر به المطلقة فان أراد الخيرية في الاحسان للمسلم ومراعاته
 لم يكفروا وان أطلق فهو محمل نظر والاقرب عدم الكفر (ومنها) قالوا لو عطس
 السلطان فقال له وجهك يرحمك الله فقال له آخر لا تقل للسلطان هذا كفر الآخر زاد
 النووي فما الله تعالى عنه قلت الصواب لا يكفر بمجرد هذا انتهى ووجهه انه إنما أنكر عليه
 من حيث تعظيمه للسلطان بل هذا هو الظاهر فان الانكار من حيث ان السلطان غنى عن
 الرحمة أو نحو ذلك كان كفرا كما لا يخفى (ومنها) قالوا لو سقى فاسق ولده خمر افتقر قراؤه
 الدراهم والسكر كفر وقال قلت الصواب انهم لا يكفرون (ومنها) لو قيل لعبد صل فقال
 لا أسلي فان الثواب لمولاي كفر أقرهم الرافعي وفيه نظر ولا يبعد أن الصواب أنه لا يكفر الا ان
 قصد ذلك الذي اعتقده نسبة الله الى الجور أو نحو ذلك (ومنها) قالوا لو قال كفر
 لم أعرض على الاسلام فقال حتى أرى أو أصبر الى الغد أو طلب عرض الاسلام من واعظ
 فقال اجلس الى آخر المجلس كفر وقد حكينا نظيره عن المتولي قالوا لو قال لعبدوه لو كان
 نبيا لم أؤمن به أو قل لم يكن أبو بكر الصديق رضي الله عنه من الصحابة كفر قالوا لو قيل لرجل
 ما لا يبار فقال لا أدري كفر ولو قال لزوجه أنت أحب الى من الله تعالى كفر وهذه
 الصور تتبعها الافاظ الواقعة في كلام الناس وأجابوا فيها اتعاقا واختلافا بما ذكر
 ومذهبا يقتضي موافقتهم في بعضها وفي بعضها يشترط وقوع اللفظ في معرض الاستهزاء انتهى

كلام الشيخ وقد قدمنا ما يحتاج الى التنبيه عليه حكاه وتصيبه لا ونقد اوردا وانما قوا اختلافا
في جميع المسائل السابقة ولله الحمد وبقي الكلام في هذه المسائل الاخيرة فاما مسألة تأخير
عرض الايمان فتقدم تحقيقها عند ذكر كلام المتولي واما مسألة لو كان نبيا لم أو من به فقد
مرت أيضا وانكافير فيهما واضح لانه رضى بتكذيب النبي واما ما قالوه في انكار محبة أبي بكر
رضي الله تعالى عنه فظاهر بل ليس ذلك من خصوصياتهم حيث ينقل عنهم قطب بل نص عليه
الشافعي رضي الله تعالى عنه كما حكاه العبادي وحكاه أيضا الخوارزمي في كافيته وعبارته لو أنكر
كون أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه محبا يا كان كافرا نص عليه الشافعي لان الله تعالى
قال اذ يقول لصاحبه لا تحزن ومصرح كلامهم ان انكار محبة غير أبي بكر لا يكون كافرا السكت
اختار به ضمهم ان انكار محبة غيره المجمع عليها المأهولة من الدين بالضرورة كفر ويحجب
بأن شرط انكار المجمع عليه الضروري ان يرجع الى تكذيب أمر يتعلق بالشرع كما في انكار
سكة بخلاف انكار ما لا يتعلق بذلك كما مر ذلك مستوفي وانكار محبة غير أبي بكر لا يتعلق بذلك
بخلاف انكار محبة أبي بكر لان في انكاره تكذيب القرآن وقد مر ما يؤيد ذلك ويأتي ما يؤيده أيضا
قال في السكا في أيضا ولو قد عاش رضي الله تعالى عنها بالزنا صار كافرا بخلاف غيرها من
الزوجات لان القرآن العظيم نزل به ايتها انتهى واما ما قالوه فيمن قال له الايمان الى آخره
فاعترض بان الصواب مخالفتهم فيه لان كثير من العوام جبلت فطرتهم على الايمان ولا يقدح
لهم عبارة عنه وقد قال الغزالي في كتابه التفرقة ذهبت طائفة الى تكفير عوام المسلمين لعدم
معرفة اصول العقائد بادلها وهو بعيد تصلا وعقلا وليس الايمان عبارة عما اصططح عليه
النظار بل نور يقذفه الله تعالى في القلب لا يمكن التعبير عنه كما قال تعالى فمن يرد الله ان يهديه
يشرح صدره للإسلام وقد حكم النبي صلى الله عليه وسلم النبي بانه من تسكاهم بلفظ التوحيد
اجرى عليه أحكام المسلمين فثبت أن ما أخذ التكفير من الشرع لامن العلة لان الحكم بما اباحه
الدم والخلود في النار شرعي لا عقل خلافا لما طنه بعض الناس وبقي في الرافعي فروغ أخرى
عما نقله عن الحنفية حذفها من الروضة لانها بالمارسية وقد نقل القمولي تعريبها عن بعض
فقهاء الامام فند كبر تعريبها محققين كلامها بما يقيد أو يوضحه (ومنها) لوقال عمل الله
في حق كل خير وعمل الشرعي كفر ونظر فيه الرافعي بقوله وما أصابك من سيئة فن نفسك
والنظر واضح حيث أطلق أو قصد انه يخلق أفعال نفسه بالمعنى الذي تقوله المعتزلة اما ان أراد
استدلاله بالخلق فلا شك في كفره (ومنها) لوقال لزوجه أنه أنت ماتوذين حق الجارية قالت لا
فقال أنت ماتوذين حق الله فقالت لا كفرت انتهى والوجه خلافه الا ان أرادت بذلك بحديثا
الواجبات (ومنها) لوقال جوابا لمن قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أكل لحس
أسامه هذا غير أدب كفر وقد يوجه بأن هذا انكار لسنة لعق الاصاب ورغبة عنها فيأتي فيه
ما مر فحين قيل له قص أطفالك فقال لا أفعل رغبة عن السنة (ومنها) لوقال جوابا لمن قال فلان

بين يدي الله يد الله طويلة فقبل يكفر وقيل ان أراد الجارحة كفر والافلا وقد مر الكلام في
 الجسمة فبأني هنا ان أراد الجارحة أمالوا أطلق أو لم يرد هاهنا لا يكفر (ومنها) لوقال الله في السماء
 فقبل يكفر وقيل لا وقد مر ان القائلين بالجهة لا يكفرون على الصحيح نعم ان اعتقدوا لازم قواهم
 من الحدود أو غيره كفروا اجماعا ومنها لوقال الله ينظر من السماء أو من العرش أو الله يظلم لمن
 كما ظلمتني كان حكمه كسابقه أما في غير الآخرة فواضح لانه مجسم أو جهوى وأما في الآخرة
 ما لا كفر فيها واضح نعم ان أول تأويل اقربا احتمل أن يقال بعدم كفره وممن لوقال الله يعلم اني
 دائماً ذكرتك بالله عاء أو اني بحزنك وفرحتك مثل ما أنا بحزني وفرحتي أو قال لمن قال له ألا تقرأ
 القرآن أو ألا تصلي اني شيعت من القرآن أو من فعل الصلاة أو الى متى أعجل هذا أو العجائز
 يملون عنا أو الصلاة المعمولة وغير المعمولة واحد أو صليت الى أن ذاق قلبي أو قال لمن قال له
 صل حتى تتجدد حلاوة الصلاة صل أنت حتى تتجدد حلاوة ترك الصلاة وفي الحكم بالكفر في جميع
 هذه المسائل نظروا لوجه خلافه ما لم يرد بقوله العجائز يملون عنا أو بقوله المعمولة وغير المعمولة
 واحد عدم وجوبها عليه لما مر ان انكار الصلاة أو تحوّل سجدتها كفر ولو أراد الاستخفاف
 بشئ مما قاله في المسائل كلها كفر (ومنها) لوقال المحقق لا حول أي شئ يكون أو أي شئ يعمل
 كفروا الكفر له وجه قياسا على ما مر في لا حول لا يغني من جوع الا ان يفرق بأن تلك أقبح (ومنها)
 لوقال سامع المؤذن هذا صوت الجرس كفر وفيه نظروا لوجه خلافه الا ان أراد تشبيه الأذان
 بناقوس الكفر (ومنها) لوقال ظالم لمن قال له اصبر الى المحشر أي شئ في المحشر وهو ظاهر ان أراد
 به الاستخفاف (ومنها) لوقالت لزوجها وقد رجعت من مجلس العلم لعنة الله على كل عالم وفيه نظر
 والوجه خلافه ما لم ترد الاستغراق الشامل لأحد من الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم
 (ومنها) لو ألقى فتوى أعطاها له صاحبه خصمه وقال أي شئ هذا الشرع وهو ظاهر ان أراد
 الاستخفاف ويحتمل الاطلاق لان قريته ربما تبدل على الاستخفاف (ومنها) ما لوقالت لزوجها
 وقد قال لي يا كافرة أنا كما قلت وهو ظاهر ولا يتأني فيه التفصيل فيمن أجاب من ناداه بيايهودي
 كما هو ظاهر (ومنها) لوقال لمن قال له وهو يرتكب الصغائر تب الى الله تعالى أي شئ سمعت حتى
 أتوب وفيه نظروا لوجه خلافه (ومنها) لوقال فلان كافروا وكفروا كافر مني وهو ظاهر لانه أقر
 بالكفر على نفسه (ومنها) لوقال المحقق لا حول لا يسير في الزبدي أو العلم لا يسير فهم يريد
 أو قال لمن أمره بحضور مجلس العلم أي شئ أعجل بمجلس العلم أو قال اذهب اعجل بالعلم في
 الزبدي أو قال في حق فقيه هذاهوسي وفي المطلق الكفر بجميع ذلك نظروا لوجه انه لا كفر
 عند الاطلاق وبعد ان أكلت هذا التأليف رأيت كتابا مؤلفا في هذا الباب لبعض الحنفية
 ساق فيه جميع ما مر عن الحنفية وزيادات كثيرة فأحببت ذكرها في هذا المحل تقيما للفائدة فقام
 اشتملت على غرائب وعجائب من ذكر كثير من محاورات الناس في هذه الكفريات وفي هذا
 التأليف تسامح فانه جعله ثلاث فصول فصلا في الالفاظ المتفق على انها كفروا فصلا في الالفاظ

يختلف فيها وفصلا في ألفاظ يخشى على من تكلم به الكفر وحكى في الفصل الاوّل كثير من
 المسائل التي قرأنا الحنفية اختلفوا في انها كفر او لا وفي الفصل الثاني ما أجمع على أنه كفر وفي
 الثالث ما هو ظاهر في الكفر على قواعدهم وسنذكر ما في كل ذلك من سياتي لغالب ما فيه
 وان مر به من بعضه متعقبا كلام من مسائله بما يبين ما فيه وان قواعدنا توافقه أو تخالفه فمن مسائل
 الفصل الاوّل المعقود للتحقق على انه كفر في زعمه ان من تلفظ بلفظ الكفر بكفر وان لم
 يعتقد انه كفر ولا يعذر بالجهل وكذا كل من فحش عليه أو استحسنه أو رضى به بكفرا انتهى
 وإطلائه الكفر حقيقته من الجهل وعدم العذر به بعيد وعندنا اذا كان بعيد الدار عن المسلمين
 بحيث لا ينسب اليه كفر في تركه الجحى على دراهم لنعلم أركان قريب العهد بالاسلام يعذر بحمله
 فيعرف الصواب فان رجع الى ما قاله بعد ذلك كمر وكذا يقال فيمن استحسن ذلك أو رضى به قال
 ومن أتى بلفظ الكفر بحبط عمله وتقع القرعة بين الزوجين ويحسد النكاح برضا الزوجة ان كان
 الكفر من الزوج واحد من الزوجة يجبر عن النكاح وهذا بعيد بعيد الايمان والتبري من لفظ
 الكفر حتى اراد من أتى بالشهادة عادة ولم يرجع عما قال لا يرتفع الكفر عنه ويكون وطؤه زنا
 وولده ولد زنا وعند الشافعي رضى الله تعالى عنه لو مات على الكفر بحبط عمله ولو قدم وحسد
 الايمان لم يحبط عمله ولا يلزمه تجديد النكاح ولو لم يصل صلاة الوقت ثم أسلم لم يتقضها وعندنا يغنيها
 وكذا الحج فلو أتى بكلمة فخرى على لسانه كلمة الكفر بلا قصد ولا بكفر انتهى وما ذكره من
 الخلاف في احباط العمل عندنا وعندهم محله في قضاء ما سبق زمن الردة وعندهم يجب رعدنا
 لا يجب لقوله تعالى ومن يرتدد منكم عن دينه فميت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم في الدنيا
 والآخرة فقيدهم الاحباط بالموت على الردة وبه يتقيد احباط العمل بالردّة في الآية الاخرى وهي
 قوله تعالى ومن يكفر بالايمان فقد حبط عمله وهو في الآخرة من الخاسرين للقاعدة الأصولية
 ان المطاق يحتمل على المقيد لا يقيد المقيد بالموت على الردّة في الآية الاولى انما هو لأجل قوله
 وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون لأننا نقول كونه قيد في احباط العمل محقق واما جعله قيد
 لما رده فهو محتمل بأخذنا بالمحقق وتركنا المحتمل على ان الآية الثانية فيها التصريح بالموت من
 جهة انه حكم على من كفر بالايمان بأنه حبط عمله وبأنه في الآخرة من الخاسرين وهذا مستلزم
 لموته على الكفر اذ لو أسلم ومات مسلما لم يقبل في حقه انه في الآخرة من الخاسرين وانما يقال ذلك
 لا كافر فقط كما يشهد له استقراء النصوص ومن ادعى خلافا فعليه البيان اما بالنسبة لثواب أعماله
 التي سبقت الردة فانه يحبط اتفاقا منا ومنهم اما عندهم فوافع لانه اذا وجب القضاء صارت
 تلك العبادات كأنها لم تقبل واما عندنا فكذا ذلك كائن على ما عليه الشافعي رضى الله عنه في الام
 ويترق على طريقته بين عدم وجوب القضاء واحباط التواب بأن ملحظ وجوبه عدم الفعل
 بالكمية أو وقوعه مع عدم الاجزاء لا شيء من هذين هذا الان الغرض انه حال اسلامه فعل
 الواجبات بشرطها فوقع مجزئة فلا يجب قضاؤها الا بنص صحيح في ذلك وقد علمت

ان الآية المشيدة خاصة على خلافه واما لحظا الثواب فهو القبول بمعنى الاثابة وبالردة يعني
 ان لا قبول لانه وجدت منه الآن حالة تنافي تأمله لثواب من كل وجه فسد طحيثئذ وبعد سقوطه
 الاصل عدم عودته حتى يدل دليل على عودته بالاسلام فتأمل هذا الفرق فانه دقيق ولم أر من حارم
 حوله ولا بأدنى إشارة ومحل الخلاف أيضا فيما قبل الردة كما مر فقامضى عليه فيما يلزمه اعادته
 قطعاً وما ذكره في الفرق بين الزوجين عند تافيه تافيل غير تفصيلهم وهو الوطني وان كانت
 بعده وقف على انتضاء العدة فان جمعها بالاسلام قبل انتضاءها فالتكاح صحيح والابان انفسا منه
 من حين الردة به قاله في تجديد الايمان من انه لا يكفي مجرد انفاظ الشهادتين بل لابد منه من التبري
 بما كفر به ظاهر موافق لمذهبنا فينبغي التنبه لهذه المسئلة فانها مهمة وكثيرا ما يغفل عنها ويظن
 ان من وقع في مكفر عاصراً أو يأتي برافع حكمه عنه بمجرد تلفظه بالشهادتين وليس كذلك بل
 لابد مما ذكر وما ذكره من ان من سبق لسانه بالكفر لا يكفر ظاهراً موافق لمذهبنا أيضاً ومحل ذلك
 بالنسبة للباطن أما بالهبة للظاهر فقط اهر ما ذكره أئمتنا في باب الطلاق أنه لا يصدق في ذلك الا
 بقرينة قال ومن وصف الله بما لا يليق به أو سخر باسم من أسمائه تعالى أو بأمر من أوامره
 أو نهي من نواهيه أو أنكر أمره أو نهيه ووعد به ووعداً أو قال فلان في عيني كيهودي في عين الله
 أو قال يد الله وعني الجارحة أو قال الله تعالى في السماء عالم أو على العرش وعني به المكان
 أو ليس له نية أو قال يظننا وينصرنا من العرش أو قال هو في السماء أو على الأرض أو قال
 لا يحلونه منه كان أو ل الله فوق وأنت تحته أو قال أنصف الله بنصفك يوم القيامة أو قال الله قام
 أو نزل أو جالس للانصاف انتهى وما ذكره أولاً الى قوله ووعد به ووعداً من عهده وما ذكره فحين
 قال فلان في عيني الخ من انه كفر اتفاقاً نظر بل لا يصح وكذا في الطلاق الكفر لانه بما يأتي بناء على
 تكفير الجسم والجوهية ومرتافيه من الخلاف والتفصيل وما ذكر في ليس له نية في الكفر نظر
 فضلاً عن كونه مرتافعاً عليه لأن النية قصد وقد ذكرنا التووي عما الله عنه في شرح المذهب انه
 بقا ل قصد الله كذا يعني أراد فن قال ليس له نية أي قصد فان أراد انه ليس له قصد كقصدنا
 فواضح وكذا ان أطلق أو أراد انه لا ارادة له أم لا فان أراد المعنى الذي يقوله المعتزلة فلا كفر
 أيضاً أو أراد ساهماً مطلقاً بالمعنى الذي يقولونه فهو كفر وما ذكره في أنصف الله بنصفك يوم
 القيامة من انه كفر فيه نظر ظاهر لانه أراد به انك ان أطعته أثابت كفره وان أراد
 حقيقة الانصاف المشعرة بالاحتياج اتجه المكفر لان من اعترفه ان الله يحتاج الى أحد من
 خلقه فلا شك في كفره وان أطلق تردداً ظاهريه والظاهر انه غير كفر لان الانصاف لا يستلزم
 ذلك وعلى تسليم انه يستلزمه فلا بد من قصد ذلك اللازم كما علم مما مر في الجسمنة قال أو قال يارب
 اكفنا أسأبرأس أو قال أنا كافر أو بري من الله أو من النبي أو من القرآن أو من حدود الله
 تعالى أو من الشرائع أو من الاسلام ولم يعلق بشئ أو قال يمينك والضراط سواء أو قال له
 خصمه أحاك بك يحكم الله تعالى فقال لا أعرف الحكم أو ما يجري الحكم هنا أو ليس

هذا حكم ما هنا الا ديوس أي شيء يعمل الحكم انتهى وما ذكره في ياربنا كفنا رأس أبراس
 في كونه كفر مطلقا نظر فضلا عن كونه متعاقبا عليه فقد نقل من الشيخ الامام أبي محمد الجويني
 والدام الحارث بن الذي قيل في ترجمته لوجاز ان يرسل الله نبيا في زمن أبي محمد الجويني لسكان هو
 أبي محمد الجويني أنه كان يحكي الابل ثم يقول عند الحجر - واء بسواء أي لا شيء لي ولا شيء
 علي ولت أن تهرق بين هذا المفظوا كفنا رأس أبراس بأر ذكر الكفاية يستدعي ابل كما
 تكفيها انك فيك فيه اشعار باحتياج الله سبحانه وتعالى فسكان الحنفية نظر والذالك ومع
 ذلك في اطلاق الكفر نظر بل يدعي التفصيل بين انه يريد هذا المعنى فيحكم بكفره وبين ان
 يريد كفنا سواء بسواء أي لا شيء لنا غير طلب الكفاية كما لا شيء علينا فلا كفر وكذا ان أطلق
 لان اللفظ ليس أصلا في المعنى الاول بل ولا ظاهرا فيه وما ذكره فيما بعد ذلك ظاهرا وقد مر
 ما يوافق وما ذكره في يمينك والضراط سواء انما يتجه ان أراد باليمين القسم به الذي هو اسم من
 أسماء الله تعالى أو صفة من صفاته أو ما لا أسم نحو طلاق أو عتق فلا كفر كما هو ظاهر وكذا ان
 أقسم بالاول وأراد بيمينه فعله الذي هو حلفه دون المحلوف به ويرد ذلك نظر هنا فيما لو أطلق
 وقد أقسم بالاول ويظهره لا كفر بل لا حرج ان اليمين مترددة بين العمل والمحلوف به وتبادرها الى
 المحلوف به ان سلم لا يقتضي الحكم بالكفر عند الاطلاق ما حلت انما مع ذلك تحتل احتمالا
 غير بعيد وعند وجود الاحتمال الذي هو كذلك لا يتجه الكفر وكذا أقسم في اليمين
 كذا كسر اسم الله تعالى فيما ذكره فيه من التفصيل ولا يمنع من ذلك كراهة الحلف بها
 لمعنى آخر غير ما نحن فيه وما ذكره في الأعراف الحكم وما بعده انما يتجه الكفر فيه عند ان
 أراد الاستهزاء بحكم الله تعالى أو استحقاقه قال أو قال أنت أحب الى من الله تعالى أو من
 النبي أو من الدين أو قال لو كنت اهما أخذت ظلمي منك أو قال ظلمني الله أو هو ظالم أو قال الله
 تعالى جعل الاحسان في حق جميع الخلق والسوء في أو قال أنا كلاله أو الله في ست
 جهات أو يوجد في كل مكان أو أنكر الله أو شك فيه أو في آياته أو يخرجها انتهى وما ذكره في
 أنت أحب الى من الله أو النبي محتمل وكذا من الدين ان أراد تنقيصه بذلك بخلاف ما لو أطلق
 أو أراد الاخبار عن فيج - ليق نعمه من ان مياها الى ما يضرها أكثر منه الى ما ينفعها وما
 ذكره من الكفر في بقية الصور واضح وقد مر بعضه نعم مذكره في الله في ست جهات
 أو يوجد في كل مكان مر انه لا يأتي الا على الضعيف من اطلاق كفر المجسمة قال أو قال ذهب
 بجلدي قل هو الله أحد أو قال أخذت بريق ألم أو قال يا أقصر من انا أعطيتك الكون وانتهى
 وهذا ما رأيته في النسخة التي اطلعت عليها وهو كلام مظلم يكاد ان يكون لا معنى له والله تحريف
 من ناسخ ويمكن ان يكون في الاول اشارة الى ان من قال وقص بجلدي أي فكري مثل سورة
 قل هو الله أحد ككافرا ولا شيء في ذلك لانه اذا جوره في نفسه أنه أتى بمثل تلك السورة أبط
 انما زانقر آراء وانكارا يجازد كفر وان يكون في الثاني اشارة الى ما وقع في شعر بعض

هذا آية بالاصح من رتبة محبوه في نصف الحروف المقطعة أول الأولى بالم أول الثانية
 بالاصح مصدر مص وهذا تهود فاحش ومع ذلك اطلاق الكفر فيه بعيد الا فحين قال ان
 هذا معنى تلك الحروف لانه حينئذ كذب ببعض القرآن وان يكون في الثالثة اشارة الى انه
 من ادعى ان الاعجاز وقع بانصر من سورة انا اعطيناك الكوثر وزعم ان هذا كفر ليس
 في محله فقد قال بعض الاثمة ان الاعجاز وقع بآية وهو قول شهير وله وجه ظاهر فلا يتصور
 لقول بانه كفر بل يعد من محاسن قائله وان كان الجمهور على خلافه قال أو قرأ القرآن على
 ضرب بدني أو ضرب مارا وغيره انتهى وصرح في الروضة انه يجب عدم الكفر قال أو قال
 من يقرأ عند المريض يس لا يصح أو قال لا تقرأ لا تقرأ عنده يس أو قال لمن يقرأ القرآن
 بالاستهزاء والتفت الساق بالساق أو ملا قدما فقال كاساها فأفرغ ثم افاض قال
 فكانت سرايا أو قال بالاستهزاء عند الوزن أو الكيل وإذا كالوهم أو وزوهم يخسرون
 أو رأى جمعا فقرأ بالاستخفاف وحشرناهم فلم يغادر منهم أحدا أو قال اجعل يثنام مثل السماء
 والطارق وكذا في نظائرها أو دعي الى الصلاة فقال أنا لله ولي وحدي ان الصلاة تنهي عن
 الفحشاء والمنكر أو قال كل التفتلة لتذهب الريح قال الله تعالى فتفتلوا وتذهب بريحكم
 انتهى وفي الكفر في سورة يس وما ذكره في العور بعد ما من الكفر بظاهر بقية الذي
 أراد بذلك الاستخفاف بسورة يس وما ذكره في العور بعد ما من الكفر بظاهر بقية الذي
 ذكره وهو ان يستعمل القرآن في غير ما وضع له بقصد الاستخفاف أو الاستهزاء بخلاف
 استعماله في ذلك لا بهذا القصد لكن لا تبع حرمة وليس كالتضمن كما هو ظاهر على ان جما
 قالوا بحرمة التضمن أيضا كما بينت ذلك بقوائد فقيسة لا يستغنى عنها في شرح العباب فيبيل باب
 الفصل قال أو قال المحصف آله الفساد والاهواء ولم يقر بكتاب الله تعالى أو قال القرآن حكايات
 جبريل وينكر وحى الرب الجليل أو شتم ملك الموت أو لم يقر بالانبياء والملائكة أو اغتاب
 نبيا أو صغراسمه أو لم يرض بسنته أو قال لو كان فلان نبيا لا أو من به أو قال لو أمرني الله بكذا
 لم أفعل أو قال لو سارت هذه القبلة الى هذه الجهة ما صليت اليها انتهى وما ذكره في المحصف
 والقرآن ظاهر جلي وفي شتم ملك الموت غير بعيد يلحق بالانبياء والملائكة النبي الواحد اذا
 أجمع على نبوته وعلمت من الدين بالضرورة وكذا في الملك الواحد كجبريل عليه الصلاة
 والسلام وكاغتياب النبي ذكر كل منقص له كما يعلم مما مر وما يأتي وما ذكره في تصغير اسمه
 صلى الله عليه وسلم مرة في بيده بما اذا قصد به احتقاره وفي عدم رضاه بسنته ان أراد به نبينا
 صلى الله عليه وسلم فظاهر لانه يجب الايمان بشريعته اجمالا وتفصيلا أو غيره من بقية
 الانبياء وهو ما يصرح به كلامه في اطلاق الكفر نظر لان الايمان انما يجب ببقية الانبياء
 اجمالا فقط ولدي يتجه انه لا يكفر الا ان اراد بسنته طر يفته لان عدم الرضا بطريقته يشمل

عدم الرضا بنبوته وإيضاحاً لانيبائهم متفقون في أصل التوحيد والعقائد وانما الخلاف بين
شرائعهم في الفروع فقط لأن مدارها على المفاسد والمصالح وهي تختلف باختلاف الأزمنة
والامكنة بخلاف مسائل أصول الدين فانها لا تختلف بذلك فمن ثم لم يختلفوا فيها وحينئذ قد عدم
الرضا بطريقه واحده منهم يستلزم عدم الرضا بجميع أصول الدين اما علمت ان طريق كل
واحد منهم مشتملة على جميع تلك الأصول وما ذكره فيما لو قال لو كان فلان نبياً والمستلتم بعده
من ذلك بما فيه من التقييد والتفصيل فراجع به قال أو قال لا أعرف النبي أنسياً أو جنياً أو قال
استخفافاً النبي طويل الظفر خلق الثياب جاتع البطن كثير النسيان ولو قيل له قص شاربك
فانه سئمة فقال بالانكار لا أفعل أو كان النبي يحب القرع أو الخلل فقال لم أرهما أولاً أرى
بينهما شيئاً أو قال لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم فقال آخر لا حول ما تغني أو ما تنفع
أو ايش تعمل بها أو لا تغني من جوع ولا عطش أو لا تؤمن من خوف أو لا ترد في قصعة انتهى
والمسئلة الأولى تقدمت بما فيها وكذا الثانية وتقصيدها لها بالاستخفاف من ولا يشترط الجمع
بين الالفاظ التي ذكرها فيها بل واحد منها أو من غيرهما مع الاستخفاف كفر وما ذكره
في قص الشارب مر مثله في نحو قوله لا طمأنينة في قلبه وما ذكره في القرع أي الدباء والخل فيه
نظروا ويحجه انه لا كفران أراد الاخبار عن طبعه أو اطلق بخلاف ما لو أراد عدم محبته لهما
أو لاحدهما عدمها لكونه صلى الله عليه وسلم كان يحب ذلك لان ارادة ذلك فيها استهزاء به
صلى الله عليه وسلم واحتقار له صلى الله عليه وسلم وما ذكره في لا حول الى آخره من تقيده لكن
هنا زيادة صور والاطاهاها الذي جرى عليه هذا الحنفى ظاهراً وكذا اذا قال عند التسبيح
أو التلليل أو التكبير أو الاستغفار أو سماع علم غضبا سمعت هذه الكلمات كثيراً أو قال بسم
الله عند اكل حرام أو شربه أو سماع الغناء فقال هذا ذكر الله أو سماع الاذان فقال هذا صوت
الحمار أو الجرس انما أحبه أو سماع حديث بين قبري ومنبري ربه شدة من رياء الجنة فقال
كذب أو أعاده على وجه الاستهزاء أو قيل له قل لا اله الا الله فقال من هذه الكلمات
أقول لا اله الا الله أو قيل لفاعل ذنب قل استغفر الله فقال استخفاف فعلت أو ايش قلت
حقى أقول استغفر الله انتهى وقوله غضباً راجع الى جميع ما بعد كذا والكفر حينئذ واضح
لان قوله سمعت هذا كثيراً مع الغضب يدل بطريق التصريح أو قريب منه على الاستخفاف
بالذكر ولا شك ان الاستخفاف به من حيث هو ذكر كفر بشرط الكفر بالبسملة عند الحرام
ان يقصد الاستخفاف بها كما علم مما مر وبقره في الغناء هذا ذكر ان قصده مثله من كل
وجه استخفافاً بالذكر فان اطلق او قصد ان بينهما مشابهة ما لم ينجه الكفر ومسئلة سماع المؤذن
مرت بما فيها ~~ال~~ في هذه زيادة ان لا أحبه والظاهر ان في هذه الزيادة الحكم بالكفر
مطلقاً بل لا بد ان يقصد انه لا يحبه من حيث هو ذكر حينئذ الكفر محتمل وقوله عند سماع ذلك
الحديث كذب ان اعاد الضمير فيه على النبي صلى الله عليه وسلم كفر مطلقاً وكذا لو أعاده على

الجليل المتهورين من انه يريهم محبوبا شفاه أول سورة طه سورة بقره بأول سورة الاحقاف
 شفاء الله بالحق من ريق محبوبه فخصف الحروف المقطعة أول الاولي بألم وأول الثانية
 بالهمزة مصدر غصن وهذا تمود فاش ومع ذلك اطلاق الكفر فيه بعيدا فيمن قال ان
 هذا شيء تلك الحروف لانه حيث لم يكتب به بعض القرآن وان يكون في الثالثة اشارة الى انه
 من ادعى ان الاله عز وجل بآمن من سورة انا اعطيتك الكوثر وزعم ان هذا كفر ليس
 في محله فقد قال بعض الأئمة ان الاله عز وجل بآمن هو قول شهير وله وجه ظاهر فلا يتصور
 لقول بانه كفر بل يعد من محاسن قائله وان كان الجمهور على خلافه قال أو قرأ القرآن على
 ضرب يد أو ضرب راس أو غيره انتهى وحرر عن الروضة تعريب عدم الكثرة قال أو قال
 من يقرأ عند المريض يس لا يصح أو قال لقارئ لا يقرأ عنده يس أو قال لمن يقرأ القرآن
 بالاستهزاء والتفت الساق بالساق أو ملاما قد حاق قال كاساها فاق أو فرغ شرا با فقال
 فكانت سرايا أو قال بالاستهزاء عند الوزن أو السكيل وإذا كانوا هم أو وزنهم يحضرون
 أو رأى جمعا فقرأ بالاستهزاء وخشعوا فم نغادر منهم أحدا أو قال اجعل بيننا مثل السماء
 والطارق وكذا في نظائرها أو دعى الى الصلاة فقال أنا ألهي وحسدي ان الصلاة تنهى عن
 الفحشاء والمنكر أو قال كل التفت له لتذهب الريح قال الله تعالى فتفتلوا وتذهب بهركم
 انتهى وفي الكفر في سورة يس وما ذكره في الصور بعد ما من الكفر ظاهر بقيد الذي
 أراد بذلك الاستهزاء بسورة يس وما ذكره في الصور بعد ما من الكفر ظاهر بقيد الذي
 ذكره وهو ان يستعمل القرآن في غير ما وضع له بقصد الاستهزاء أو الاستهزاء بخلاف
 استعماله في ذلك لا بهذا القصد لكن لا تبع حرمة وليس كالتضمن كما هو ظاهر على ان جمعا
 قالوا بحرمة التضمن أيضا كما بينت ذلك بقوائد فيسته لا يستغنى عنها في شرح العباب في باب
 الغسل قال أو قال المحصف آلة لفساد الله وأولم يقر بكتاب الله تعالى أو قال القرآن حكايات
 جبريل وينكر وحى الرب الجليل أو شتم ملك الموت أو لم يقر بالانبياء والملائكة أو اغتاب
 نبيا أو صغرا سمه أو لم يرض بسنته أو قال لو كان فلان نبيا لا أو من به أو قال لو أمرني اشكرك
 لم أفعل أو قال لو سارت هذه القبلة الى هذه الجهة ما صليت اليها انتهى وما ذكره في المحصف
 والقرآن ظاهر جلي وفي شتم ملك الموت غير بعيدو يلحق بالانبياء والملائكة النبي الواحد اذا
 أجمع على نبوته وعلمت من الدين بالضرورة وكذا في الملك الواحد كجبريل عليه الصلاة
 والسلام وكاغتياب النبي ذكر كل منقص له كما يعلم مما مر وما يأتي وما ذكره في تصغير اسمه
 صلى الله عليه وسلم من تقييده بما اذا قصد به احتقاره وفي عدم رضاه بسنته ان أراد به نبينا
 صلى الله عليه وسلم فظاهر لانه يجب الايمان بشريعته اجمالا وتفصيلا أو غيره من بقية
 الانبياء وهو ما يصرح به كلامه في اطلاق السلف نظر لان الايمان انما يجب ببقية الانبياء
 اجمالا فقط ولدى يتجه انه لا يكفر الا ان أراد بسنته طر يقته لان عدم الرضا بطريقته يشمل

عدم الرضا بنبوته وأيضاً فالأنبياء منفعون في أصل التوحيد والعقائد وأنما الخلاف بين
 شرائعهم في القروع فقط لأن عدم إرهابها على المفسد والمصالح وهي تختلف باختلاف الأزمنة
 والامكانة بخلاف مسائل أصول الدين فانها لا تختلف بذلك فمن ثم لم يختلفوا فيها وحيث قد عدم
 الرضا بطريقه واحدة منهم يستلزم عدم الرضا بجميع أصول الدين لما علمت ان طريق كل
 واحد منهم مشتملة على جميع تلك الأصول وما ذكره فيما لو قال لو كان فلان نبياً والمستثنى بعده
 من ذلك بما فيه من التقييد والتفصيل فراجع به قال أو قال لا أعرف النبي أنسياً أو جنباً أو قال
 استخفاً النبي طويل الظفر خلق الثياب جاتع البطن كثير النسيان ولو قيل له قص شاربك
 فانه سئ فقال بالانكار لا أفعل أو كان النبي يحب القرع أو الخلق فقال لم أرهما أولاً أرى
 بينهما شيئاً أو قال لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم فقال آخر لا حول ما تغني أو ما تنفع
 أو ايش نهمل بها أو لا تغني من جوع ولا عطش أو لا تؤمن من خوف أو لا تشرى في قصعة انتهى
 والمسئلة الأولى تقدمت بما فيها وكذا الثانية وتقييدها بالاستخفاف حسن ولا يشترط الجمع
 بين الالفاظ التي ذكرها فيها بل واحد منها أو من غيرهما مع الاستخفاف كفر وما ذكره
 في قص الشارب مر مثله في نحو قوله لا طمأنينة في قلبه وما ذكره في القرع أي الدباء والخلف فيه
 نظروا يتجه انه لا كفران أراد الاخبار عن طبعه أو الملق بخلاف ما لو أراد عدم محبة لهما
 أو لاحدهما عدمها لكونه صلى الله عليه وسلم كما يجب ذلك لان ارادة ذلك فيها استهزاء به
 صلى الله عليه وسلم واحتقار له صلى الله عليه وسلم وما ذكره في لا حول الى آخره من تقييدها لكن
 هناك زيادة صور والمحاقها بها الذي جرى عليه هذا الحنفى ظاهر وكذا اذا قال عند التسبيح
 أو التمليل أو التكبير أو الاستغفار أو سماع علم غضبا سمعت هذه الكلمات كثيراً أو قال بسم
 الله عند كل حرام أو شربه أو سماع الغناء فقال هذا ذكر الله أو سماع الاذان فقال هذا صوت
 الجمار أو الجرس أنا أحبه أو سماع حديث بين قبري وقبري روضة من رياض الجنة فقال
 كذب أو اعاده على وجه الاستهزاء أو قيل له قل لا اله الا الله فقال ايش من هذه الكلمات
 أقول لا اله الا الله أو قيل لغافل ذنب قل استغفر الله فقال استخفاً ما ايش فعلت أو ايش قلت
 حتى أقول استغفر الله انتهى وقوله غضباً راجع الى جميع ما بعد كذا والكفر حينئذ واضح
 لان قوله سمعت هذا كثير مع الغضب يدل بطريق التصريح أو قريبه منه على الاستخفاف
 بالذكر ولا شك ان الاستخفاف به من حيث هو ذكراً كفر وشروط الكفر بالسمعة عند الحرام
 ان يقصد الاستخفاف بها كما علم مما مر وبقوله في الغناء هذا ذكر ان قصدانه مثله من كل
 وجه استخفاً بالذكر فان الملق أو قصد ان بينهما ما مشابهة ما لم يتجه الكفر ومسئلة سماع المؤذن
 مرت بما فيها ~~ال~~ في هذه زيادة أنا أحبه والظاهر ان في هذه الزيادة الحكم بالكفر
 مطلقاً بل لا بد أن يقصد انه لا يحبه من حيث هو ذكراً فحينئذ الكفر محتمل وقوله عند سماع ذلك
 الحديث كذب ان اعاد الضمير فيه على النبي صلى الله عليه وسلم كفر مطلقاً وكذا لو أعاده على

وحيثما وجد بيت جليلي لم يأتوا الضمير على التكثير أو العداة على الجمع
 على وجه الإيماء بطلان العذوبة فانه لا يكفر ووقع قريبا ان أميراني يتناظرا فادخله بعض
 المجازين من أهل مكة فقال قال صلى الله عليه وسلم لا تشد الرجال الا الى ثلاثة مساجد وانما أقول
 وتشد الرجال الى هذا البيت أيضا وقد سئلت عن ذلك والذي يتجه ويصح فيه انه بالنسبة لقواعد
 الخفية والمساكنية وتشديداتهم يكفر بذلك عندهم مطلقا وأما القسمة لقواعدنا وما عرف
 من كلام أئمتنا السابق واللاحق فظاهر هذا اللفظ انه استدراك على حصره صلى الله عليه
 وسلم وانه ماخر به وانه شرع ماخر غير ما شرعه نبينا صلى الله عليه وسلم وانه ألحق هذا
 البيت بتلك المساجد الثلاث في الاختصاص من بقية المساجد بهم هذه المزية العظيمة التي
 هي التقرب الى الله تعالى بشد الرجال اليها وكل واحد من هذه القواعد الاربع التي دل
 عليها هذا اللفظ الصحيح الشنيع كفر بلا مرتبة في قصد أحد هما فلا نزاع في كفره وان اطلق
 فالذي يتجه الكفر أيضا لما علمت ان اللفظ ظاهر في الكفر وعند ظهور اللفظ فيه لا يحتاج
 الى نسبة كما علم من فروع كثيرة صرت وتأتى وان أقول بأنه لم يرد الا ان هذا البيت لا يكون
 أهوية في بلد يكون ذلك سيماجي الناس اني رؤيت مكان عظيمة تلك المساجد اقتضت
 شد الرجال اليها قبل منه ذلك ومع ذلك فيعزى التعزير بالبيع والضرب والحبس وغيرهما
 بحسب ما يراه الحاكم بل لو رأى انشاء التعزير الى القتل كما سياتي من أبي يوسف لا راح
 الناس من شره ومجازفته فانه باع فيه ما الغاية القصوى تاب الله عليه واوعيه آمين وما ذكره من
 كفر من قبيل لعل لا اله الا الله فقال ما صراغما يتضح ان نوى بذلك الاستهزاء والاستخفاف
 نظير ما قاله بعده فحين قيل له قل استغفر الله قال أو سخر بالشرية أو بحكم من أحكامها أو قال
 بعد فراغ صلاة حلت مخرة أي من السخر في الاحمال الشاقة ظلمنا أو لى زمان ما صليت
 مخرة أو قال اكون قوادا ان صليت وطوات الامر على نفسي أو قال من يتدبر ان يتم هذا
 الامر أو قال العاقل لا يشرع في أمر لا يقدر ان يتمه أو قال الناس يعملون الصلاة لاجل
 أو قال غلبت رأسي من الصلاة أو قال أعطيتم الزراعة حتى يزرعوها أو قال أو خرجتني يحيى
 رمضان أصلي جيعا أو قال كم صليت ما أصبت خيرا أو قال اني وأمي يعيثان في الصلاة صليت
 ما أو قال الصلاة لا تصلح لي اذا صليت هلك مالي أو قال ان صليت أو لم أصل سواء أو قال لا أصلي
 حتى نجد حلاوة الايمان أو قال كم هذه الصلاة أصلي قلبي نقر منها أو قال بالاستهزاء في
 رمضان هذه صلوات كثيرة وزيادة أو قال صلاة ليست بشيء لو بقيت تحمض أو تتعفن أو لا
 يتغير عجينها أو قال هذه فعل الكسلان أو فعلك أو فعل أحد غيرك أو قال يستمر رمضان لم يكن
 فرضا آخر أو قال هذا الصوم نقر قلبي منه أو ضيق ثقيل انتهى وما ذكره من كفر من سخر
 بالشرية أو حكم منها انفسا فظاهر بخلاف جميع ما ذكره في مسائل الصلاة والصوم فان
 اطلاق الحكم بكفر قائل واحدة من تلك الصور لا يظهر وجهه فضلا عن كونه متفقا عليه بل

كثير منها لا وجه للحكم بكفر قائله الابنوع تسكف وتفسف فالذي يتجه فحين قال عن الصلاة
أو غيرها من الطاعات انها مخرقة انه يكفر سواء أراد حقيقة المخرقة السابقة أم أطلق أم الأول
فواقع لانه نسب الله تعالى الى الجور والظلم وأما الثاني فلان ذلك هو وضع المخرقة فلم يتجس الى
قصده بخلاف ما لو صدق انه لعدم خشوعه من لا لا ثواب له في ولاته فاشبهت المخرقة حيث ذفاته
لا يبعد قول تأويله وفي مسئلة القيادة وما بعدها لا يكفر الا ان قصد بذلك الاستخفاف
أو الاستهزاء بالصلاة أو الصيام أو استحل ترك أحدهما لغير عذر أو ان الصلاة يتشاغم بها من
سبب كونها صلاة فحينئذ يكفر بخلاف ما لو أطلق أو قصد منه في آخر ومر عن الرافعي مسائل
من ذلك منهم مع تعقها فلا يغيب عنك استخفافها قال أوقيل لم تأمر بالمعروف ولا تنه عن
المعكر فقال أيش عمل في أو ما يجب أو قال هذا فاشار وهذا بان على وجه الانكار أو قال أيش
مضوى أنا أوقيل له كل حلال فقال الحرام أحب الى أو قال هات آكل الحلال اسجد له أو قال
يحوز لي الحرام أو قال ليت الرنأ واللوأ أو الظلم حلال أو دفع لفقير حرام من مال مسلم
أو ذمي وهو يعلمور جاتوابه أو دعاء الفقير أو قال لم ثبت حرمة الخمر في القرآن أو أيش اعلم
بالشريعة وعندى الديوس أو قال لا قد أخذ دراهم بقونه حين أخذت الدراهم
أن كانت الشريعة والقاضي وأنا أريد الذهب والفضة أيش أعمل بهذه الاحكام أو صدق
كلام أهل الاهواء أو قال عندى كلامهم كلام معنوى أو معناه صحيح أو حسن رسوم الكفار
أو قال بارك الله في كذبك أو قيل له لا تسكذب فقال قلت من كلمة الانسلاص انتهى
وما ذكره قبل مسئلة القنى في اطلاق الكفر به نظر ظاهر والذي يتجه في مسائل الامر
بالمعروف انه لا كفر فيه الا ان قال شيأ من ذلك على وجه الاستهزاء كما مر ان من سخر بحكم من
أحكام الشريعة كفر ولا شئ ان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر حكم شرعى فمن قال
فيه شيأ من ذلك استهزاء أو سخر به يكفر والا فلا وان قال ما يجب لانه غير معلوم من الدين
بالضرورة والذي يتجه أيضا في الحرام أحب الى انه لا يكفر الا ان أراد انه يجب سائر أنواع
الحرام دون سائر أنواع الحلال الصادق بالمباح والمندوب والواجب والوجه انه لا كفر أيضا
بها آكل الحلال اسجد له لان نفس السجود لا انسان آخر لا يكون كفرًا مطلقا بل في بعض صور
كما مر حبه الأئمة ومر في ذلك من يريد بحث وتفصيل فاذا كان هذا في السجود فبالفعل فما ظنك
بالعزم عليه على ان ذلك انما يراد به الدلالة على استبعاد وجود شخص لا يأكل الا الحلال
الصرف أو على تعظيمه فلا وجه لاطلاق الكفر به والوجه أيضا انه لا يكفر من قال يجوز لي
الحرام الا ان نوى العدم أو الحرام المعلوم من الدين بالضرورة وأما مسئلة التمنى فقد مر
الكلام فيها مستوفى ورجاء الثواب على الحرام انما يتجه كونه كفرًا ان اعتقد أنه يثاب على
الحرام من حيث كونه حراما لانه مكذب للنصوص حينئذ بخلاف ما لو نوى أن الثواب من
جهة أخرى غير جهة كونه حراما فان ذلك لا محذور فيه اذا لمحققون على ان الصلاة في المدار

المقصود به أو الثوب المقصوب أو الحرير أو نحو ذلك فيها الثواب وإن كانت حراما لا تنكح
 أبلهة وما ذكره في رجاء دعاء الفقيه بعيد بل لا وجه له فالصواب أنه لا كفر به وكفر زاعم أنه
 لا نص في القرآن على تحريم الخمر ظاهرا ولأنه مستلزم لتكذيب القرآن الناص في غير ما آية
 على تحريم الخمر فإن قلت غاية ما فيه أنه كذب وهو لا يقتضي الكفر قلت ممنوع لأنه كذب
 يستلزم إنكار النص المجمع عليه المعلوم من الدين بالضرورة ومن ثم يتجه أنه لو قال الخمر حرام
 وليس في القرآن نص على تحريمه لم يكفر لأنه الآن محض كذب وهو لا كفر به وما ذكره من
 الكفر في مسألة الشرع والاعتقادي والاحكام المذكي ورات ظاهرا أن قال ذلك استهزاء
 أو استخفافا وكذا إن أطلق على احتمال فيه لأن اللفظ ظاهر في الاستخفاف أو الاستهزاء
 وما ذكره من الكفر في تصديق أهل الأهواء إنما يتجه إن أرادهم ما يعم من تكفيرهم ببدعتهم
 أما إن تكفيرهم فتصديقه غير كفر وما ذكره من الكفر في برك الله في كذبه لا يظهله
 وجه إلا أن أراد أن الكذب من حيث هو كذب قرينة بسائر اعتباراته تطلب البركة فيها من الله
 تعالى وما ذكره في المسئلة الأخيرة ظاهرا أن مقاله الموصوف بالكذب من أجزاء كلمة الاخلاص
 بخلاف ما إذا أطلق لأن اللفظ ليس ظاهرا في الاول ~~المراد~~ الرقعة على من نسبته ~~للكذب~~ بأن
 ما يقوله حق كما أن سورة الاخلاص - حق فانه لا كفر بذلك كما هو ظاهر لاحتمال اللفظ لذلك
 احتمالا قريبا قال أو قال العلم الذي يتعلمونه أساطير وحكايات أو هذيان أو هباء أو ترويرا وقال
 ايش مجلس الوعظ أو العلم لا يثرد أو وعظ على سبيل الاستهزاء أو فحكك على وعظ العلم أو قال
 رجل صالح كن ساكتا حتى لا تقع الا وراء الجنة أو قال ايش هذا القبيح الذي خفت شاربك
 أو قال بشما أخرجت السنة أو قال الكفر والايمن واحد أو لا أرضى بالايمن أولا أدري
 أين يصير الكافر أو أهل الأهواء أو قال سخي الكفار أو أهل الأهواء يدخل الجنة أو رأى
 سلطانا فقال له عظيم أو قال بالفارسية خدای بزرگ وهو يعلم انتهى وما ذكره من الكفر بتلك
 الاوصاف التي لا علم ظاهرا لتمكن أن أراد العلم من حيث هو أو خصوص علم أصول الدين أو علم
 التفسير أو الحديث أو الفقه وما ذكره في ايش مجلس الوعظ الخ إنما يتجه إن أراد الاستهزاء
 وكذا إن أطلق على احتمال قوي فيه لظاهر هذا اللفظ في الاستخفاف بمجلس الوعظ والعلم
 وقد مر في تصفة ثريد خبر من العلم كلام استخضره هنا وما ذكره في الوعظ استهزاء إنما يتجه
 إن أراد الاستهزاء بالواعظ وكذا بالوعظ من حيث هو وعظا ما لو أراد الاستهزاء بالواعظ
 أو بكلماته لا من حيث كونه واعظا فلا يتجه الكفر حينئذ وكذا يقال في الضحك على الوعظ
 وما ذكره في كن ساكتا الخ إنما يتجه أيضا إن أراد الاستهزاء بالجنة أو بالعمل المقرب اليها
 والا فلا وجه لاطلاق الكفر فيه فضلا عن كونه متفقا عليه كسابقه ولا حقه وما ذكره من
~~المراد~~ فر في مسألة الشارب لا يظهر أيضا إلا أن أراد عيب السنة أو نحوه نظيره ما مر في قص
 الطائر وما ذكره من اطلاق الكفر في: بشما أخرجت السنة والمسائل بعد هذه إلى قولي

انتهى ظاهر لانه صريح في الاستهزاء بالدين نعم ما ذكره في اهل الاهواء انما يصح ان أراد
بهم الكفرة وما بعدهم نظير ما صرح لا المسلمين منهم والظاهر انه لا يقبل تأويله في كل هذه المسائل
لان اغظها يا باه نعم ان قال لم أرد بقولي اله عظيم أو خد أي بزرك أي الله كبير الا أن معطى
هذا الملك هذا الرجل اله عظيم أو الله الكبير قبل منه لان الغرض أنه لم يقل هذا اله عظيم ولا هذا
خد أي بزرك وحيث لم يقل ذلك تقبل ارادته ما ذكر بل ولوقيل لا ينبغي أن يكفر الا ان قصد أن
قوله اله عظيم أو خد أي بزرك وصف للسلطان الذي رآه لم يبعد قال أو قال له كافر أعرض
على الاسلام فقال لا أدري صفة الايمان أو قال اذهب الى فلان اتقيبه أو أسلم كافر فأت
أبوه فقال ليتني لم أسلم لأجل الميراث أو نادى مناد يا كافر فقال ليبت أو قال أنا كافر ايش
عليك أو قال عمت بي عملا حتى كفرت أو علم الارتداد للطلقة بالثلاث لتحل لزوجهها بلا محلل
ارتد ولو رضيت هي ارتدت ولم تحل لزوجهها وكذا الوارثت ولحققت بدار الحرب ثم سببت فاشتراها
مطلقة ثلاثا لم يطأها الا بالتحليل من مسلم بعد اسلامها عند أهل السنة خلافا للروافض
والفلاسفة أو قال لمن أسلم أي ضرر لحقت في دينك حتى انتقلت عنه الى دين الاسلام أو قال
هذا زمان الكفر ما بقي زمان الاسلام أو قال لولده ولد الكافر أو شذفي وسطه الزنار باختياره
أو دخل دار الحرب ولبس ثوب الكفار بخلاف ما لو دخل التحليص الأسري وبخلاف ما لو لبس
السواد في الدارين لان لبس السواد حلال واللباس أفضل انتهى وما ذكره في المسئلةتين
الاولتين هو المعتمد كما قدمته بما فيه مما صرح أنه متضمن للرضا ببقائه على الكفر ولو لحظة والرضا
بالكفر كفر ومسئلة تمنى الكفر مرت ايضا بما فيها وكذا مسئلة الاجابة بلبسك مرت بما
فيها فراجع ذلك والكفر في قوله أنا كافر واضح وكذا فيما بعدها الى الفلاسفة وكفر من قال
ان أسلم ما ذكر ظاهر ان أراد الرضا ببقائه على الكفر لا مطلقا كما علم مما صرح والطلاق الكفر
فحين قال هذا زمان الكفر الى آخره لا يظهر الا ان اراد تسمية الاسلام كفرا أو نحو ذلك بخلاف
امالو أطلق أو اراد أنه غلب على اهل الكفر فان الوجه أنه لا يكفر بذلك وقوله لولده ولد الكافر
لا يتجه الطلاق الكفر فيه أيضا بل لا بد أن ينوي بالكفر نفسه فان أطلق فالكفر بعيد وار
راد أنه يشبهه ولد الكافر قبل ولا كفر ومسئلة شذ الزنار قد تمت ايضا بما فيها أو قال ان
أعطاني الله الجنة لا أريد هادونك أولا أدخلها دونك أو قال ان أمرني الله بدخول الجنة معك
لا ادخاها أو قال ان أعطاني الله الجنة لأجلك أولا أجل هذا العمل لا أريدها أو وانكرا القيامة
أو الصراط أو الميزان أو الحساب أو الكتاب أو الجنة أو النار أو المعصية أو اللوح أو القلم
أو قال الله لا يرى أو لا يراه أحد أو شبهه بشي أو وصفه بالمسك أو الجاهات أو قال الله تعالى
لا يخلق فعل العبد أو وانكروا رؤية الله بالعين في الجنة أو شذ في رسالة المرسلين أو شذ في ثبوت
وعده ووعيد أو وصف محدثاته أو أسمائه أو قال لا يضر المسلم ذنب أو رأى خلوه المسلم
المذنب في النار أو شذ في فرائضه أو أحب ما أبغضه الله تعالى أو رسوله صلى الله عليه وسلم

اوبالاعكس أو آيس من الثواب أو آمن من العقاب أو أنكر الحرام والحلال أو أعتد بقدوم
 الزمان والروح والافلاك انتهى ومما تامل دخول الجنة من الروضة انه مقرب عدم الكفر
 في بعضها ويقاس به الباقي ومما أيضا ان الاوجه في ذلك تخصيل فراجعه وما ذكره من الكفر
 بانكار القيامة واضح كانكار حشر الاجساد أو انكار الصراط والميزان ونحوهما مما تقول
 المعتزلة فجهنم الله تعالى بانكاره فانه لا كفر به اذ المذهب الصحيح انهم وسائر المبتدعة لا يكفرون
 وانكار الجنة والنار الآن لا كفر به لان المعتزلة ينكرون ونهنا الآن وأما انكار وجودهما
 يوم القيامة فالكفر به ظاهر لانه تكذيب لانه وص التواترة الطعية وانكار المحقق بمعنى
 القرآن كفر اجماع بخلاف انكار محقق الاحمال ومذكره في انكار اللوح والعلم وروية
 الله عز وجل مطلقا أو في الجنة فيه تظرفان المعتزلة قائلون بذلك ولم يكفروا به وتشبه الله تعالى
 بحدوث أو وصفه بما يستلزم الجهة لا كفر به الا ان اعتقد ثبوت لازم ذلك له تعالى من الحدوث
 ونحوه وزعم ان الله تعالى لا يخلق فعل العبد لا كفر به أيضا لانه مذهب المعتزلة نظير ما
 والاشك في رسالة المرسلين صلوات الله وسلامه على نبينا وعليهم أجمعين بل أو رسالة من عات
 رسالته منهم ضرورة كفر بلا نزاع بخلاف الشك في ثبوت وعد أو وعيدده فان في الملاق
 كونه كفر انظر الا ان جوز شرعا دخول كافر الجنة او تجليده مسلم مطيع في النار ووصف
 محدد بما يستلزم قدمه انما يتضح كونه كفرا ان اعتقد ذلك اللازم كما امر أن الاصح ان لازم
 المذهب ليس بمذهب لان القائل بالضرورة قد لا يخطر له القول بلازمه وزعم انه لا يضرب المذهب
 ذنب أو انه يخالف في النار لا كفر به لان الاقل مذهب المرجئة والثاني مذهب المعتزلة وقد
 صرناهم لا يكفرون والاشك في الفرائض الكفر به واضح لانه يستلزم الشك في الضروريات
 المعنوية من الدين وهو كفر كنكارها بخلاف محبة ما أغضه الله تعالى أو رسوله صلى الله عليه
 وسلم أو عكسه فانه لا يتجه فيه ~~الشيء~~ كفر الا ان احب ذلك من حيث كون الشارع يبغضه
 أو ابغضه من حيث كون الشارع يحبه بخلاف ما لو احبه أو ابغضه لذاته مع قطع النظر عن تلك
 الحينية فانه لا وجه لا طلاق الكفر حينئذ وجرى هذا الخنفي في الحلاق الكفر بالباس والامن
 المذكورين على الملاق الحديث للكفر عليهم ما كن قال أئمة ما وغيرهم المراد به كفر النعمة
 أو ان استحل وانكار الحرام والحلال الكفر به ظاهر ولا خصوصية لهما بذلك بل من أنكر
 حكم من الاحكام الخمسة الواجب او الحرام او المباح او المنسوب او المنكروه من حيث هو
 كان أنكارا لو جوب من حيث هو أو التحريم من حيث هو وكذا الباقي كان كافرا واعتقاد
 عدم العالم أو بعض اجزائه كفر كما صرحوا به قال أرسيل له دع الديانة تنال الآخرة فقال اترك
 ذلك مدسنة أو قيل له أعلم الغيب قال نعم أو قال أزال علمي كما وما لم يكن أو قال فلان مات
 وسار روحه اليك أو كان ادثر عني الفساد لنعين حتى يطيب ونعيش طيبا أو قال اني
 احب ندمي رياءهم فقول دعي كل يوم مثبات من الطيب أو قال أريد حبرا أو راحتي

الدنيا وأدع ما يكون في الآخرة أبش ما يكون أو قال له انصرفي بالحق ففعل انصرك بالحق وغير
 الحق انتهى والطائفة الكفرة في المسئلة الأولى فيه نظر والذي يتجه انه لا كفر بذلك الا ان
 اراد الاستمراء بالآخرة ومسئلة علم الغيب مرت بمسألة من الخلاف والتفصيل والطلاق الكفر
 في بقية المسائل كلها فيه نظر والوجه انه لا كفر بشئ من ذلك الا ان اراد بقوله فلان مات الخ
 ما يقوله أهل التمسك فان القول به كفر والا ان اراد بقوله تعالى حتى نطيب الي آخره استباحة
 الفساد المجمع عليه المسلمون من الذين بالضرورة بقوله أحب الحمر استباحتها من حيث هي
 بسائر اعتباراتها وبقوله افعل ذلك من الطين ان له قدرة على الخلق بمعنى الإيجاد وبقوله
 أريد خير الخ الاستخفاف بالآخرة وبقوله انصرك بغير الحق استحلال ذلك من حيث هو قال كفر
 في جميع هذه الصور عند ارادة ما ذكرناه أو نحوه واضح بخلافه عندنا أو بل بمعنى صحيح وكذا
 عند الإطلاق فانه لا وجه للكفر بشئ من ذلك قال (الفصل الثاني في الاختلاف) لو قال
 أنا بريء من الله ان فعلت كذا ثم فعل حدث ولا يكفر وكذا الوقال ان فعلت كذا فأنا كافر ففعله
 وقيل ان كان عالما لا يكفر وان كان جاهلا لا يكفر في الماضي والمدة قبل ولو رضى بكفر غيره
 قال بعضهم هم يكفرون وكذا الوقال الله تعالى يظلمك كما ظلمتني أو قال يعلم الله أني لم فعل كذا وهو قد
 فعله أو قال لخصمه لا أريد عيینه بالله بل أريد بالطلاق وقيل له احسن كما أحسن الله اليك فتعال
 ماذا أعطاني أو قال المؤمنون ليس تمان القرآن أو قال شمر النبي صلى الله عليه وسلم شعيرا أو قال
 لولم يأكل آدم الحطة ما وقعنا في هذا البلاء أو ادعى النبوة فطلب آخر منه معجزة أو رد حديث
 النبي صلى الله عليه وسلم أو قال بعدا كل الحرام أو شر به الحمد لله أو قيل له قل لا اله الا الله
 فقال لا أقول أو قيل له صل قال لا أصلي أو أصلي بغير طهارة أو قيل له آذان كة فقال لا أؤذي
 أو قال الموم يضر أو قال الفقيه وجهه شرمه ما قال هذا الذي قالت عمل السفهاء ارقالت المرأة
 لزوجها يا كافر فقال لم صحبتني اوان كنت هكذا لا تسكني معي أو وضع على رأسه قلنسوة المجوسى
 بلا ضرورة أو قال المجوسى خير من النصراني أو النصراني خير من المجوسى وغيره أو قال آخذ
 حتى يوم المحشر فقال ايش شغلي مع المحشر أو قال أين تجدين في ذلك المجمع أو قال اعطني حتى
 والا آخذ منك يوم القيامة عشرين أو قال عند الميابة الكفر حريم ما يفعل أو قال أطيب
 الحلال أو لا أصلي أو اسجد للساطان أو غيره أو قيل الارض قيل وهو تراب من السجود أو قال
 مادام هذا المذهب هي ما يعود لي رزقي فني هذه المسائل قيل يكفرون وقيل لا يكفرون انتهى
 ومذهبنا ان من قال ان فعل كذا فهو كافران اراده التعليق كفر حلالا أو تبيينه كفره لم يكفر
 وكذا ان أطلق ويس له أن يستغفر الله تعالى وأن يقول لا اله الا الله محمد رسول الله خروجا
 من خلاف من قال بـ كفره بذلك وما ذكره في الرضا بكفر الغير من اختلاف فيه يسافيه خرمه
 بالكفر فيما لو قال له كذا أعرض على الاسلام فقال اذهب الى فلان السقيي وليس علة الكفر
 تم الارضا بمبقائه عابه تلك المدة فالصواب ان الرضا بكفر الغير كفر وكذا ما ذكره من الخلاف

في الله تعالى يظلمك كما ظلمني يسافيه ما قدمه من الاتفاق على كفر من قال ظلمني الله الا ان
 يفرق بأن هنا يحتمل انهم من باب المشاكلة فكرو ومكروا ومكرا لله والذي يتجه أنه ان نوى هنا
 به ظلمك الله بخلص حتى مثلت وانما سماه ظلمك المشاكلة لا يكفر وكذا ان أطلق للقرينة بخلاف
 ما اذا أراد حقيقة الظلم لاستحالة على الله تعالى اذ هو اعمى مجاوزة الحد أو ان تصرف في ملك الغير
 وكل منهما محال أما الاول فلأنه تعالى ليس فوقه من يعده شيئا وأما الثاني فلأن العالم كله
 ملكه تعالى وادخاله الاملاك الى غيره انما هو بطريق الصور دون الحقيقة ثم رأيت في فيما
 سبق ذكر في هذه ما يقتضي الكفر عند الاطلاق واعلم ما هنا أقرب ومراعاة الراجح في حكمي
 عنهم كفر من قال الله يعلم اني دائما اذ كرك بالدعاء وهو مريح في كفر من قال الله يعلم اني
 ما فعلت كذا وقد فعله لانه نسب الله تعالى الى الجهل لانه نسب اليه انه يعلم الشيء على خلاف
 الواقع ومراعاة الصحيح فيمن قال لا أريد عينه بالله بل بالطلاق انه لا يكفر نعم ان أراد بذلك
 الاستخفاف باسم الله تعالى كفر كما هو واضح والذي يتجه فيما اذا أعطاني انه لا يكفر به الا ان
 قاله استخفافا بالنعم من حيث نسبتها الى الله تعالى وانكار المعقولاتين وتصغير نحو شعرة الى
 الله عليه وسلم مر الكلام عليه فيهما والذي يتجه في لولم يأكل آدم صلى الله عليه وسلم الخ انه
 لا يكون كفرا الا ان قصده بذلك تنقيصه صلى الله عليه وسلم وواضح تكفيره مدعي النبوة
 ويظهر كفر من طلب منه معجزة لانه يطلبه لها منه مجوزا صدقه مع استخفافه بالمعجزة من الدين
 بالضرورة نعم ان أراد بذلك تنقيصه ويبان كذبه فلا كفر ورد حديثه صلى الله عليه وسلم ان كان
 من حبيب المسند فلا كفر به مطلقا او من حيث تنقصه له صلى الله عليه وسلم كفره مطلقا كما هو
 ظاهرا في ما وقوله الحمد لله بعد تناول الحرام يأتي فيه مسمى التسمية على نحو غير محتمل
 الفرق وتجه في لا أقول ولا أصلي ولا أزكي ولا أصوم او الصوم يضرب ولا أجمع أنه لا كفر فيها
 الا ان أراد الاستخفاف بكلمة الشهادة أو بالصلاة أو الزكاة أو الصوم أو الحج وحكم الصلاة
 بلا طهر مسمى بتخصيله ويظهر في هذا الذي قلت من السفيه أنه لا كفر به الا ان أراد
 الاستخفاف بالحكم الشرعي من حيث كونه حكما شرعيا وفي قول الزوج ان كنت الخ أمه
 لا كفر به ايضا الا ان قصده التعليل او قال ذلك رضا بوصفه له بكفر ووضع قلنسوة المجوسى
 من حكمه وما فيه وكذا المجوسى خير من التصرائى وما بعد من حكمه ايضا ويظهر أنه لا كفر
 بأيش شيء على مع الحشر الا ان قصده الاستخفاف به ولا يابن تجدي الخ الا ان الله لا يقدر على أن
 يجمعه في ذلك اليوم بخلاف ما اذا أراد أن له ذنوب ياذهب به بسببها الى النار ابتداء فلا يجمع به
 والقول بالكفر في أعطى حتى والا آخذ من الخ لا وجه له ومن قال الكفر خير مما يفتنه ان
 اراد به ان في الكفر خيرا ولو بوجه ما كان كافرا ولا فلا ومن قال الطيب الحلال أن لا أصلي
 انظروا بكفر به لانه جعل ترك الصلاة من حيث هي من الحلال بل الطيبه وهذا كفر
 بالانزعاج فيه انكار وجوب الصلاة الشاملة للخمس وذلك كفر والسجود لا سلطان

أو غيره من حكمه وما فيه ومجيب من هذا المصنف حيث حكى فيه أمر الاتفاق على كفر من
قال هات آكل الحلال أسجد له وحكى الخلاف في السجود نفسه للسلطان أو غيره مع أن هذا
فيه العجود الحقيقي بخلاف ذلك والوجه أنه لا يكفر بتقبيل الأرض ولا بما بعده قال
(الفصل الثالث فيما يحشى عليه الكفر) إذا شتم رجلا من أسماء النبي صلى الله عليه
وسلم فقال يا ابن الزانية وهوذا كرا النبي صلى الله عليه وسلم أو قال له قميه وجهها شرعا فقال هذا
عمل الفقهاء أو يعمل معي عمل السقهاء أو بغض عالما من غير سبب ظاهر أو سمع الأذان أو القرآن
فتكلم بكلام الدنيا أو قال لا أفراء هؤلاء أو قال يا أبا أو قال لصالح وجهه عندي كوجه الخنزير
أو قال أريد المال سواء كان من حلال أو حرام أو قال أحب أيهما أسرع وصولا أو قال ما نقص
الله من عمر فلا ن زاد الله في عمرك أو قال من ليس له درهم لا يسوى درهم ما في هذه المسائل
يحشى عليه الكفر انتهى ووجه خشية الكفر في كل هذه الصور أن كلامها يحتمل احتمالا
بعيدا فربما لم يحاط به إلى ذلك الاحتمال فيكون حديثه ككفر أو وجه هذا العلم أن ما في هذه
الصور من كل ما يحتمل الكفر احتمالا بعيدا يكون مثلها فيبقى شحذ اللفظ بجميع ذلك
أي يندب تارة كتجنب كلام الدنيا عند سماع القرآن أو الأذان ويحب أخرى كالكفر
الصوري بالبابية قال (فصل آخر في الخطأ) لو قال الله بطلع من السماء أم من العرش أو قال
بين يدي الله أو قال يا رب لا يرضى هذا الظلم أو قال هل أن قضاء سوء أو قال أعطيت واحدا وأخذته
من واحد أو قال يأخذ من له واحد ولا يأخذ من له عشرة أو قال الف قرش فداوة وهذه المسائل
خطأ لا يكفر بها والله الهادي إلى الصواب انتهى ووجه ما في الفصل الثالث مما يحشى منه
الكفر دون ما في هذا الفصل فيه نظرفان هذه الصور التي في الرابع أقرب إلى احتمال
الكفر من الصور التي في الثالث فخشية الكفر فيها أقرب على أنه قدم في الفصل الأول
المعقود لما هو كفر اتساقا بحسب زعمه كفر من قال الله ينظر إلينا ويصيرنا من العرش وهذه
مثل الله بطلع من السماء أو من العرش فجعله في تلك كفر اتساقا وهذه غير كفر اتساقا كما فهمه
صديقه فان لم يجعلها في الفصل الثاني الموقوف لبيان ما اختلف في أنه كفر وطاهران المسائلتين
حكمهما واحدا وان التفرقة بينهما التي زعمها هذا المصنف عجيبه وإذا انتهى الكلام على ما في
كتابه هذا فلتراجع إلى سوف نقيه كلام الروضة الذي انفرد به عن الرافعي فتقول في الروضة
فروع زائدة نقلها عن السماء فسوقها بلفظها ثم تنكلم على ما بها وعبارته قلت قد ذكر القاضي
الامام الحافظ أبو الفضل عياض رحمه الله تعالى في آخر كتاب الشفاء بتعريف حقوق نبينا
المصطفى صلوات الله وسلامه عليه جملة من الألفاظ المكفرة غير ما سبق نقلها عن الأئمة
أكثرها يجمع عليه وصرح بتبطل الإجماع فيه فنها ان مريضا شفي ثم قال آيت في مرضي هذا
ما لوقت أيا بكر وعمر رضي الله عنهما لم استوجبته فقال بعض العلماء يكفروا بقتل لانه
يتضمن النسبة إلى الجور وقال آخرون لا يتحتم قتله ويستتاب ويعزر رواه لوقال كان النبي

على الله عليه وسلم أسود أو توفي قبل ان يلتحق أو قال ليس بقرشي فهو كافر لانه وصفه بغير صفته
 فقبه تكذيبه وان من ادعى ان النبوة مكتسبة أو انه يبلغ به فناء القلب الى مرتبتها أو ادعى
 انه نوحى اليه وان لم يدع النبوة أو ادعى انه يدخل الجنة ويأكل من ثمارها ويهاق الخور فهو
 كافر بالاجماع قطعا وان من دافع نص الكتاب أو السنة المقطوع بها المحمول على ظاهره فهو
 كافر بالاجماع وان من لم يكفر من دان بغير الاسلام كالتصاري أو شك في تكفيرهم أو صحح
 مذهبهم فهو كافر وان أظهر مع ذلك الاسلام واعتقده وكذا يقطع بتكفير كل قائل قولاً يتوصل
 به الى تضليل الأمة أو تكفير اصحابه وكذا من فعل فعلاً أجمع المسلمون على انه لا يصدر الا من
 كافر وان كان صاحبه مصرحاً بالاسلام مع فعله كالسجود للصليب أو النار أو المشي الى
 الكنائس مع أهله بزيتهم من الزناير وغيرها وكذا من انكر مكة والبيت أو المسجد الحرام
 أو صفة الحج وانه ليس هذه الهبة المعروفة أو قال لا أدري ان هذه المسماة بمكة هي مكة أو غيرها
 فكل هذا وشبهه لا شك في تكفير قائله ان كان ممن يظن به علم ذلك وطالت محبته للمسلمين
 فان كان قريب عهد بالاسلام أو مخالطة المسلمين عرفناه بذلك ولا يعذر بعد التعريف وكذا
 من غير شيئا من القرآن أو قل ليس بمجزي أو قال ليس في خالق السموات والارض دلالة على الله
 أو أنكر الجنة أو النار أو البعث أو الحساب أو اعترف بذلك ولكن قال المراد بالجنة والنار
 والبعث والنشور والثواب والعقاب غير ما فيها أو قال الأئمة أفضل من الانبياء والله تعالى
 انتهى كلام الروضة المنقول عن الشفاء المعنى من محال من عدة والا فصاحب الشفاء لم يسقه
 كذلك وهو كلام فليس مشتمل على فوائد تأملها يعلم تقييد كثير مما سبق ولم يرجع النورى
 عما الله تعالى عنه شيء من الخلاف في المسألة الاولى أعني مسألة المريض اذا شفى والمذى رحمه
 المحب انظري انه لا يكفر والذي عندي أن بفصل فيقال ان أراد بذلك ان الله شدد عليه لذنوب
 سلفت له أو نحو ذلك لم يكفر وان أريد انه لم يفعل معه الاصلح في حقه فان كان مع اعتقاده ان
 ما فعله معه جور كفر أو انه تعالى لا يجب عليه الاصلح أو أطلق لم يكفر وفي الشفاء عن ابن أبي
 زيد قبل هذه المسألة لو اعن رجلا وعن الله عز وجل وقال انما أردت أن أعن الشيطان فزل
 لى قتل بظاهر كفره ولا يقبر عذره وقضية مذهبا قبوله ومقاله في المسألة الثانية متجه أيضا
 لكن محلله كما لم من آخر كلامه فيمن طالت محبته للمسلمين حتى ظن به علم ذلك وبه يعلم
 رده من ابن عبد السلام عن أبي حنيفة وقواه من أن من قال أو من بالشيء وأشك في انه
 المدفون بالمدينة أو الذى نشأ بمكة لا يكره لانه وان كان معلوما بالضرورة الا أنه ليس من الذين
 لا تالم تعبد به فيكون جاحده كجاحد بعد ادومصر انتهى ووجه رده ان الشك في ذلك من المخاط
 بمسلمين يستلزم تضليل الأمة وغير ذلك من انما ظن في الدين وظاهر كلام التتوي عما الله تعالى
 عنه وانماضى رحمه الله تعالى أن مجرد التكذب عليه صلى الله عليه وسلم في صفة من صفاته المعلومة
 بتبنا يكون كفرا ويشبه ما مر من أن اسكارها يتضمن التكذيب به لكن قال بعض المتأخرين

كلام القاضى يوهى أن مجرد الكذب عليه صلى الله عليه وسلم في صفة من صفاته كفر يوجب
القتل وليس كذلك بل لابد من خميمة ما يشتر بنقص في ذلك كما في مسألة أننا هذه لان الأسود
لون مفضول انتهى واذا تأملت ما علم به القاضى الذى نقله عنه التوروى عفا الله تعالى عنه
وأقره علمت أن الوجه انه لا فرق على أن اثبات صفة له صلى الله عليه وسلم لا تكون الا مشعرة
بنقص لان صفاته لا يتصور أكمل منها بل كلما أثبت له غيرها كان نقصا بالنسبة لها فالاعتراض
حينئذ ليس في محله وذكر القاضى أن انكار كونه صلى الله عليه وسلم كان بهما يكون كفرا ثم
نقل عن بعض أئمة مذهبه أن تبديل صفة وموضع كفر وهذا يشمل انكار المجزأة وكونه كان
أولا بمكة وآخر بالمدينة وغير ذلك مما يشا كله وهو متجه ومحمّل ما قاله في المسألة الثالثة ما اذا زعم
انه يوحى اليه بنزول ملك عليه والافالذى ينبغي ان لا يكفر والظاهر أن مزعمه من دخول الجنة
راضيا أو حالا أو مستقبلا قبل موته مرة أو أكثر سواء أضمر الى ذلك الاكل والامانة المذكورين
أم لا يكون كفرا وان كان رجمائهم متوهم من كلام الروضة عن القاضى خلاف ذلك
والظاهر أيضا أن معنى قوله المحمول على ظاهره أى بالاجماع وقديسة فاذ ذلك من كلام الروضة
بجعل قوله بالاجماع متعلما به أيضا وقوله وان لم يكفر الى آخره ذكر فيه الاجماع وجعله
حجة على كفر من ذهب الى أنه لا حجة لله تعالى على كثير من العامة والنساء والبله ومقلدة
النصارى واليهود وغيرهم اذ لم يكن لهم طباع يمكن معها الاستدلال ثم قال وقد سخا الغزالي
قربان هذا المسمى في كتابه التفرقة انتهى وما نسبته للغزالي صرح الغزالي في كتابه
الاقصا بعبارة وعبارته التي أشار اليها القاضى على تقدير كونها عبارته والافقدس
عليه في كتابه عبارات حسدا لا يقيد ما فهمه القاضى ولا تقرب محاد كره وعبارته وصف
بلغهم اسم محمد صلى الله عليه وسلم ولم يبلغهم مبعثه ولا صفة بل سمعوا أن كذا بابا يقال له فلان
أدعى النبوة فهو لا عندى من الصنف الاول أى من الذين لم يسمعوا اسمه اصلا فانهم لم يسمعوا
ما يحرك داعية التطرأتى فانظر كلامه سبحانه انما عذرهم لعدم بلوغ دعوته صلى الله عليه
وسلم لهم وهذا لا ينحو عنى ما ذكره القاضى وقد قال ابن السبكي وغيره لا ينقص الغزالي الا
حاسدا أو زنديقا واعلم أن ابن التمرى ذكر في روضه أن من لم يكفر طائفة ابن عربى كان كمن لم
يكفر اليهود والنصارى وهذا مذهب قدح في ابن عربى وطائفته كابن الفارض وغيره ورعى لهم
بالكفر ولعقدهم بل ولم يكفرهم بالكفر ونقد بانغ في ذلك بما لا دليل له عليه ولا مستند
يرجع اليه وقد رد عليه ما قاله شيخنا خاتمة المتأخرين زكر بالانصارى في شرحه للروض
ورددت عليه ما قاله بأبسط مما ذكره شيخنا في افتاء طوبى بسطرته في الفتاوى وبينت فيه أنهم
أئمة علماء عارفون بالله وبأحكامه لكن اغتر كثير من الجهلة ببعض كلماتهم فضلا واضلا لا يميزون
واعلم ابن المقرئ أشار الى هؤلاء بقوله طائفة ابن عربى ولم يقل ابن عربى لكن في عبارته من الصحيح
ما لا يخفى ويؤخذ من كلام الروضة وكذا يقطع بتكفير كل قائل قولا يتوصل به الى تضليل الامة

أو تكفير الحسابة رد ما وقع في الامالى المنسوبة الى الشيخ عز الدين بن عبد السلام من أن من كفر
أبا بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله تعالى عنهم لا يكفر وإن كان اسلامهم معلوما بالضرورة
لان جاحد الضرورة لا يكفر على الإطلاق والاكفر تامن بحد بداد انتهى ووجهه رده أن
تكفير هؤلاء الأئمة يستلزم تضليل الأمة ووجوب رجوعهم الى كفرهم أيضا انكار صحة أبي بكر وقد مر أن
انكارها كفر فزعم كرهه رضي الله تعالى عنه يكون كفرا بالأولى ومن ثم قال الزركشي
والظاهر أن هذا مكذوب به على الشيخ انتهى وقد يجاب عنه بأن الذي يذهبهم من كلامهم أن
تكفير جميع الحسابة كفر لانه صريح في انكار جميع فروع الشريعة الضرورية فضلا عن
غيرها بخلاف تكفير طائفة منهم كما صرح به مامر عن شرح مسلم من أن المذهب الصحيح
المختار الذي قاله الاكثر والمحققون عدم تكفير الخوارج المكفرين للؤمنين ومما يصرح به
أيضا كلام السبكي في فتاويه فانه اختار أن مكفر أبي بكر أو أحد من الذين شهد لهم النبي صلى
الله عليه وسلم بالجنته كافر وإن ذلك اختيار له أخذ من رواية عن مالك في كفر الخوارج
لتكفيرهم للؤمنين ونزع النووي عفا الله تعالى عنه فيما صرحه وأطال فيه بما به سلم من فوائده
انه اختيار له خارج عن مذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه وقد سبق حاصل كلامه هذا في
كتابي الصواعق المحرقة وبينت ما فيه وبهذا كله يتأيد رد كلام الشيخ عز الدين بن عبد السلام
فانهم ذلك فانه هم وحذف من الروضة قول القاضي بعد ان قال وكذلك وقع الإجماع على تكفير
كل من دافع نص الكتاب أو خص حديثا مجمعا على نقله مقطوعا به مجمعا على جملة على ظاهره
كتكفير الخوارج بإبطال الرجم لأنه لما قدمته فيه من التفصيل بين أن ينكر واحدة
ويعترف بغيره أو ينكروه من أصله وظاهر كلام القاضي هذا انهم ينكرونه من أصله وحينئذ
فلا شك في كفرهم وما ذكره في السجود لأصليب ونحوه من في السجود للصنم ونحوه ما يوافق وما
ذكره في المشي الى الكنائس من قد يخالفه فيمن شد الزنار على وسطه إلا أن يفرق بأن
الهيئة الاجتماعية من التزيين بهم والمشي معهم الى كنائسهم قاضية برضاة بكفرهم أو ثبوتهم
بدين الاسلام أو بأنه معهم على دينهم وكل ذلك كفر كما مر بسوطا وما ذكره في انكار مكة الى
آخره ظاهر وقد مر ما يؤيده ويشهد له وما ذكره بقوله ان كان ممن يظن به علم ذلك الخ ظاهر
متجه وينبغي بل يتعين طرده في جميع مامر من المكفرات وقوله أو قال ليس يجوز بذاته وانما
هو ان يكون الله تعالى صرف القوى عن معارضته كفر والتصريح بكفره مشي عليه الحنابلة
وكلام القاضي هذا الذي أقره النووي عفا الله تعالى عنه قد يؤيده والذي يظهر لي عدم كرهه
لان هذا لا يترتب عليه طعن في الدين ولا تكذيب لضروري من ضرورياته بخلاف منكر الاعجاز
من أصله ثم رأيت بعض المتكلمين على الشعاء حكى ذلك قولاً في معنى الاعجاز وحينئذ فتكفير
قائل ذلك حيدو وقع ثوانس سنة أربع وثمانين وسبع مائة أن رجلا قال لا خرائع - دولة
وعدو قديك ففعله مجلس فأفتى بعض المالكية بأنه مرتد وأخذ كفره من قوله تعالى من كان

عدوا لله الآية وأفتى بعضهم بأن كفره كفر تنقيص فلا يستتاب وأخذ ذلك مما في الشفاء من أن
 امرأة سببت النبي صلى الله عليه وسلم فقال من يكفيني عدوتي فقتلت ومن كان خالد رضي
 الله عنه قتل من قال له من النبي صلى الله عليه وسلم صاحبكم ومن افتاء ابن عتاب بقتل من قال
 ان سألت أوجهلت فقد سألت وجهل نبيك واعترضه بعض أئمتهم عن مال إلى الأول أن الأول
 نص في أن كل سب عدو ولا شك فيه وانما الكلام في عكس هذه القضية وهي لا تنعكس
 به سبها بل قوله أنا عدوك وعدو نبيك بما أشعر بترفع المقول له ذلك لانا نجد الوضعاء يجدون
 لنفسهم منزلة بذلك يقول الواحد منهم أنا عدو الأمير والأمير عدو لي وقصده به رفع نفسه لانه في
 نسبة من يعادي الأمير وبأن قتل خالد من ذكره ذهب صحابي على أن عمر رضي الله تعالى عنه
 ودي القتل من بيت المال ورأى أب قتله غير صواب وبأن افتاء ابن عتاب انما هو لان ما ذكر
 في نصه صريح في التنقيص فالتحقق أن قاتل ما مر مرتد لا تنقص هذا كله على قواعدهم من
 التفرقة بينهما أما على قواعدنا فالذي يظهر انه ردة وفي الشفاء أيضا يكفر من ذهب إلى أن في
 كل جنس من الحيوان نذيرا أو نبيا من القردة أو الخنازير والدواب وغيرها ويحتاج بقوله
 تعالى واذ من أمة الا خلا في نذير اذ ذلك يؤدي إلى أن توصف انبياء هذه الاجناس به ما هم
 المذمومة وفيه من الازراء على هذا المذهب اثبت ما فيه مع اجماع المسلمين على خلافه وتكذيب
 قابله ويكره أيضا من قال ليس في محجزاته صلى الله عليه وسلم حجة له ومن كذب بشئ مما صرح
 في القرآن من حكم أو خبر أو أثبت ما نفاه أو نفي ما أثبتته على علم منه بذلك أو شك في شيء من ذلك
 أو بحد التوراة والانجيل وكتب الله المنزلة أو كفر بها أو انها أوسم أو استخفها ومن تودى
 فأجاب بلبيك اللهم اميل فان اعتمد تنزيل المنادى منزلة الرب كهمرو الافلا وفيه أيضا مسائل
 أخرى حسنة تركها التووي عفا الله تعالى عنه للعلم بها بما مر لكن لما كان في أخذها من ذلك
 نوع خفاء أحببت ذكرها لتتصير واضحة بيينة مع زيادة فوائد أخرى لا تعلم مما مر فمن ذلك أن من
 سب نبينا عليه أفضل الصلاة والسلام ويحقوقه في جميع ما يذكره من الانبياء المتفق على
 نبوتهم أو عابه أو الحق به نقصا في نفسه أو نسبه أو دينه أو خصلته أو عرض به أو شبهه
 بشئ على طريق السب والازراء أو التسخير بشأنه أو العرض منه أو العيب له أو لعنه أو دعا عليه
 أو قنى له مضرة أو نسب إليه ما لا يليق بمنه على طريق الذم أو عيب في جهة العزيرة بسخف
 من الكلام وهجر ومنكر من القول وزور أو غيره بشئ مما جرى من البلاء والمحنة عليه
 أو غمه ببعض العوارض البشرية الجائرة والمهودة لديه كان كافرا بالاجماع كما حكاه جماعة
 وحكاية ابن خرم الحلاف فيه لا معقول علمها سواء أصدر منه جميع ذلك أو بعضه فيقتل ولا تقبل
 قوله عند أكثر العلماء وعليه جماعة من أصحابنا بل ادعى فيه الشيخ أبو بكر الفارسي الاجماع
 وسياق الكتاب فيه وليس من تنقيص النسب ما وقع من الاختلاف في اسلام أبيه كما
 لا يخفى وقد قتل خالد بن الوليد رضي الله تعالى عنه من قال له عن النبي صاحبكم وعدوه هذه

السكامة تقيمه صلى الله عليه وسلم ويدل لما قدمته من الحاق سائر الانبياء به صلى الله عليه وسلم في ذلك ما في الشفاء اجمع العلماء على ان من دعاه الى نبي من الانبياء بالويل أو بشئ من المكروه انه يقتل بلا ستناية وقد ذكر ذلك آخره فقال وحكم من سب سائر انبياء الله تعالى ولا تسكته واستخف بهم أو كذبهم فيما أتوا به أو أنكرهم أو جحدهم حكم نبينا صلى الله عليه وسلم على سياق ما قدمناه وفيه عن مالك من قال رداء النبي صلى الله عليه وسلم أو مترد وخو أو أراد به عيبه قتل ويؤخذ منه أنه لو أطلق ذلك أو قصد الأخبار عن تواضعه لا يكفر وهو ظاهر في ارادة التواضع ويحتمل عند الإطلاق لانه ليس من يحاقى النقص وإذا قلنا بعدم الكفر وظاهر انه يعززاله نيزر البليغ لذكروا ما يوجبهم نقضا وفيه عن القاسبي من قال فيه صلى الله عليه وسلم الحمال يقيم أي طالب قتل والظاهر ان مذهبا لا يأتى ذلك لما في عبارته من الدلالة على الاثر را فان ذكره بين طائفتهم لم يذكر من يحاقى ذلك فيما يظهر من ان كان السياق يدل على الاثر ان كان كل واحد من الطرفين وفيه عن ابن أبي زيد من قال صفة صلى الله عليه وسلم كصفة رجل قبيح الوجه والهيئة قتل ومذهبا قاض بذلك وفيه عن صاحب حنون في رجل قيل له ولا وحق رسول الله فقال فعل الله رسول الله كذا وكذا ود كر كالا ما قبيحا ثم قال أردت برسول الله العزب انه لا يقبل دعواه التأويل ومذهبا لا يأتي ذلك وعن ابن عتاب في عشار قال رجل اد واشك الى النبي صلى الله عليه وسلم وقال ان سألت أوجهلت فقد جهل وسأل انه يقاتل ومذهبا قاض بذلك أيضا بل الذي يظهر ان مجرد قوله أدوا شك الى النبي صلى الله عليه وسلم بقصد عدم المبالاة كفر أيضا وعن فقهاء الاندلس ائمة اقتوا بقتل من سماه صلى الله عليه وسلم يتيما وختن حيدرة وزعم ان زهده لم يكن قصدا ولو قدر على الطيبات أكاه ومذهبا لا ينافي ذلك بل زعمه ما ذكر في الزهد ينبغي ان يكون كافيا في كفره وهو ظاهر لنسبة النقص اليه صلى الله عليه وسلم وعن أبي المرباط من قال انه صلى الله عليه وسلم لم يزد في سكتاب فان تاب والافضل لانه تنقيص اذ لا يجوز عليه ذلك وقضية مذهبنا انه لا يكفر بذلك الا ان قاله على قصد التقيص لانه ليس من يخافه لان الهزيمة قد تكون من الجبال الشريفة فان لم يقصد ذلك لم يكفر بل يعزب عنه عزير الشديد قال القاضي على عياض بعد ذكر ما تقدم وغيره وكذلك أقول حكم من غصه أو عيره برعاية الغنم أو بالسهم أو بالنسيان أو بالهجو أو ما أصابه من جرح أو هزيمة لبعض جوشه أو اذى من عدوه أو شدة في زمته أو بالليل الى نساءه في حكم هذا كله من قصد به نقصه القتل انتهى وما ذكره ظاهر لقصد النقص وهو كفر كما مر ثم قال من تكلم غير قاصد للسب له ولا معتقده في حقه صلى الله عليه وسلم بكلمة الكفر من اعنه أو سبه أو تكذبه أو اضافة ما لا يجوز عليه أو في ما يجب له مما هو في حقه صلى الله عليه وسلم فقيصة مثل ان ينسب اليه ان كان كنية أو مداهنة في تبليغ الرسالة أو في حكم بين الناس أو نقص في مرتبة أو شرف نسبه أو فوجعا أو زهده أو يكذب ما اشتهر به من أسرار أخبارها عليه افضل الصلوة والسلام

وقوات الخبر بمأثمته من قصد لدخيره أو يأتي بسفه من القول ونوع من السب في جهته وان
 ظهر بدليل حاله انه لم يتعهد ذمه ولم يقصد سبه بما يلجأ له حملته على ما قاله أو لضجراً وسكر
 اضطراره اليه أو قلة مراقبة وضبط للسانه فحكمه القتل دون تلثم اذ لا يعذر أحد في السكر
 بالجهالة ولا بدعوى زلل اللسان ولا شئ مما ذكرناه اذا كان عقله في فطرته سليماً الا من أكره
 وقلبه مطمئن بالإيمان وبهذا افق الاندلسيون على من نفى الزهد عنه صلى الله عليه وسلم
 كما مر انتهى وما ذكره ظاهر موافق لقواعدهم مذهبنا اذ المدار في الحكم بالسكر على
 الظواهر ولا نظر للقهود والنيات ولا نظر لقرائن حاله نعم يعذر مدعي الجهل ان عذراً قرب
 عهده بالاسلام أو بعده عن العلماء كما يعلم بمعاقده منته عنه في الرخصة ويعذر أيضاً فيما يظهر
 بدعوى سبق اللسان بالنسبة لحد القتل عنه وان لم يعذرفيه بالنسبة لوقوع طلاقه وعقده
 والفرق ان ذلك حق الله تعالى وهو مبني على المسامحة بخلاف هذين ولو قال فعلى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم الرياء فان أراد الرياء المحرم الذي هو كبيرة فقد ذكره القاضي
 أو أطلق أو أراد به الظاهر خلاف ما يبين لم يكفر كما هو ظاهر لكنه يعزرا التعزير بالبليغ وقوله
 وتواتر الخبر بها عنه أي لفظاً وهو موجود خلاف ما نزع من نفيه أو مدعى ولا نظري في ذلك خلاف ما نزع
 زعمه ولو كان في ضيق من حبس أو فقر أو عدا باللفظ بكفر عما مر أو غيره ان يقتل ليستريح
 لاحقيقة الكفر فهل هو كافر باطناً أو نقول هذه قرية تنفي الكفر عنه باطناً كل محتمل واهل
 الثاني أقرب وحكى عن أئمتهم مذهبهم خلافاً فهم أغضب غريمه فقال له صل على النبي محمد فقال
 لا صلى الله على من صلى عليه فقبل ليس بكفر لانه انما شتم الناس وليس ثم قرية تنصرف الشتم
 له صلى الله عليه وسلم ولا الى الملائكة الذين يصلون عليه وقيل كفر والاتق بمواعيدها
 الاول لان اللفظ ليس صريحاً في شتم الملائكة ولا الذات المقدسة وانما هو ظاهر في شتم
 نفسه ان صلى أو غيره من الناس ومع عدم الكفر يعزرا التعزير بالبليغ وعن القابسي توقفاً
 فمن قال كل صاحب فندق أي خان قرنان ولو كان نبياً مرسل قال في شتمهم هل أراد صاحب
 الفتادق الآن فليس فيه م نبي مرسل فيكون أمراً أخف واسكن ظاهر لفظه انعموم انتهى
 والا وجه ان لفظه ليس صريحاً في ذم الانبياء ولا سبهم فلا يكفر بمجرد هذا اللفظ بل يعزرا
 التعزير الشديد وعن ابن أبي زيد ان من قال لعن الله العرب أو بني اسرائيل أو بني آدم وقال
 لم أرد الانبياء بل الظالمين لم يكفر بل يعزرا وكذلك لو قال لعن الله من حرم المسكر وقال لم أعلم من
 حرمه وكذا لو ان حديث لا يبيع حاضر لباد وان من جاء به وكان ممن يعذر بالجهل وعدم معرفة
 السن لانه لم يقصد بظاهر حاله سب الله تعالى ولا سب رسوله وانما لعن من حرمه من الناس
 انتهى وهو ظاهر ولا بد من تقييد لعن محرم المسكر بان يكون ممن يجعل ذلك أيضاً ويعذر
 بالجهل به بان يكون قريب عهد بالاسلام ولم يكن مخالفاً للمسلمين ولا فقير بمعية مع قوم من
 الدين بالضرورة كما مر ولو كان لعنه من جاء بالحديث المذكور بعد قول أحده هذا قاله النبي

صلى الله عليه وسلم ونحو ذلك كان ذلك كفرا ولا يقبل قوله لم أره لان افظه ظاهر
في تكذيبه فليتب والافاقيل وذ كرفين قال لا خير يا ابن آنف خير برانه لا يكفر وار شمل هذا
الفاظ جماعة من الانبياء لم يعلم انه قصد منهم وماذ كره فيه ظاهر لان ظاهر هذا اللفظ
المبالغة في سب الخاطب دون غيره لكن يهزرو بياغ في تعزيره وظاهر كلامه ان من قال
اهناهي لعن الله بني هاشم وقال أردت الظالمين منهم أو قال ابن يعلم انه من ذريته صلى الله عليه
وسلم قولاً فجاء في آياته أو من نسله أو ولده لا يقبل تخصيصه بأرادة غير النبي صلى الله عليه
وسلم من غير قرينة وهو محتمل لعدم افظه لكن الاقرب الى قواعدنا قوله مطلقا لان
اللفظ بوضعه لا ينافي تلك الارادة لكن يبالغ في تعزيره وحكي عن بعض أئمة فقهان قال لا خير
لعنه الله الى آدم انه يقتل وقضية قواعدنا خلافا لما قدمته من ان افظه ليس مريحا في سب نبي
لاحتماله الى ان يلقى آدم في انصامه بل لو قال لعن الله آباءه الى آدم كان عدم التكفير اقرب أيضا
ان ادعى ارادة غير الانبياء منهم لاحتمال ما ادعاه وعدم مريح يدل على خلافه ولا يقال كلامه
يتناول آدم للخلاف المشهور في دخول الغاية وعن مشايخه خلافا فحين قال لسا هد عليه بشئ
قال له تهمني الانبياء هم من فكيف أنت فقيل يقتل لبساعة لفظه وقيل لاحتمال ان يكون خبرا
عن اتهمهم من الكفار وهذا الثاني هو الاوجه وعن شيخه انه عزير من سب رجلا ثم قصد كلبا
فضر به برجله وقال تم يا محمد وما دل عليه كلامه من عدم كفره بذلك هو الصواب وميل كلامه
رحمه الله تعالى بل مريحه عدم الكفر في مسائل ليس فيها قصد نص ولا ذكرك عيب لكن
ثم اذ كره بعض أوصافه واستشهاد بعض أحواله عليه الصلاة والسلام الجائزة عايه على شبه
ضرب المثل والحقه لنفسه أو لغيره أو على التشبيه به أو عند مظلمة نالته أو تنقيص حصل له فمن
لأن المسائل ان يقول ان قيل في سوء فقد قيل في النبي وان كذبت فقد كذب الانبياء أو ان
أذنت فقد أذنبوا أو أنا سلم من الا لسن قول يسلموا أو صبرت كما صبر أولو العزم أو كصبر أيوب
وهل يحرم ذكر ذلك الذي يظهر انه ان قصد به الترفع وانه شاركهم في أصل هذه الفضائل
كان حراما شديدا التحريم وان قصد هضم نفسه على طريق المبالغة بمعنى أنه لا نسب على
بآباءهم وقد وقع لهم ذلك فوقعه الى أولى لم يكن حراما وعلى هذا يعمل ما وقع لبعض الاكابر
من استشهادهم على ما حصل لهم بنحو هذه الكلمات في خطب كتهم وغيرها نعم قوله ان أذنت
قد أذنبوا شديدا التحريم لا يجوز الاستشهاد به بحال ومنها ما يقع في أشعار المتجربين في
القول المتساهلين في الكلام كقول المتنبي

ان في أمة تداركها الله غريب كصالح في تمود

وكلامه محتمل قصد تشبيه حاله في الغربة بحال صالح عليه الصلاة والسلام فيكون من قصد
الترفع أو تشبيه حاله من وفهم بحال تمود من المشقة وعدم الطواعية له فيكون مستلزما للترفع
ومريحا في سبهم رعي كل فخر غير كانوا ونحوه قول ابن أبيه

في حسن يوسف الا انه ملك * فلا يباع بخس النقد ممدود

ومها قول أبي العلاء

كنت موسى واقته بنت شعيب * غير ان ليس فيكم من فقير
ولا يستسخر كلامه هذا الهال على الا فرأه والتحقيق لموسى صلى الله وسلم على نبينا وعليه فانه كان
زندقا كافرا وقد أتى في كثير من شعره بصراح الكفر وقد سخا نحوه في زيادة القبح
والتمصيح بالكفر في شعره بن هاني الاندلسي ومن كلام أبي العلاء الذي ليس من يحالي
الكفر قوله

لولا انقطاع الوحي بعد محمد * قلنا محمد من آية بديل

هو مثله في الفضل الا انه * لم يأت برسالة جبريل

وانما لم يكن كفرا لأن ظاهر قوله الا الى آخره ان المدوح نقص لثقة ذلك فان أراد انه استغنى
عن ذلك فلا يحتاج اليه في المماثلة كان أقرب الى الكفر بل كفرا ونحوه في التبع قول الآخر
واذا ما رفعت رايته * صفت بين جناحي جبرئيل

ونحوه أيضا قول حسان الاندلسي في محمد بن عباد المقتد ووزيره أبي بكر بن زيدون

كان أبا بكر أبو بكر الرضي * وحسان حسان وأنت محمد

ولمجد الشاعر وغيره من ارتكاب هذه القبائح الشديدة الوزر العظيمة الاثم فانهم ارجوا
جرت الى الكفر نعمو بذات الله من ذلك ولم يزل المتقدمون والمتأخرون يذكرون مثل هذا ممن وقع منه
فما أنكر على أبي نواس قوله

فان يلك باقي سحر فرعون فيكم * فان عصا موسى بكف خصيب

ووجه الانكار عليه ان عصا موسى اعمت تصرف الحقيقة من الاضافة اليه صلى الله على نبينا
وعليه وسلم وان كان انما أراد بها انجساما معروفا فانما اسم له وكف الخصيب بالمجعة قيل
وبالله اسم لنجم أيضا واما كفر به قوله في محمد الامين وتسميه اياه بالنبي صلى الله عليه وسلم
تأزعا لاجدان الشبه فاشتهما * خلقا وخلقاً كما قد التما كان

وهو وان كان في غاية القبح الا انه لا يكرب كفرا على قضية مذهبينا الا ان قصد المشابهة المطلقة واما
أنكر عليه أيضا قوله كيف لا يدريك من أهل * من رسول الله من نقره

لان من واجب تعظيمه صلى الله عليه وسلم ان يضاف اليه ولا يضافد ومنها ما نقله عن مالك من
تأديب من غير بالنقر فقال قدر عي النبي صلى الله عليه وسلم الغنم لانه عرض يذكركم صلى الله
عليه وسلم في غير موضع قال مالك ولا ينبغي لاهل الذنوب اذا عوفوا ان يقولوا قد أخطأت
الانبياء قبانا ونقل عن حنوف لا ينبغي ان يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم عند التعجب الا على
طريق الثواب والا حاسب تعظيمه كما أمرنا الله ومها ما نقله عن القاسمي فيمن قال تعجب
كأنه موجه نكير وان كان وجهه مالك الفضل ان لم يذكر ان لا تعجب فيه بسبب الملك واما

السب فيه لما طبع بل يعاقب العقاب الشديد فان قصد ذم الملائكة قتل وما ذكره ظاهر ويؤخذ
من كلامه ان ذم بعض الملائكة وتنقيصه كذم الانبياء وتنقيصهم وهو ظاهر ثم رأيت مخرج
بذلك في آخر الكتاب وقد قدمته عنه ثم قال وهذا كله ممن تكلم بهم عاقلة على حجة الملائكة
والنبيين وعلى غير من حققنا كونه من الملائكة والنبيين ممن ذكره الله في كتابه أو حققنا
علمه بالتعبير المتواتر والشهور المتفق عليه بالاجماع القاطع كعبريل وميكائيل ومالك وخزنة
الجنة ووجه بنم والزبانية ووجه العرش المذكورين في القرآن ممن الملائكة ومن سمى فيهم من
الانبياء كعزرائيل واسرافيل ورشوان والحفظة ومنكرو وتكبر من الملائكة المتفق على قبول
التعريض فاما من لم يثبت الاخبار بتعيينه ولا وقع الاجماع على كونه من الملائكة والانبياء
كهاروت وماروت وفي الملائكة والخضر وقهمان وذو القرنين ومريم وآسية وخالد بن سنان
فليس الحكم في شأنهم والكافرين بهم كالحكم فيمن قدمناه اذ لم يثبت لهم تلك الحرمة واكن برجر
من ينقصهم انتهى كلامه وهو ظاهر جلي وبه يعلم خطأ من قال ان ما يحكيه المفسرون في قصة
هاروت وماروت في آية ما في سورة البقرة كفر وليس كآدم ولقد وقع بذلك في ورطة عظيمة
وان كان جليلا فقد حكي هذه القصة كابر من المفسرين كابن جرير الطبري والامام البغوي
 وغيره ما ومن ثم اتهمهم بعض المتأخرين من المحدثين وخرج هذه القصة بأسانيد صحيحة
وردد على من خالف في ذلك فزاه الله على ذلك خيرا وقد قال القاضي من أنكر نبوة أحد ممن
ذكره ومن أهل العلم لا حرج عليه لاختلاف العلماء في ذلك وعن القاضي أيضا ان شأنا
عرف بالخبر قال لمن قال له انك أمي أليس كان النبي صلى الله عليه وسلم أميا لم يكفر بذلك وان اخطأ
في الاستشهاد لا رامة شرف له صلى الله عليه وسلم ونقص لغيره ومنها ما نقله عن شيخه فحين
قال لمن ينقصه انما يريد تنقيص بقولك وانما بشر وجميع البشر يلحقهم النقص حتى النبي صلى الله
عليه وسلم انه لا يكفر خلا فالن أفتى بقتله لانه لم يقصد السب والقاضي رحمه الله تعالى تفصيل
حسن في ما كى السب ونحوه وهو ان ذكره ان كان على وجه التعريف بقائه والانكار عليه
فقد يجب وقد يندب وقد أجمع السلف والخلف على حكايات مقالات الكفرة والمحدثين في
كسهم ومحالهم لبيانها وردوها وان كان على وجه الحكايات والاسماء والطرف وأحاديث
الناس وما لا تتم في الغث والسمين وهو الكلام الجامع لاختلاف الدلالات حسنا ونجسا اذ
الغث الهزيل وفواد السحقاء والخوض في قيل وقال وما لا يعنى فكل هذا ممنوع منه وبعضه
أشد في المنع والعقوبة من بعض وقد سأل رجل مالكا عن يقول القرآن مخلوق فقال مالك
كافر اقلوه فقال انما حكيت عن غيري فقال مالك انما سمعناه منك وهذا منه رحمه الله تعالى
على طريق الزجر وان كان على وجه الاعتباده أو أظهر استحسانه أو كان مولعا بمثل حفظه
ودراية واطلبه ورواية أشعاره وعباده عليه الصلاة والسلام وسببه وكالسب ولا ينفعه
نسبة الى غيره فيقبادر بهتله وقد قال أبو عبيد القاسم بن سلام حفظه الله طريق بيت مما هجى به

صلى الله عليه وسلم كفر وأجمعوا على تحريم رواية ما هيجي به صلى الله عليه وسلم وكتابته وقراءته
 انتهى وما ذكره من المبادرة بقتله أي ان لم يتب ومن الكفر ظاهراً ومنه الرضا بذلك
 واستقصائه لا ان قصده غير ذلك وما ذكره من الاجماع محله في روايته لغير غرض مسوغ لذلك
 ثم ذكر تفصيلاً آخر فيمن ذكر ما يجوز عليه صلى الله عليه وسلم أو يختلف في جوازه عليه وما
 يلحقه من الامور البشرية فيمكن اضافتها اليه أو ما يمكن به وسبر عليه أو ما يعرف به ابتداء
 بما لا وسيرتبعه بالقبه من قومه وهو ان ذلك ان كان على طريق الرواية وهذا كرامة العلم ومعرفة
 ما حست منه العصاة للانبياء وما يجوز عليهم فلا حرج فيه بل يكون حسناً ان كان من أهل العلم
 وفهمه اطلبه الدين عن يقينهم مقاصده ويحتمل ذلك من عساه لا ينفعه أو يخشى به قيمة فقد كره
 بعض السلف تعلم الساعسورة يوسف وان كان على غير وجهه وعلم منه بذلك سوفته مسدده لحق
 ما تقدم من السب ونحوه وكذلك ما ورد من اخباره وأخبار ساثر الانبياء عليهم أفضل الصلاة
 والسلام مما ظاهره مشكل لاقتضائه أمور لا تليق بهم بحال ولا يتحدث بها الا بالصحيح وانه
 كره مالك رضي الله تعالى عنه التحدث بها اذا كثرت لا يحل تحته وانما أوردتها صلى الله عليه
 وسلم لقوم عرب يفهمون كلام العرب على وجهه حقيقة ومجازاً واستعارة وغيرها وانما أشكت
 على قوم جاؤا بذلك غلبت عليهم الجمجمة انتهى وما اقتضاه كلامه من حرمة ذكر ما سب للعوام
 ظاهر ان ظن بقريته حاله سم تولد فتنه لهم منه أو استخفافاً أو نحوه وما والا ما لذي ينبغي
 الكراهة هذا وفي الانوار من كتب أئمتنا المتأخرين مسائل أخرى غير ما سب فلنذكرها وان
 كان في ضمنها ماء لم يعمى وهو ان اقاء المحف في المسك القذر كاقائه في القاذورات
 وان سب الملك كالنبي وان من استخف بالمحف أو التوراة أو الانجيل أو الزبور كفر وان لو
 قال ليست المعوذتان من القرآن اختلف في كفره وقال بعضهم ان كان عامياً كفر او عالماً فلا
 وانه لا كفر بالاقامة في بيعة أو كنيسة وانه يكفر من قال ان الولي أفضل من النبي أو المرسل اليه
 أفضل من الرسول أو أعز أو أعلام مرتبة وانه لو أهدى السنن الراتبه أو صلاة العيدين كفر
 وانه لو استحل ابداء أحد من الصحابة أو نفي علم الله بالعدوم أو بالجزئيات كفر واستحلال ابداء
 غير الصحابة مكفر أيضاً كما هو ظاهر مما مروا من أنكر خلافة الصديق مبتدع لا كافرو من
 سب الصحابة أو استناعتهم رضي الله تعالى عنها وعن أيها من غير استحلال فاسق واختلفوا
 فيمن سب أبا بكر وعمر قال غيره وفي كفر من سب الحسنين رضي الله تعالى عنهم وجهان وانه
 لو قال الروح قد يم أو قال اذا ظهرت الروح ببيت رات العبودية وعنى بذلك رفع الاحكام أو قال
 انه فني من صفات الانسانية الى اللاهوتية أو قال ان صفاته تبدلت بصفات الحق أو قال انه يرى
 الله عياناً في الدنيا ويكلمه شفاهاً أو ان الله يحل في الصور الحسان أو قال ان الحق يطعمه
 ويسقيه وأسقط عنه التمييز بين الحلال والحرام وانه يأكل من الغيب ويأخذه أو قال أنا الله
 أو هو أنا أو قال دع الصلاة والزكاة والصوم والقراءة وأعمال البر الشأن في عمل الاسرار أو قال

سماع الغلاة من الدين وأنه أنفع للقلوب من القرآن أو قال العبد يصل الى الله تعالى من قسوس
 طريفة اليهودية أو قال وصلت الى رتبة ثلث على التكليف أو قال الروح من نور الله فإذا
 اتصل التور بالتور اتحد كفر في جميع هذه المسائل بخلاف ما لو قال وصلت الى رتبة خلعت
 من رتبة النفس وعنت منها فانه لا يكفر لكنه مبتدع معروف وكذا أنا أعش الله أو يشقى
 والعبارة الصحيحة أحبه ويحبني أو قال يلهمي ما احتاج اليه من أمر ديني فلا احتاج الى العلم
 والعلماء بل هو مبتدع كذاب ومن أظهر السكر والوجد ولا يستقيم طاهر ولا تفيد جوارحه
 بالورع فهو مغرور به من الله ومن تغلى واعتزل وترك الجماعات بلا هدر شرعي فبتدع لا يقبل
 الله منه الزهد ومن ادعى الكرامات لنفسه بلا عرض ديني فكاذب يلهيه الشيطان
 ومن قال في غير الغلات ما بقي اسوى الحق في موضع فهو بهيد من الله تعالى مبتدع انتهى
 حاصل ما في الاقوال والوجه كفر من كفر من كرامات المؤمنين اذا كان مخالفا للمسلمين لان ذلك لا يتحقق
 على أحد منهم والذي يتجه أيضا كفر من أنكر معتدلة بجمعة ما علم لمعلومة من الدين
 بالضرورة كما يدل له قوله أو صلاة العبد ~~لكن~~ أنكر أحد ههما كذلك خلافا لما
 يوحى قوله السف الراتبه وقوله المعبد بل يكفي في الكفر انكار سنة واحدة بالشروط
 المذكورة وان محل تكفير المستحل ايذاء خصاي بالم يكن عن تأويل ولو خطأ لانه ظني فله شبهة ما
 تمنع الكفر وانه لا يشترط الكفر في كفر من زعم انه يرى الله عيانا في الدنيا ويكلمه شهأها
 اجتماع هذين خلافا لما توهمه عبارة الاقوال بل يكفر زاعم أحدهما ثم رأيت الكواشي
 صرح في تفسيره بكفر معتقد الرؤية بالعين وهو مرجع في ما ذكرته له عندي في الحلاق ذلك
 ظروا الذي يخبره على رؤية أو كلام متضمن للاطاحة بذاته تعالى لما مرار الاصح اننا لا نكفر
 الجهرية ولا المجسمة لان صرحوا بآباء تقادلا وازم قواهم كالحديث أو ما هو نص فيه كاللون
 وانتر كيب والاحتياج فتأمل ذلك وكذا يكفر زاعم اسقاط التميز عنه بين الحلال والحرام
 وان الله يطعمه وبسقيه أو انه يأكل من الغيب أو بأخذ منه ولا يشترط اجتماع هذه الثلاثة
 خلافا لما يوحى كلام الاقوال أيضا وكذا القائل دع الصلاة الى آخر ما رفيه لا يشترط في
 تكفيره بذلك جمع بين تلك الامور بل يكفي دع الصلاة مثلا شأن في عمل السر وكذا زاعم
 ان سماع الغلاة من الدين وأنه أنفع من القرآن لا يشترط في تكفيره جمعه بين هذين بل يكفي
 أحدهما وهذا الذي ذهبته به جميعه لم أر من نبه على شيء منه لكنه ظاهر للتأمل فليتنبه لذلك
 ووقع للرافعي كلمات بالجمجمة ترجيحها بعض فقهاء الا عاجم ومستمها جلة وحاصلها وان كثير
 مما ان من قال عمل الله في حق كل خير وعمل السر مني كفر ونظريه الرافعي بقوله تعالى وما
 أصابكم من سيئة فنفسك وانظر اضع فالصواب عدم الكفر ادهذا من بعض اعتقادات
 المنبرية وهم لا كفرون على الجميع وان من قال أ الله على سبيل بازاح كفر وانه لو قال قائل كان
 رسول الله من الله عليه وسلم اذا أكل لحين أصابعه فقال آخر هذا غير أدب كفروا من قال يد

الله طويلا فقبل لا يكفر وقيل ان أراد الجارحة كفر انتهى وسر الخلاف في كفر المجردة
 وانهم اختلفوا في كفر من قال لغيره الله يظلمك كما ظلمتني أو الله يعلم اني دائما اذ كركم بالدعاء
 أو اني أخزن لحزنك وانفرح لفرحك مثل ما أخزن لحزن نفسي وانفرح لفرحها انتهى والذي
 يتجه ترجحه في الاولى أنه ان أراد نسبة حقيقة الظلم الى الله ~~كفر~~ والا فلا وفي الاخرتين ان
 أراد حقيقة الدوام في اولاهما وحقيقة المماثلة في ثانيتهما كفر لانه نسب الى علم الله غير الواقع
 ومن اعتقده انه تعالى يعلم الواقع على غير ما هو عليه فلا شك في كفره لان هذا العلم عين الجهل
 ونسبة الجهل الى الله تعالى كفر اتخافوا ما اذا أراد بذلك المبالغة فانه لا كفر به وانه لو قيل له
 الاقرأ القرآن أو الاتصل فقال سمعت من القرآن أو من الصلاة كفر انتهى والذي يتجه ان
 محل الكفر هنا ان أراد الاستخفاف بالقرآن أو الصلاة والا فلا كفر لان ذلك قد يعبر به عن
 وقوع ملل في النفس وإيائها عن تحمل ثقل الطاعات من غير استخفاف بها وانه لو قيل له صل
 فقال المجترى يصلون عنا أو الصلاة المعمولة وغير المعمولة واحد أو صليت الى ان ضاق قلبي أو
 قيل له صل حتى تجدد صلاة فقال لا تصل أنت حتى تجدد صلاة أو قيل له بعد
 صل فقال لا أسلي فان الثواب لم يأت كفر المجيب بما ذكر في الجميع انتهى وله وجه في غير
 الاخرية واد ذلك ظاهر في الاستخفاف والاستهزاء بالصلاة والفرق بين قوله فيما مرشبهت
 وقوله هنا الى ان ضاق قلبي ظاهر فان الشبه من الشيء لا يستلزم ذمه بوجه بل يستلزم مدحه
 اذ لا يشبع الامر الحسن غالبه بخلاف ضيق القلب فانه انما يبر به عن الصبر فانه غاية الذم
 والاستخفاف وأما الاخرية أعني قول العبد ماصر فلا دلالة فيما قاله على استخفاف ولا استهزاء
 ومن ثم صرح في الانوار بعدم الكفر فيها وهو لا وجه وانه لو سمع خصمه يقول لا حول ولا قوة
 الا بالله فقال ايش يكون لا حول أو ايش يعمل أو نخوذ لك كفر انتهى قلت وكأن وجهه ان
 هذا فيه استخفاف بحول الله وقوته ونسبة الله تعالى الى العجز وهو ظاهر في عرف معاني
 لا حول ولا قوة الا بالله ثم قائل ذلك اما جاهل لا يعرف معنى هذه الكلمة فيدعي فيه ان لا يطلق
 اقول بكفره بل يعرف معناها فان عاد لما قاله كفر والا فلا وانه لو سمع مؤذنا فقال هذا صوت
 الجرس كفر انتهى وفي المطلق الكفر هنا نظروا الذي يتجه انه لا يكفر الا ان قصد بذلك
 الاستخفاف أو الاستهزاء بالاذان نفسه وانه لو قيل انظروا الى المحشر حتى المحشر فقال ايش في المحشر
 كفر وانه لو قيل له فلان يأكل ~~لا~~ فقال أحضروه حتى أستجد له كفر انتهى وفي المطلق
 الكفر هنا انظر اذ غاية العزم على السجود لانسان انه كالسجود له بالنعس وقد صرح حوا بأن
 سجود جهلة الصوفية بين يدي مشايخهم حرام وفي بعض صورته يقتضي الكفر فليس كلامهم
 ان السجود بين يدي الغير مناهة وكثروا من مناهة حرام غير كفر فالكفر ان يقصد به السجود
 للمخلوق والحرام ان يقصد به الله عظماء به ذلك المخلوق من غير ان يقصد به أو لا يكون له قصد وانه
 لو رجع من مجلس عالم فمات له زوجه لانه الله عني كل عالم كثر انتهى ويتجه ان محله

فمن أراد حقيقة المعلوم الشامل للأنبياء أو أطلق بغير ذلك وانه لو
 أمره آخر بحضور مجلس العلم فقال أي شيء أحل مجلس العلم كفر انتهى وفي اطلاق الكفر
 هنا نظروا ويحتمل ان محله فيمن أراد الاستخفاف أو الاستهزاء لان اللفظ يحتمل غيرها وليس
 ظاهرا فيها وانه لو قيل لفقهاء هذا موثني كفر انتهى وفيه نظر اللهم الا ان يستخف أو يهزأ به
 من حيث الفقه الذي هو متلبس به فلا شك في كفره حيث ذواته لو أعطى خصمه فتوى علم
 فأتاهما بالارض وقال أي شيء هذا الشرع كفروا انه لو قال لزوجه يا كفرة أو يا يهودية قتلت
 أنا كما قلت كفرت وانه لو قيل لمركب الصغار تنب الى الله تعالى فقال أي شيء عملت حتى
 أتوب كفر انتهى وفي اطلاق الكفر في هذه الأخيرة انظر لاحتمال ان يريد انهم انكفروا
 باحتساب الكافر كما قال به جماعة بل هو الاصح ونكفروا بذلك لا بنا في وجوب التوبة منها
 كما هو ظاهر لان التكفير من أمور الآخرة التي لا تظهر فائدتها الا ثم بخلاف وجوب التوبة فانه
 من أمور الدنيا ويرتبط به أحكام دينوية فاختلغا فائدة وأحكاما فلا يلزم من التكفير سقوط
 وجوب التوبة وإذا احتمل اللفظ ما ذكرنا احتمالا ظاهرا لم يحسن الإطلاق القول بالكفر
 فالذي يتجه انه لا يكفر الا ان أراد انه لم يعمل به من أصاها الماسم ان انكار المجمع عليه
 المعلوم من الدين بالضرورة كفر كبيرة كان أو صغيرة وانه لو قال فلان كافر وهو كافر مني كان
 كافرا اقرارا بالكفر انتهى حاصل ما وقع في العزيز بالجمية وترجم عنه بما مر مما علمت ما في
 أكثره من النظر وترجيح خلاف الإطلاق فتأمل ذلك واعتن به فهم ما وحفظا فانه مهم والمحب من
 من القوم ولي وغيره حيث نقلوا ذلك ولم يعترضوه بشيء مع ظهور ما قدمته (فرع) قال بعض المالكية
 أيضا من قال ان كان قبل في حق أو حق فلان أو ان جرى له كذا فقد قيل في حق الانبياء أو جرى
 لهم حرم عليه اطلاق ذلك لان ما انتقص به بضعفه للانبياء فيؤدب وفهم بعضهم من كلام الشفاء
 السابق انه يكفر بذلك وليس كافرا وقد قال الغزالي أول منها جهر دأعي من تكلم في كلامه
 وأي كلام أفصح من كلام رب العالمين وقد قالوا أساطير الاولين وقد قال الامام الكبير امام
 أصحابنا أبو منصور البغدادي انه قال في جواب من طعن في الشافعي رضي الله تعالى عنه بأنه
 لم يكمل اجتهاده لتوقفه في الرابع من القولين له وليس الشافعي أجمل من رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وقد توقف في قذف الرجل زوجه حتى نزلت آية اللعان وقال الشيخ أبو إسحاق ردا
 على من طعن على الاشعري وأصحابه وإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم مع مجزأته لم يخل من
 عدو منافق وحاسد فاسق ينسب اليه ما ليس عليه فغيره أولى وأحرى ان لا يسلم من ذلك ولما حكى
 الياقبي ما مر قال وليس في مذهبنا ما يوافق القول بالتكفير لا تصر يحاول ولا يجرأ ولا يسلم من قال
 به دليل وعليله بأن القصد التشبيه والاتقاص فاسدا اذا لا يقدح ذلك من في قلبه استلام بل
 المراد كيف لا يتكلم في حق غيره على وقد تكلم في الاكابر قال بعض المتأخرين بل اطلاق
 القوم يفي ذلك بحسب مذهبنا من منظور فيه انتهى والوجه عدم التحريم حيث كان المراد

ما قاله اليافعي أو أطلق واذا علمت أكثر المكفرات عند الحقيقة والمالكية فلنذكر لك
 طرفاً من المكفرات عند الحنابلة سواء وافقوا ما مر أو خالفوه وحاصل عبارة الفروع أن مما
 يكون كفراً بحد صفة له تعالى اتفق على اثباتها أو بعض كتبها أو رسوله أو رسوله أو ادعاء
 النبوة أو بغض الرسول أو ملجأه وترك أنكار كل منكر بقلبه وبحد حكم ظاهره يكفر جاحد
 تحريم التبت وكل مسكر ومن ذلك أن يجعل بينه وبين الله تعالى وسائط يتوكل عليها
 ويدعوهم ويسألهم قالوا اجتمعوا يسجدوا نحو شمس أو بآتي بفعل أو قول صريح في الاستهزاء
 أو توهم أن من الصحابة أو التابعين أو تابعهم من قاتل مع الكفار أو أجاز ذلك قتل أو كذب على نبي
 أو أمر في دارنا على خمر وخنزير غير مستحل ولا كفر بحسب قياس اتفاقنا بل يستتقراطية وخالف
 فيه جماعة من التابعين والعراقيين ومن أظهر الإسلام وأسر الكفر فنافق كافر كابن أبي سلول
 وإن أظهر أنه قائم بالواجب وفي قلبه لا يفعل فنافق كقوله تعالى في زميلة ومنهم من عاهد الله
 لئن آتانا من فضله الآية وفي كفره وجهان والراجح أن ما كان من النفاق في الأفعال لا كفر به
 كالرياء للناس ومنهم من كفر بالتحاج لاجل نفسه وانها كره حرم الله وحرم رسوله فأورد عليه يزيد
 ويحوه ومن ثم كان الراجح مانص عليه الإمام أحمد رضي الله تعالى عنه وأصحابه من عدم
 الكفر وحرمة الأعراف لابن الجوزي منهم وغيره ولا يكون حاكياً كفر سمعه من غير اعتقاده
 وإليه إجماع وفي الانتصار من تزيين كفار من ليس غياراً وشذوذاً أو تعاقب صليب بصدوره
 حرام ولم يكفر وميل كلام بعضهم إلى الكفر وفي الفصول أن شهد عليه أنه كان يعظم
 الصليب مثلاً رقيقه ويتقرب بقربات أهل الكفر ويكثر من بيعهم ويوت عباداتهم احتمال
 انهردة وهو الأرجح لأن المستمزي بالكفر ككفر ولأن الظاهر أنه يفعل ذلك عن اعتقاد وجزم
 ابن عقيل بأن من آمن القرآن أو محضه أو طلب أن يناقضه أو ادعى أنه مختلف فيه أو مختلف
 أو مقدور على مثله ولا يكره الله منع قدرتهم كهر بل هو مجزئ بنفسه والعجز شمول الخلق انتهى
 حاصل كلام الفروع وبأنه يعلم أنه موافق لما قدمناه من مذهبننا وغيره في أكثر ما ذكر
 وعندهم أن ترك الصلاة كفران دعي إليها وامتنع دون غيرها من العبادات واعلم أن الدعاء
 يقسم إلى كفر وحرام وغيرهما فمما هو كفران يسأل في ما دل السمع القاطع على ثبوته كاللهم
 لا تعذب من كفر بك أو اغفر له أو لا تغفر له فلا نال الكافر في النار لأن ذلك طلب لتكذيب الله
 تعالى فيما أخبر به وهو كفر وكان يسأل الله تعالى أن يرجمه من البعث حتى يستريح من
 أهوال يوم القيامة ما ذكر قبله ومنه أن يطلب ثبوت ما دل السمع القطعي على نفيه كاللهم خلد
 فلانا إلى عدى في النار ولم يرد سوء الحاشية أو يطلب أن الله يحياه أبداً حتى يسلم من كرات
 الموت أو أن الله يجعل إيلام محباله وناسخا لبي آدم أبداً لا يدين ودهر الدهرين حتى يقل
 القصاد والكفر بجميع ما ذكره الشرافي ولك أن تقول لعنه مبني على أن لازم القول
 قول وقد مر أن لازم المذهب ليس بمذهب عليه لا كفر بجرح هذه الأقوال إلا أن أراد مع ذلك

عدم حقيقة ما دل على الوقوع أو عدمه أو أنه يتطرق إليه الكذب أو شك في ذلك إما أنه لا يمكن له
 فساد أو أراد أن الله لا يجب عليه شيء فلا ينبغي أن يكون ككفر أنهم رأيت بعض أئمة مذهب القرامطة
 قال عقب كلامه المذکور ذلك أن تقول هذا من طلب ما لا فائدة في طلبه من حيث العلم بحصول
 ذلك ولا كفر يلزم منهم ما يلزم الزام الكفر بأولى من الزام طلب العبث بل الزام هذا أولى
 استعجابا للايمان المعلوم منه بأشياء كثيرة وبالصريح انتهى وهو وحسن وعمما يكون من الدعاء
 كفر أيضا أن يطلب الداعي نفي ما دل العقل القطعي على ثبوته مما يحل بالجلال الربوبية كان
 يسأل الله طلب علمه حتى يستتر العبد في قبايته أو سبابه ربه حتى يأمن المؤاخذه أو ثبوت ما دل
 القاطع القطعي على زعمه مما يحل بالجلال الربوبية كان به ظم شوق الداعي إلى ربه فسأله أن
 يحل في شيء من مخلوقاته حتى يجتمع به أو أن يجعل التصرف في العالم بما أراد قال القرامطة وقد
 وقع هذا الجملعة من جهة الصوفية ويقولون فلان أعطى كلمة كن ويسألون أن يعطوا كلمة
 كن التي في قوله تعالى إنما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون وما يعلمون معنى هذه
 الكلمة في كلام الله تعالى ولا يعلمون معنى إعطائها انصح انما أعطيت ومقتضى هذا الطلب
 الشرك في الملك وهو كفر والحلول كفر وإن لم يجعل بينه وبينه نسباً يشرف به على العالم لانه
 طلب استيلاؤه وهو كفر وذكروه في هذه الأنواع صحيح لما مر أن من شك في سبب صفات
 الذات منها أو أنه تعالى يحل في شيء أو يحل فيه شيء أو أنه ولد أو أنه يلد أو يولد كفر ولا شك
 أن سؤال شيء من ذلك اغمايشاً عن تجويز وقوعه وهو كفر اسكن ما ذكره عن الصوفية فيه
 نظر لانه يلزم عليه نسبة النقص إليه تعالى فضلاً عن كونه مصرحاً بذلك فالصواب فيه عدم
 الكفر ثم رأيت بعض أئمة مذهبهم قال قلت الزام الكفر للصوفية من حيث قولهم أعطى فلان
 كلمة كن غير صحيح فإن هذا الكلام يصدق على من أخرق الله له العادة مرة أو مرتين بأن
 طلب من ربه شيئاً أو هم بشيء فتصوّر مطلبه على وفق مراده غير تدريج بل دفعة وهذا القدر
 صحيح وجوده ولا يلزم منه الشرك بالله في الملك ولا بأكثر من ذلك انتهى وهو حسن قال القرامطة
 وأعلم أن الجاهل بما تؤدى إليه هذه الادعية ليس عذراً عند الله تعالى لان اتعاذه الشرعية
 دلت على أن كل ما يمكن المكاف دفعه لا يكون حجة للجاهل على الله ثم قال نعم الجاهل الذي
 لا يمكن المكاف دفعه بمقتضى العادة يكون عذراً كما لو تزوج أخته بظن الجنبية وأصل هذا
 الفساد داخل على الإنسان في هذه الادعية انما هو الجاهل ما حذر منه وأحرص على العلم
 فهو النجاة كما أن الجاهل هو الضلال انتهى وقد ذكر بعد ذلك اتعاذه الدعاء إلى محرم وغيره
 وأطال فيه بما في بعضه نظراً ولا غرض لنا في ذكره في هذا الكتاب وقد ذكرنا من جملات
 أحكام الدعاء في كتابي شرح مختصر الررض آخر باب صفة الصلاة فانظره ان أردت بقائه
 مع في ذلك فأوعى أسأل الله قبوله وتيسير أتمامه في طافية بلا حجة في ثبوت وفوائده منها قد مر
 أن الكفر قد يكون كفرًا أو غرضنا الآن استقصاء ما يمكن من الكلام فيه وفي أقسامه وحقيقته

وإن احكامه رد على كثير من انه حكا عليه وعلى ما يقرب منه وعدوا ذلك شرفا وغرابة فنقول
 مذهبنا في السحر ما دلت عليه فيما مر وحاصله انه ان اشتغل على عبادة مخلوق كشمس أو قمر
 أو كوكب أو غيرها أو السجود له أو تعظيمه كما يهظم الله سبحانه أو اعتقاد أن له تأثيرا بذاته
 أو تقييد في أو ملك بشرطه السابق أو اعتقاد بأحسة السحر بجميع أنواعه كان كفرا ووقفة
 في كتاب الساحر فان تاب والاقبل والسحر له حقيقة عند عامة العلماء خلافا لما تزلوه وأبي جعفر
 الاسترأباذي وسياق لذلك ضرب وقديما في الساحر بقوله أو يقول بغير حال المسحور فيمرض ويموت
 منه أو يوصل إلى بدنه من دخان أو غيره أو دونه ويحرم فعله إجماعا ويكفر مستبجحه وفي الحديث
 ليس من آمن بسحر أو سحره أو تكهن أو تكهن له ومن يحسنه ان وصفه بكفر كالتقرب إلى
 الكواكب السبعة وإنها تحسنه أو انه يفعل به دون قدرة الله تعالى كفر كما علم مما مر والالم
 يكفر وتعلمه ان لم يمتنع لاعتقاده هو كفر قيل حلال وهو ما في الوسيط كما لا تالكفرة وقديما صديقه
 دفع ضرره وولي يعرف به حقائق الاشياء وقيل يكفره والا كفرون على حرمة مطلقا لحرف الاختتان
 والاضرارو يحرم التكهن وإتيان الكاهن وتعلم الكهانة وكذا التنجيم والضرب بالرمل
 والشعر والحصا والشعبذة وأما الحديث الصحيح كان نبي يخط الرمل فن وافق خطه فعناء فن
 علمت موافقته فالجواز له في معرفة الموافقة ونحن لا نعلمها هذا حاصل كلام أئمتنا وأما الامام
 مالك رحمه الله تعالى فقد أطلق هو وجماعة سواء الكفر على الساحر وان السحر كفر وأن
 تعلمه وتعلمه كفر كذلك والساحر يقتل ولا يستتاب سواء كان مسلما أم ذميا كالنذيق
 ولبعض أئمة مذهبه كلام نفيس في المسئلة فيه استشكل ما ذهب اليه امامه وبين حقيقة
 السحر وحاصله ان الطرطوشي قال قال مالك وأصحابه الساحر كافر فيقتل ولا يستتاب سحر
 مسلما أو ذميا كالنذيق قال محمد بن الطهره قبلت قوله قال اصبح ان الطهره ولم يتب فقتل فماله
 لبيت المال وان تستر فلو رثته من المسلمين ولا أمرهم بالصلاة عليه فان فعلوا فهم اعلم ومن
 قول علمائنا القداماء لا يقتل حتى يثبت انه من السحر الذي وصفه الله تعالى بأنه كفر قال
 اصبح يكشف عن ذلك من يعرف حقيقة ولا يلي قتله الا السلطان ولا يقتل الذمي الا أن يضرب
 المسلم بسحره فيكون نقصا فيقتل ولا يقبل منه الاسلام وان سحر أهل ملته أذب الا أن يقتل
 أحد افيقتل به وقال مكنون يقتل الا أن يسلم وهو خلاف قول سيدنا مالك ويؤذب من تردد في
 السحره اذا لم يثبت سحره ولا علمه لانه لم يكفر وليكنه ركن الكفرة قال وتعلمه وتعلمه عند مالك
 كفر وقات الحنفية ان اعتقد ان الشياطين تفعل له ما شاء فهو كافر وان اعتقد انه تخيل
 وتوهم لم يكفر وقالت الشافعية رضي الله تعالى عنهم يصفه فان وجدنا فيه كفرا كالتقرب
 للكواكب أو يعتقد انها تفعل فيتمس منها فهو كافر وان لم نجد فيه كفرا فان اعتقد ايا حته
 فهو وكفر قال الطرطوشي وهذا متفق عليه لان القرآن نطق بتحريره واحتج من لا يقول أن تعلمه
 كفر بأن تعلم الكفر ليس بكفر وان الاصولي يتعلم جميع أنواع الكفر ليحذر منه ولا يفتدح في

تهادته وما أخذه فالسحر أولى أن لا يكون كفرا ولو قال الإنسان أنا تعلمت كيف يكفر بالله
لا جتنه أو كيف الزنا أو أنواع الفواحش لا جتنهم الم يأتهم قال القماني هذه المسئلة في غاية
الاشكال على أسواتنا فإن السحرة يعتقدون أشياء تأتي قواعد الشر بعثة أن تكفرهم كفعل
الحجارة المتقدم ذكرها قبل هذه المسئلة ولذلك يجمعون عقاير ويجعلونها في الأنهار والآبار
أوفي قبور الموفى أدنى باب يفتح إلى الشرق ويصدقون أن الآثار تحدث عن تلك الأمور بخصوص
نفوسهم التي طبعها الله تعالى على الربط بينها وبين تلك الآثار عند صدق العزم فلا يمكن أن
تكفيرهم بجمع العقاقير ولا بوضعها في الآبار ولا باعتقادهم حصول تلك الآثار عند ذلك
الفعل لأنهم جبروا ذلك فوجدوه لا يحرم عليهم لأجل خواص نفوسهم فصار ذلك الاعتقاد
كاعتقاد الأطباء عند شرب الأدوية وخواص النفوس ولا يمكن التكفير بهم إلا أنها ليست
من كسبهم ولا تكفر بغير مكسب وأما اعتقادهم أن الكواكب تفعل ذلك بقدرته الله فهذا
خطأ لأنها لا تفعل ذلك وإنما جاءت الآثار من خواص نفوسهم التي ربط الله بها تلك الآثار
عند ذلك الاعتقاد فيكون ذلك الاعتقاد في الكواكب كما إذا اعتقد طبيب أن الله تعالى
أودع في الصبر والسقم ونيا عقد البطر وقطع الإسهال وأنه تكفيرهم بذلك فلا وإن اعتقدوا
أن الكواكب تفعل ذلك والشياطين تقدرها إلا بقدرته الله تعالى فقد قال بعض علماء الشافعية
هذه المذهب المعتزلة من استقلال الحيوانات بقدرته تهادون قدرة الله تعالى فكذلك تكفر
المعتزلة بذلك لا يكفر هؤلاء ومنهم من فرق بأن الكواكب مظنة العباد فإذا انضم إلى ذلك
اعتقاد القدرة والتأثير كان كفرا وأجيب عن هذا الفرق بأن تأثير الحيوان في القتل والضرب
ولرفع في مجرى العادة مشاهد من السباع والادميين وغيرهم وأما كون المشتري أو رجل
يوجب شقاوة أو سوءا فأنما هو حذر وتخمير للعنجمين لا حجة في ذلك وقد عبت البقر
والشجر فصار هذا الشيء مشتركا بين الكواكب وغيرها والذي لا مزية فيه أنه كفران اعتقاد
إسمائهم بنفسيها لا تحتاج إلى الله تعالى فهذا المذهب الصابئة وهو كفر صراح لا سيما أن صرح
بنفي ما عداها وأما قول الأصحاب أنه علامة فشكل لا نأتسكلم في هذه المسئلة باعتبار الفتيا
و نحن نعلم أن حال الإنسان في تصديقه الله تعالى ورسوله بعد عمل هذه العقاقير كحاله قبل ذلك
وإذا أرادوا الخلافة فشكل لا نأتسكلم في الحال كفر واقع في المأل والمستمقيم في هذه المسئلة
ما حكاه الطرطوشي من قدماء أصحابنا أنه لا يكفر حتى يثبت أنه من السحر الذي كفر الله به
أو يكون سحرا مشاعلا على كفر كما قاله الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه وقول الإمام مالك رضي
الله تعالى عنه أن تعلمه وتعليمه كفر في غاية الاشكال اذهو بخلاف القواعد وقال قبل ذلك
والصواب أن لا يرضى به هذا حتى يبين معقول السحر اذهو يطلق على معان مختلفة وبيانها أن
الفخر الرازي رحمه الله تعالى قال استحدث الخوارق أن كاد بمجرد النفس فهو السحر وإن
كان على سبيل الاستعانة بالملكيات فذلك دعوة الكواكب وإن كان على سبيل صريح اقوى

السماء وية بالقوى الارضية فذلك الطاسمات وان كان على سبيل اعتبار النسب الرياضية فذلك
 الحد الهندسية وان كان على سبيل الاستعانة بالارواح الساذجة فذلك العزيمة انتهى قال
 القراني أيضا والصراسم يقع على حقائق مختلفة وهي السيميا والهيما وخواص الحقائق من
 الحيوانات وغيرها والطلسمات والافواق ورفق والعزائم والاستخدامات فالسمياء عبارة عما
 تركيب من خواص ارضية كدهن خاص او كأمات خاصة توجب تخيلات خاصة وادراك
 الخواص الخمس أو بعضها الحقائق خاصة من المأكولات والمشروبات والمبصرات والملموسات
 والشمومات وقد يكون لذلك وجود يخافه الله اذ ذلك وقد يكون لا حقيقة له بلا هي تخيلات
 والهيما ما تباها عن السيميا بأن الآثار الصادرة عنها تضاف للآثار السماوية من الاتصالات
 الفلكية وغيرها من أحوال الافلاك فتحدث جمع ما تقدم ذكره فمما هو الواحد بالسيميا
 والآخر بالهيما والخواص للحيوانات وغيرها كثير ذكره والله يؤخذ بسبعة حجار و يرجم
 بها كلب شأنه انه اذا رمي بحجر عضة فاذا رمي بسبعة أحجار وعضا كلها تقطعت بعد ذلك
 وطرححت في ماء فن شرب منه ظهر فيه آثار خاصة يعبر عنها السحرة فهذه تثبت للسحر وامن
 ما ذكره الأطباء من الخواص في هذا العالم للنباتات وغيرها من هذا القبيل ولا يشك في
 الخوص في هذا العالم فمنها ما يعلم كاحتصاص النار بالاحراق ومنها ما لا يعلم مطلقا ومنها
 ما تعلم الامراد كالجر المدموم وما يصنع منه السكيباء ونحو ذلك كما قال ان في الهند سج اذا
 عمل منه دهن ودهن به انسان لا يقطع فيه الحديد وشجرا آخرا اذا استخرج منه دهن وشرب
 على صورة خاصة مذكورة عندهم في العمليات استغنى عن الغذاء وأمن من الامراض
 والاستقام ولا يموت بشئ من ذلك وطالت حياته ابد حتى يأتي من يقتله أماموته بالاسباب
 العادية فلا وخواص النفوس لا شك فيها فليس كل أحد يؤدى بالعسين والذين يؤذون بها
 تختلف احوالهم في ذلك فممن من يصيد بالادين الطير من الهواء ويقلع الشجر العظيم من الثرى
 وآخرا عما يصل لتمر يض الطيف ومن الناس من طبع على صحة الحزم ولا يخطئ غالبا ثم
 نجد واحدا له خاصية في علم الكشف وآخري في علم الرمل وآخري في النجم ومن خواص النفوس
 ما يقتل وفي الهند جماعة اذا ركبوا نفوسهم قتل شخص مات ثم اذا شق صدره في الوقت لا يوجد
 قلبه بل انزعوه من صدره بالهمة والعزم وقوة النفس ويحرب بالرمات فيجرح عليه دمهم
 فلا يوجد فيه حبة وخواص النفوس كثيرة والطلسمات نفس اسماء خاصة لها تعلق بالافلاك
 والسكواكب على زعم أهل هذا العلم في أجسام من المعادن أو غيرهما فلا بد في الطلسم من
 هذه الثلاثة الاسماء المخصوصة وتعلقها ببعض اجزاء الفلك وجعلها في جسم من الاجسام
 ولا بد مع ذلك من قوة نفس سالحة لهذه الاسماء ليس كل النفوس مجبولة على ذلك والافواق
 ترجع الى مناسبات الاعداد وجعلها على شكل مخصوص وهذا يكون شكل من تسع
 بيوت مبلغ العدد من كل جهة خمسة عشر هو لتدوير العسير واخراج المعجون ووضع الجنين

وكل ما كنت من هذا المعنى وشايطه بطد زهيج واح وكان الغزالي يعتني به كثيرا حتى نسب اليه
 والرقى الفاظ خاصة تحدث عندها انشقاء من الاستقام والادواء والاسباب الملهكة ولا يقال
 افظ الرقى على ما يحدث في رابل ذلك يقال له السحر وهذه الالفاظ منها شر وع كالفاضة
 وغيره شر وع كرقى الجاهلية والهند وغيرهما ورجما كان كفرافهسي الامام مالك رحمه الله
 تعالى عن الرقى بالجمجمة والعزائم كلها يزعم أهل هذا العلم أن سليمان عبد نبينا وعليه
 الصلاة والسلام لما أعطاه الله تعالى هذا الملك وجد الجان يعبتون بالناس في الاسواق
 ويخطفونهم من الطرقات فسأل الله تعالى أن يولي على كل قبلة من الجن ملكا يضبطهم
 عن الفساد فولى الله تعالى الملائكة على قبائل الجان فيصرونهم من الفساد ويخاطبهم الناس
 وألزمهم سيدنا سليمان صلوات الله وسلامه على نبينا وعليه وسلم القفار والخراب من الارض
 دون الاماير ليسلم الناس من شرهم فاذا عتبا بعضهم وأفسدوا كراما كرامات عظيمة هاتلك
 الملائكة ويزعمون ان لكل نوع من الملائكة اسماء أمرت بتعظيمها ومقتى اقسام عليها
 اطاعت وأجابت وفعلت ما طلبها فاما لزيم تلك الاسماء على ذلك القليل فيحصر له ملك القليل
 من الجن الذي طلبه أو الشخص منهم يحكم بينهم بما يريدون ان هذا الباب انما دخله
 الخلل من جهة عدم ضبط تلك الاسماء فاهمجمية لا يدري هل هي مضمومة أو مفتوحة
 أو مكسورة وقور بما اسقط التساخ بعض حروفه من غير علم فيختل العمل فان المقسم به افظ
 آخر لا يعظمه ذلك الملك فلا يجيب ولا يحصل مقصود المعز والاسمخامات فسمان الكواكب
 والجان فيزعمون أن للسكواكب ادراكا اذا قوبلت بنجور وتلى شيء خاص على الذي يماثر
 النجور ورجما قد تمت منه افعال خاصة منها ما هو حرام كاللواط ومنها ما هو كفر صريح وكذلك
 الالفاظ التي يجالط بها الكواكب منها ما هو كفر صريح يناديه بلفظ الأوهية ويخبر ذلك
 ومنها ما هو غير محرم فاذا حصلت تلك الكلمات مع النجور ومع الهيات المشروطة كانت روحانية
 تلك السكواكب مطبوعة متى أراد شيئا فعلته له على رغبهم وكذلك القول في ملوك الجان على
 زعمهم اذ اعملوا لهم تلك الاعمال الخاصة فهذا هو الاستخدام على زعمهم والغالب على المشتغل
 بهذا السحر ولا يشتغل به مفلح ولا مسدد النظر وافر العقل وبعد ان علمت حكم الساحر على
 مذهب الشافعية والمالكية والحنفية فلا بأس بذلك حركه عند الحنابلة فان كتبهم مشتملة على
 غرائب فيها صاحب المروغ وحاصل عبارته ويكفر الساحر بآئته دخله وعنه أي عن أحد
 لا اختاره ابن عقيل وجرم به في اتبعه وكفره أبو يعلى بعمله قال في التريغ هو أشد شحور بما
 وحمل ابن عقيل كلام الامام أحمد في كفره على معتقده وان فاعله يفتق ويقتل حده افعلى الاول
 يقتل وهو أي الساحر من يركب كدسة فتسير به في الهواء ويحور وكذا قيل في معزم على الجن
 ومن يجمعها بزمجه وانه يأمرها بظبيعه وكاهن وعراف وقيل يعزر وقيل يحوز زعزيره ولو
 بالقتل وفي التريغ السحر والمنجم كالساحر عند أصحابنا وان ابن عقيل فقهه فقط ان قال

أصبحت بحديثي وفراشي فان خبر قوم ابتر يقته انه يعلم الغيب فلا امام قتله لسهيه بالفساد
وفي العروغ من كتبهم بعد ذلك ما مر قال شيخنا التنجيم كالا استدلال بالاحوال الفلكية على
الحوائث الارضية من السحر قال ويحرم اجتماعها وقرأوا لهم وآخروهم ان الله يدفع عن أهل
العبادة والدعاء ببركته ما زعموا ان الافلاك تستجلبه وتوجده وان لهم من ثواب الدارين
ما لا تقوى الافلاك ان تجلبه ومن سحر بالادوية والتدخين وسقى مضر عز و قيل ولو ما قتل
وقال التامضي والحلواني ان قال سحري تنفع وأقدر على القتل به قتل ولولم يقتل والتعبد
والقاتل بزجر الطير والضارب بحصا وشبهه وقداح ان لم يعتقد باحتماله وأنه يعلم به عز وركب
عنه والا كفر ويحرم طاسم ورقية بغيره ربي وقيل يكفره وتوقف الامام أحمد رضي الله تعالى
عنه في الحل للسحر أي لاجل ازالته بسحر آخر وفيه وجهان وسأله هنا عن يأتيه محورة
فيطلقه عنها قال لا بأس قال الحلال انما سكره فعاله ولا يرى به مسا كميته مهنا وهما من
الضرورة التي يداح فعلها ولا يقتل سحر كذا في علي الاصم وفي التبيصرة ان اعتقدوا جواز
وفي عيون المسائل ان الساحر يكفر وهل تقبل توبته على روايتين ثم قال ومن السحر السعي
بالفيم والافساد بين الناس وذلك شائع عام في الناس ثم قال في عيون المسائل فأما من سحر
بالادوية والتدخين وسقى شيء يضرب فلا يكفر ولا يقتل ويعزر بمباردعه وما قاله غريب ووجهه
انه يقصد الاذى بكلامه ومجمله على وجه المكر والحيلة فاشبه السحرو به فذا يعلم بالعادة والعرف
انه يؤثر وينتج ما يعمل السحرا أو أكثر فيه على حكمه نسوية بين المتقاتلين أراثة ارباب لا سيما
ان قلنا يقتل الأمر بالقتل على رواية سبقت فها أولي أو المسلمان يقتل فها من قتله واهذا
ذكر ابن عبد البر عن يحيى بن كثير قال يفسد انعام والكذاب في ساعة لا يقدره الساحر
في سنة ورأيت بعضهم حكاه عن يحيى بن أكرم قال انما من شر من الساحر يعمل انعام في ساعة
ملا بعمله الساحر في شهر لكن يقال الساحر عما كفر بوصف السحر فهو أمر خاص ودليله
خاص وهذا ليس بساحر وانما يؤثر عمله ما يؤثره فيعطى حكمه الا فيه ما اختص به من الكفر
وعدم قبول التوبة ولعل هذا القول أوجه من تعزيره فقط فظهر مما سبق انه رواية مخرجة
من المسلمين والأمر من اطلق الشارع كفره كدعواه غير آية ومن أتى عرافا فصدقه بما
يقول قبل كفر التهمة وقيل قارب الكفر وذكر ابن حامد روايةين أحدهما تشديد وتأكيده
نقل بن حنبل كفر دون كفر لا يخرج من الاسلام والثانية يجب التوقف انتهى ما في العروغ
وهو مشتمل على غرائب ونفائس يندع بها السحرة وعبارة التنقيح ولا تقبل في الدنيا توبة
زندق وهو المنافق وهو من يظهر الاسلام ويخفي الكفر ولا من يظهر الخير ويطن الفسق
ولا من تسكرت رفته أو سب الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم مريحا أو بغضه ولا الساحر
الذي يكفر بسحره ثم قال ويقتل الساحر المسلم الذي يركب السكينة فتسيره في الهواء ونحوه
ويكفر هو ومن يعتقد حله واما الذي يسحر يادوية وتدخين وسقى شيء يضرب فانه يقتل منه ان قتل

بهـ عليه غالباً والافالدية ومثله حذوقه بل بزجر الطير وشارب بحصى وشعر وقد اح ان لم يفقد
 اباحته وانه لا يعلم به عزرو ويكن عنه ويحرم طامع ورقية بغير عري و يجوز الحل بسحر
 للضرورة وانتهى وبقية منافوا تدل باس بدكرها وان لم يكن لها كبير مناسبة فيما نحن
 فيه وهي ان الفخر الرازي رحمه الله تعالى قال في كتابه المختص بالسحر والعين لا يكونان في
 فاضل لان من شرط السحر الجزم بصدور الاثر وكذلك اكثر الاعمال من شرطها الجزم والفاضل
 الممتلي علماً يرى ونوع ذلك في المكثات التي يجوز ان توجد وان لا توجد فلا يصح له عمل أصلاً
 وأما العين فلا بد فيها من شرط التعظيم للرفق والنفس الفاضلة لا تصل في تعظيم ما تراه الى هذه
 الغاية فلذلك لا يصح السحر الا من المجازاة والتركمان والسودان ونحو ذلك من أبواب النفوس
 الجاهلة فيقال السحر له حقيقة وقد يموت المسحور أو يتغير طبعه قاله الشافعي وابن حنبل رضي
 الله تعالى عنهما وقالت الخنقية ان وصل الى بدنه كالنخاع ونحوه جاز ان يؤثر والا فلو كانت
 القدرية لاحقيقة للسحر وهذا لا يصح فان مالا حقيقة له لا يؤثر وقد سحر النبي صلى الله عليه وسلم
 وقد سحرت أم المؤمنين عائشة رضي الله تعالى عنها جارية اشترتها وقد أطيقت الله اية رضي الله
 تعالى عنهم على صحة ذلك ومن جهة الزاهدين أنه لاحقيقة له قوله تعالى يخيل اليهم من صهرهم
 انها تسمى ولانه لو كانت له حقيقة لامكن السحر ان يدعي النبوة فانه قد يأتي بالخوارق على
 اختلافها والجواب ان السحر أنواع فبعضه هو الذي فيه تخيل وعن الثاني ان اضلال الخلق
 ممكن ولكن الله تعالى أجرى العادة بضبط مصالحهم فما يسر ذلك على الساحروكم من ممكن
 يمنع الله تعالى من الدخول في العالم لأنواع من الحسكم مع اناس بين الفرق بين السحر والمجزة
 من وجوه فلا يحصل اللبس واعلم ان الفرق بين معجزات الانبياء وسحر السحرة وعزمهم عما
 يتوهم انه خارق للعادة قد أشكل على جماعة من الاصوليين وغيرهم وهو عظيم الموقع في الدين
 والكلام عليه من ثلاثة أوجه فرق في نفس الامر باعتبارات الباطن ووفق باعتبار الظاهر اما
 الفرق او قس في نفس الامر فهو ان السحر والطلسمات والسيما وجع هذه الامور ليس
 فيها شيء خارق للعادة بل هي عادة جرت من الله تعالى بترتيب مسببات على اسبابها غير ان تلك
 لا سبب لم تحصل لكثير من الناس بل للقليل منهم كالمعاقر يعمل منها الكيمياء والحشائش
 التي يعمل منها النفط التي تحرق الحصى والدهن الذي من ادهن به لم يقطع فيه حديد ولا تفد
 عليه النار فهذه كلها في العالم أمور غريبة قليلة الوقوع واذا وجدت اسبابها جرت على العادة فيها
 وكذا اسباب السحر اذا وجدت حصل وكذلك السيمياء وغيرها كلها اجارية على اسبابها العادية
 غير ان الذي يعرف تلك الاسباب قليل في الناس وأما المعجزات فليس لها سبب في العادة أصلاً
 فلم يجعل الله في العالم عقاراً يخلق البحر أو يسيل الجبل ونحو ذلك وهذا فرق عظيم غير ان الجاهل
 بالامر ينقول ما يدري ان هذا سبب والاخر لا سبب له فنذكر الفرقين الآخرين أحدهما
 ما سحر وسحري مجراه مختص بمن عمل اه حتى ان أهل هذه الحرف اذا استدعاهم الملوك

ليستعوا لهم هذه الامور يطلبون منهم أن يكتب اسماء كل من يحضر ذلك المجلس فيه صنفون
منههم لمن سمي لهم فان حضر غيرهم لا يرى شيئا مما يراه الذين سموا قال العلماء واليه
الاشارة بقوله تعالى ونزع يده فاذا هي بيضاء لناظرين أى اسكل ناظر ينظر اليها فافترقت
بذلك الحصر والسبب وهذا فرق عظيم الشرق الثاني قرأتين الاحوال المفيدة للعلم القطعي
الضروري المختصة بالانبياء عليهم الصلاة والسلام المقبولة في حق غيرهم فتجد النبي عليه
أفضل الصلاة والسلام أفضل الناس نشأة ومولدا وشرفا وخلقا وخلقا وصدقا وأديا وامانة
وزهادة واشفاقا ورقا وبعدا عن الدنائة والكذب والتقوية الله أعلم حيث يجعل رسالته ثم
أصحابه يكوون في غاية العلم والنور والبركة والتقوى والديانة كاصحاب رسول الله صلى الله عليه
وسلم كانوا يحرفون في العلوم على أنواعها من الشرعيات والعقليات والجنائيات والسياسات والعلوم
الباطنة والظاهرة حتى انه روي أن عليا جلس مع ابن عباس رضي الله تعالى عنهم وانهم
تكلموا في الباء من بسم الله من العشاء الى أن طلع الفجر مع انهم لم يدرسوا ورقة ولا قرؤا
كتابا ولا تفرغوا من الجهاد ولقد قال بعض الاصوليين لو لم يكن شاهد الرسول الله صلى الله
عليه وسلم الا أصحابه لكفوا في اثبات نبوته وكذلك أيضا ما علم من فرط صدقه حتى كان يقال
محمد الامين وما من نبي الا وله في هذه الاقرآن لطائفة والمقايسة الجاثب والساحر على العكس في
ذلك ومنها قال بعض الحنفية اعلم أن من تلفظ بلفظ الكفر بكفر وان لم يعتقه دانه لفظ الكفر
ولا يهذر بالجهل وكذا كل من لم يحل عليه أو استحسنته أو رضى به يكفر ومن أتى بلفظ الكفر
حبط عمله وتقع الفرقة بين الزوجين ويحدد النكاح برضا الزوجتان كان الكفر من الزوج
وان كان من الزوجة يجبر على النكاح وهذا بعد تحديد الايمان والتبري من افظ الكفر حتى
أن من أتى بالشهادة عادة ولم يرجع عما قاله لا يرتفع الكفر عنه ويكون وطؤه وطئ زنا وله
وله الزنا وعند الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه لو مات على الكفر حبط عمله ولو قدم وجدد
الايمان لم يحبط عمله ولا يلزمه تجديد النكاح ولو صلى صلاة الوقت ثم أسلم لم يقضها وعندنا
يقضها وكذا الحج فلو أتى بكلمة تجرى على لسانه كلمة الكفر بلا قصد لا يكفر انتهت كلام هذا
الحنفي وما حكمه من مذهبنا صحيح بل مذهبنا موافق لجميع ما قاله الا في الطلاق عدم العذر
بالجهل فانه عندنا يعذر ان قرب اسلامه أو نشأ بعبد ادع العلماء والا في الطلاق وقوع
الفرقة بين الزوجين فانها عندنا لا تقع ان صدرت الردة من أحد الزوجين قبل الوطئ فحينئذ تقع
الفرقة مطلقا فان وقعت من أحدهما بعد الوطئ انتظرنا المرتد فان أسلم قبل انقضائه العدة بان
بقاء النكاح وان استمر لانه قضائه بان طلاق النكاح من يوم الردة وما ذكره من الخلاف بيننا
وبينهم في الاحكام صحيح لكن محله في وجوب القضاء بعد الاسلام أما ما نسب به لطلان
ثواب جميع ما مضى من عبادات المرتد قبل رده فمخبر موافقوه هم على ذلك فقد نص الامام
الشافعي رضي الله تعالى عنه في الام على أن الانسان اذا ارتد والعياذ بالله حبط ثواب جميع

أعماله وانما الذي سبق له صوره فقط حتى لا يلزمه القضاء لقوله تعالى ومن يرتدد منكم عن دينه فميت وهو كافر فاولئك حببطت أعمالهم الآية فترتب فيها حبوط الاعمال على الموت مرتدا وبه تنقيد الآية الاخرى المطلقة لحبوط الاعمال بالردة ومنها أن من كفر بغير صفة صلى الله عليه وسلم أو تنقيصه قبل تواتره اتفاقا وتجب استنابته على الاصح وأما من كفر بصفة صلى الله عليه وسلم أو تنقيصه صريحا أو ضمنا ومثله الملك فاختلغا في محتم قتله فقال الامام مالك رضي الله تعالى عنه وأصحابه يقتل حدا لا ردة ولا تقبل توبته ولا طهره ان ادعى سهوا أو نحوه ومن ثم قال صاحب المختصر منهم أن هذا مما قد تمتع من الشافعيون سب نبيا أو ملكا أو عرض أو لعنه أرحامه أو قذفه أو استخف أو غير ذلك أو ألحق به نقصا في دينه أو خصلته أو غص من مرتبته أو وفور عليه أو زهده أو أضاف له مالا يجوز عليه أو سب له مالا يليق بمنصبه على طريق الذم أو قبل له بحق رسول الله فلعن وقال اردت ان اقرب قتل ولم يستجب حدا الا أن يسلم الكافر وأن يظهر انه لم يردمه بل همل أو كبر أو تنهى واستدلوا على ذلك بامرر (الاول) بقوله تعالى ان الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والآخرة واعدهم عذابا مهينا ووجه الدليل أن من لعنه الله كذلك وأعد له ما ذكره من رحمة وأجله في ويل عقوبته وانما يستوجب ذلك الكافر وحكمه القتل فاقضت الآية ان اذى الله واذى رسوله كفر نعم اطلاق الاذى في حقه تعالى انما هو على سبيل التجوز اذ هو يصل الشر الخفيف للمؤذى فان زاد كان اضرا را (والثاني) بقوله تعالى قل يا الله وآياته ورسوله كنتم تستهزؤن لا تعتذروا قد كفرتم بعد ايمانكم قال المفسرون كفرتم بآياتكم في رسول الله (والثالث) بخبر أبي داود والترمذي عن لنا بآب الشرف من الكعب بن الاشرف أي من ينذب لقتله فقد اذعن به داود قبا وهجاء في رواية فانه يؤذى الله ورسوله ثم وجه اليه من قتله غيلة دون دعوة بخلاف غيره من المتمركين وعلمه بآية الله على انه لم يأمر بقتله للاشرار وانما أمر به للاذى (والرابع) بما رواه أبو داود انه صلى الله عليه وسلم يوم الفتح أقمن الناس الاجاعة كانوا يؤذونه منهم ابن أبي سرح اختبا عند سبينا عثماني رضي الله تعالى عنه فذمه لما دعا النبي صلى الله عليه وسلم الناس الى البيعة وطلب من النبي صلى الله عليه وسلم ان يأبى عنه فتظروا اليه ثلاثا كل ذلك يابى ثم ابى عنه ثم أقبل على أصحابه فقال ما كان ذكركم رجل رشيد يقوم الى هذا حين كهفت يدي عن بيعته فيقتله قالوا هلا أو مات اليها ما لا ندرى ما في نفسك فقال انه لا ينبغي لشي أن يكون له خائنة الاعين (ومنهم) عبدالله بن خطل وجار ياه أمر صلى الله عليه وسلم بقتله لانه كان يقول الله عز وجل يعجوه ويأمرهما أن يعابيه وروى البراز أن عقبة بن أبي معيط نادى يا معشر قريش مالي أكثر من بينكم صبرا فقال له النبي صلى الله عليه وسلم بكفرك وأتراك على رسول الله كذب عليه صلى الله عليه وسلم رجرجر فبعث عليا والربيع رضي الله تعالى عنهما اليه فقتلاه وهجته صلى الله عليه وسلم أمر آفة من من لي سم فقال ربح من قومه نأب رسول الله فقتلها فأحجب النبي صلى

الله عليه وسلم بذلك فقال لا يقتل فيهما عتزان أي لا يجري فيها خلاف ولا نزاع قالوا قد ثبت أنه
 صلى الله عليه وسلم أمر بقتل من آذاه أو تنقصه أو الحق له وهو مخبر فيه فاقتارقتل بعضهم
 والعقوب عن بعضهم وبعده وفاته تعذر تغيير المعقور عنه من غيره فبقى الحكم على هجومه في القتل اهدم
 الاطلاع على العفو وأيسر لامة بعده أن يسطوا حقه لأنه لم يرد عنه الاذن في ذلك (والخامس)
 باجماع الامة على قتل منتقصه من المسلمين وسأله وعن حكي الاجماع على ذلك ابن المنذر
 والخطابي وغيرهما كعمد بن سحنون وعبارته اجمع العلماء على كفر شائعه المنتقص له
 وجريان الوعيد عليه و كعه عند الامة القتل في شكن في كفره وعذابه كفر انتهى وما صرح
 به من كفر الساب والشاك في كفره هو ما عليه أئمتنا وغيرهم كما علم مما صر الكنه عندنا كالمرد
 قبله بتأب وجو بافورا فان اصر قتل ولو اصر آة لعوم قوله صلى الله عليه وسلم من بدل ينه فاقتلوه
 وان أسلم مع اسلامه وترك كما قاله ابن عباس وغيره لقوله تعالى فان تابوا وأقاموا الصلاة الآية
 وقوله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله الحديث وقيل لا تحجب
 استمالة المرتد لأنه مهدر الدم وقيل لا يقتل فوراً إذا لم ييب بل يجهل ثلاثة أيام لاحتمال شبهة
 عرفت له فيسعى في ازالته والجواب عن ادلتهم المذكورة ما عاين الاول والثاني فالأية ان ايسر
 فيها الا كفر مؤذيه عليه أفضل الصلاة والسلام وهذا محل مباح أما كونه يقتل بعد التوبة
 والاسلام فلا دلالة فيها على ذلك أصلاً وعن الثالث والرابع وما شابههما مما ذكر فيهما وغيره
 انه لا دليل لهم في ذلك أيضاً اقيام الكفر بالحكي عنهم مع الزيادة في العناد فيه وقد أخبر صلى
 الله عليه وسلم انه لا عصمة لاحد به مدعو الى الاسلام الا بالاسلام فكل من المذكورين
 مهدر الدم لانه دعى الى الاسلام ولم يسلم فقتله لذلك لا يجرد سبه للنبي صلى الله عليه وسلم ومن ثم
 ذكر صلى الله عليه وسلم تهيم في قتل عقبة سببين كفره واقترأؤه عليه واقتل كعب سيدين
 ايذاء الله وايداعه صلى الله عليه وسلم وبعث عن وان يبرئ قتل الكاذب عليه انه لا هو
 لكذب مع كفره على ان هذا كذب فيه افساد وقتة بين المؤمنين فيكون به تدحرب الله ورسوله
 وسعى في الارض بالفساد هتتم قتله لذلك لا لمطلق الكذب لانه بالاتفاق منا ومنهم لا يوجب
 القتل وقتل المرأة التي هجته اسمها وكفرها مع هجائها لالهها انها فقط ومن ثم نقل عنها
 كانت تعيب الاسلام وتخرض على ايذائه صلى الله عليه وسلم (والخامس) انه لا دليل لهم الا ان
 ذكر واصرة فيها ان مسالمها لرأعاه الكفر بسبب السب ثم رجع واسلم ثم أمر النبي صلى
 الله عليه وسلم بقتله حينئذ اذ هذا هو محل الخلاف دون ما ذكر وهو ادلائع بيننا وبينهم في ان
 الكافر الاصل الى ابلغته الدعوة وامتنع من الاجابة وحارب يده واسامه أو لم يحارب بالسكينة
 مؤذرا لدم فطما وكل ما ذكره في الثالث والرابع من هذا القبيل وبهذا يدفع قولهم فقد
 ثبت انه صلى الله عليه وسلم أمر بقتل من آذاه الى آخر ما قدمته عنهم ولم يقل أنه صلى الله عليه
 وسلم أمر بقتل من آذاه بل عاينهم قال من المسلمين هذه تهمتهم أي وجه الله ومن قال

اعمدل ومن قال أعطني من مال الله لا من مال أبيك وجدك ومن قال ليخرجن الاعداء منها الاذل
وتطأ تر ذلك كثيرة مشهورة على انه لو فرض انه قتل مسلما بالسب لم يكن فيه دليل لا نأقول
بقوله أيضا الكفر وانما الدليل ان لو ورد قتل الساب بعد اسلامه بسبب سبه من غير قبول
توبته ولم يرد ذلك لا يقال سبه صلى الله عليه وسلم حق له وحقوق العباد بينة على المشاحة
فكيف جاز لنا مع ذلك اسقاطه لا نأقول حقوقه صلى الله عليه وسلم تشبه حقوق الله تعاليا
من حيث ان تقيسه كفر كتنقيص الله تعالى فتسكن مثله انتقيفا من حيث ان الاسلام
يرفع شخصه قتل فاعل ذلك مع ان قوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف دليل
ظاهر على ما قلناه فان قالوا انما يقتل حد الارادة قلنا فالدليل حينئذ قوله تعالى ان الله لا يغفر
ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وهذا حينئذ من دون ذلك لان القرض انه حد الارادة
فان قلت حد الزنا وضوءه لا يسقط بالتوبة فالقياس ان هذا مثله قلت ذلك خارج عن القياس
اذا اصل في كل معصية ان تسقط بالتوبة الا ما استثنى كحد الزنا فلا يقاس عليه لان ما خرج
عن القياس لا يقاس عليه ومنها انه ينبغي التنبه لما وقع في الشفاء نقله عن أصحاب الشافعي
رضي الله تعالى عنه ان من سب النبي صلى الله عليه وسلم يقتل وان تاب فان هذا وهم منه على
أصحاب الشافعي لا تفاقمهم على عدم قتله في سب غير قذف وأما السب الذي هو قذف فمهورهم
كما قاله غير واحد من المتأخرين مرجحون لعدم قتله أيضا العموم قوله تعالى قل للذين كفروا
ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف وقوله صلى الله عليه وسلم لا يحل دم امرئ مسلم يشهد ان لا اله
الا الله وانى رسول الله الا باحدى ثلاث التيب الزاني والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق
للجماعة وقوله أمرت ان أقاتل الناس حتى يشهدوا ان لا اله الا الله وان محمد رسول الله ويشيخوا
الصلاة ويؤتوا الزكاة فاذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم وقوله الاسلام يجب ما قبله
ومن ثم نص الشافعي رضي الله تعالى عنه في الأم على ما يوافق ما مر عن الأصحاب الموافق لهذه
الآية والاحاديث وعبارتها واذا ارتد القوم عن الاسلام الى يهودية أو نصرانية أو مجوسية
أو تعطيل أو غير ذلك من أصناف الكفر ثم تابوا حقنوا دماءهم بالتوبة وانظروا الاسلام انتهت
فتأمل عمود قوله أو غير ذلك قال الامام النجم بن الرفعة فقيه المذهب والمليحة التقي السبكي
 وغيرهما وأصحابه متفقون على ذلك ويوافق قول أبي بكر القارسي فيما نقله عنه القاضي حسين
اجتمعت الامة على ان من سب النبي صلى الله عليه وسلم يقتل حد الان من سب النبي صلى الله عليه
وسلم خرج عن الايمان والمرئ يقتل حد فان تاب قبلت توبته ولا ينافية قوله من قذف نبي اقتل
حدا بعد توبته لان هذا في قذف نبي وليس كلامنا فيه ولان ما ذهب اليه في ذلك ضعيف كما قاله
جماعة منهم حجة الاسلام الامام الغزالي رحمه الله تعالى ويتقصد برحمته لا يصح قياس السب
على القذف لانه يوجب الحد بمرارة واحدة والسب الموجب للكفر لا يوجب تعزيرا بمرارة واحدة
بهذا التوبة دلالة عبر السب فكان القذف الحش من السب وأما ما قاله السبكي من ان سب

نبينا محمد صلى الله عليه وسلم اذا كان مشهورا قبل سببه له بساد عقيدته وتوفرت القرائن على انه
 سبه فامد التنقيص يقتل ولا تقبل له توبة فهو مما انتحل مذهبها وارتضاه ابا القاسم معتقبا به مع
 جملة مسائل أخرى خارج عن مذهب الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه كما صرح بذلك هو وكذا
 ابنه في طبقاته الكبرى ومن ثم قال شيخنا زكريا سقى الله تعالى عهده لما سئل عن سب النبي
 صلى الله عليه وسلم هل يقتل بذلك حد او ان تاب كفى الشفاء عن أصحاب الامام الشافعي رضي الله
 تعالى عنه الفتوى على عدم قتله كما جزم به الاصحاب في سب غير قذف ويرجحه القزالي رحمه الله
 تعالى ونقله ابن المقرئ عن أصحابهم في سبه وقذف لان الاسلام يجب ما قبله ونقل قتله عن
 أصحاب الشافعي وهم بل هم متفقون على عدم قتله في الشق الاول وجهه ورهم من يحون له في الثاني
 اتهمى ومنها فتى السبكي رحمه الله تعالى فيمن قال القاضى يقضى والمفتى يهذى أى من الهذيان
 كما يدل عليه الجواب الآتى فقال ما حاصله يحتمل على قائل ذلك الكفر لان الفتوى تبين حكم
 الله تعالى وأصلها تبين الشكل والمفتى بحق مبين لحكم الله تعالى وهو وارث النبوة
 والقاضى ينصل ويلزم بمقتضى الفتوى قال الله تعالى قل الله يفتيكم في الكلالة والله يقضى
 بالحق فكل من المفتى أو القاضى بحقه له أجر عظيم والمفتى أعلى والقاضى تابع له لانه وان كان
 مجتهد فتوى تابع لفتوى امامه فزعم ان المفتى يهذى مع اعتقاد ان فتواه صواب فيما أخبر به
 عن الله تعالى فهو كافر ومن الخلق تلك العبارة فانما هو لجهله بمعناها واعتقاده ان الفتوى
 لا الزام فيها وليس كذلك بل يلزم المستفتى الاخذ بها الا ان كان عنده ما هو ارجح منها وتصور
 اختلاف بين مفت بحق وقاض كذلك انما هو لا اختلاف تصور أو نحوه فان القاضى يبحث
 ويستكشف أكثر من المفتى أم المفتى أو قاض بغير حق فليس الكلام فيه وما ذكره ان المفتى
 أعلى من القاضى فانما يتضح فيما أومأ اليه ~~كلامه~~ من ان القاضى تابع له ولو مجتهد فتوى أما
 بالنسبة لاصل منصب القضاء بحق ومنصب الافتاء بحق فالظاهر ان الأول أفضل لان فيه افتاء
 والزاما بالحق وتحريرا وتصبيا أشد مما في الافتاء فان المفتى انما يتحرى في شح برالحكم
 والقاضى يتحرى فيه وفي مطابقة الصورة الخارجية له ولا يتم له ذلك الا بعد مزيد تحرر وفحص
 وتعب تام فكان منصب القضاء أفضل للاخبار الصحيحة المصرحة بان أفضل الاعمال أشقها
 الاعراض وعلى هذا يحمل قول من قال أفضل المراتب الامامة العظمى فالقضاء فالافتاء وافتى
 أيضا فيما نسب اليه مكفرا كذا باطل من شافعي ان يحكم بحقه من دمه حتى لا يرفع لما السكى بيقته
 زور فيه دمه ولا تقبل توبته فهل للشافعي ان يحكم بحقه وعدم تعزيره وان لم يبق عنده بينة بذلك
 فقال ما حاصله الذى أراه انه اذا تلفظ بين يدي شافعي مثلا بكامة الاسلام وطلب منه الحكم له
 بذلك وقد ادعى عليه بخلافه جاز له الحكم بالاسلام وعصمة دمه وعدم تعزيره ولا يحتاج
 لاعترافه بمكفر لانه قد يكون بريئا بالجاؤه لا كذب بذلك لا معسى له بل لا يجوز أمره بذلك ويكفى
 في الحكم استناده لما سمع منه من اسلامه وبه يمتنع على المالكى التعرض له لان اسلامه الآن

عصمة لدمه مقطوع به أما بفرض انه بري فواضح أو انه فعل مكفرا فإسلامه مباح له فحصته ثابتة
قطعا والحكم بالحق حق ولا يقدح في ذلك ان اسلامه الآن انشاء وشرط الحكم بحصته سبق
مكفر لانه انما يحكم بالعصمة وهي مستندة الى مقطوع به اسلامه المستمرا والمنشأ فلم يضر
الثبوت في تعييته ولذلك نظر منها ما لو قال موكل في شراء جارية بعشرين انما أمرت بك بعشرين فانه
يختلف وتقع الجارية طاهرا للوكيل ويستحب للحاكم ان يرفق بالموكل حتى يقول للوكيل ان
كنت أمرت بك بعشرين فقد كنتها بها أو كنتها بها بلا تعليق فيقبل التحمل له بالخطأ بقدر صدقه
ووافقنا المالكية على ذلك ولو طلب الوكيل حينئذ الحكم بحصته لمسكه لها أوجب بلا شك
فيحكم له بالملك وحل التصرف المترتب عليه لتحقيق سببه اما بالشراء الاول أو الثاني وإن كان
منهما لا بهجة الشراء الثاني لأنه لم يتحقق سببه لاحتمال كذبه فيكون شراؤه الاول محصيا
حكمه او جازحه بذلك مع انهما سببه فكذلك في مثلنا يحكم بالعصمة لتحقيق سببه من الاسلام
المستمر والمنشأ ولما ان نقول له هنا أيضا ان يحكم بحصته اسلامه و يفرق بينه وبين ماس من عدم
الحكم بحصته الشراء الاول بان البيع يشترط اهتداء أمورهما الملك ونحن شاكون في ملك
الموكل وحاكون بملك الوكيل لها طاهرا فلا يتصور مع ذلك الحكم بحصته الشراء الثاني للثبوت
في سببه وأما الاسلام فلا يتصور ان يقع غير صحيح اذ التلغظ بكلمة اما اقرار كلاله الا الله الخ
واما انشاء أو محتمل لهما كأشهاد ان لا اله الا الله الخ ومعنى الاقرار الاخبار عن العلم بها
وبمعنى لانشاء معروف كالتهاذ ببيدي الحاكم وبأي معنى فرض فهو اقرار صحيح وانشاء
صحيح ومعنى حصته ترتيب أثره عليه ومن آثاره عصمة الدم وجب ما قبله فاذا حكم القاضي
بذلك فعلم انه يترتب هذه الآثار عليه وسبب الاحتياج الى حكمه ان الاقاط التي يصير
بها الحكم رسلما ذكرها الفقهاء وقسموا الحكم الى أقسام منهم من يصير ببعض الاقاط
مسماة منهم من يشترط فيه زيادة في حكم القاضي بالاسلام بالنسبة الى اللفظ الموجود
معناه انه كاف في صيرورته مسلما فيرفع الحكم الخلاف في اشتراط لفظ آخر وفي منع
اباحة دمه شيء من درجته وان جهل ولولم ينفذ هذا التماسي رفع الخلاف ولذا باشتراط قصده في غير
هذا لان الصورة انه ادعى عليه انه مسلم ما ينافي الاسلام فالقاضي انما يحكم
ليدرأ عنه التمسك بما يراه ومنها لو شك هل طلق أو لا سله الرجعة فان راجع ثم قامت بعد
ثلاثة أقرام بينة بانه كان طلق جازل الحاكم الحكم ببقاء العصمة مستندا الى مراجعته
ثالث وان كان حيز الرجعة شاكافي محتمل فكذلك اذا ثبت هنا بعد الحكم بحصته دمه بالفظه
بمكفر لا يثبت اليه ويحكم بأنه ارتفع أثره بالاسلام بل لو شك هل طلق باقظ الحرام أو غيره
فراجع وحكم القاضي بقاء العصمة مستندا للرجعة ثم ثبت انه قال أمت حرام لم يكن للثبوت
ان كنت سكت عن نوائب أن يحكم عليه بذلك لان الشانعي دعه من ذلك بحكمته
الماتر وان كان عند الحكم شك في خطيئته باللفظ الكفاية لاستناده الى ثبوت العصمة في

اعتاده المراجعة في سوا أطلق بسريح أم مكتوبة ومنه الوفا ان كان هذا الطائر غراما
 وأنت طائر وان لم يكنه أنت طائر فطار وجعل فلما حكم الحكم بطلانها لانه لازم على كل
 تقدير وان جهل عين سببه فلو علق بغيره في صراحته ولم ينو رأي الحاكم امره بغير حكم
 بالطلاق أو كناية فيكم ببقاء العصمة ثم بان انه غراب فليس لما حكم آخر الحكم بخلاف ذلك
 مستندا الى انه حكم قبل تيقنه أحد الطرفين اذ لو كان كذلك لم ينجح حكم أصلا وحصل الضرر
 ببقاء المرأة مع الجاهل بالحال معلنة لامتلاكه وكوحة ولا طلاق واعلم انه لا يشترط قصد الحاكم رفع
 الخلاف فاذا حكم مستندا لشيء وهناك ما لو اطلع عليه لم يحكم كما اذا حكم بغيره فخرج فظهر
 للداخل بینه وهو يرى تقديمها نفسه وان لم يره لم يتقنه ونظيره هنا لو حكم بالشيء بعصمة مستندا
 للاسلام المستقر ثم ثبت عنده مكر حازله الحكم باهداره وكذا الغيبة من يرى ذلك لان الحكم
 الأول انما كان لظن عدم كفر حيث ثبت بان بطلانها بخلاف حكم الشافعي فانه صحيح وانما من
 وجرد ذلك المذموم فليس هناك ما لو اطلع عليه لم يحكم فالضابط أن كل حكم قارنه ما لو علم به
 الحاكم لم يحكم بقض على تفصيل فيه حكيمناه في مسألة الفرع وكل حكم قارنه ما لو علم به حكم
 لا ينقض وبالجملة من ادعى عليه كفر لم يثبت لو طلبه ظالم لم يقتله فطلب من حاكم شافعي أن
 يحكم بعصمة فمن ينعه يلزمه انه يمكن الظالم من قتله مع قدرته على اذنه بمنعه ومنها لو انتفعت
 دار من داخل بيينة وحكم له بها ثم أقام الداخر بيينة عنده نقض وقيل لا وقيل ان كان قبل التسليم
 فان أقامها عند حاكم آخر فاعلم أن الحاكم الأول انما يحكم لعدم علمه بيينة الداخر فكذلك
 وان احتمل انه حكم ذهبا الى ترجيح بيينة الظاهر وهو من أهل الترجيح أو أشكل الحال لم ينقض
 على الأصح بل تقر في بدا المحكوم له فاذا كان هذا قول الأصحاب فهم لم يقصد بحكمه منع ما هو
 منوقع ثبوته فكيف في مسألة التناهي قصد الحاكم بحكمه عصمة المحكوم له مما نسب اليه ويتوقع
 ثبوته وهذه المسألة ينبغي أن تحدد ويعتني بها فان الناس يحتاجون اليها اولا وقد اختلف عن ابن دقيق
 العبد انه اراد الشهادته عنده بحكم حنفى بعصمة دم من نسب اليه مكفرا بغيره فاستنع وأمر
 الشاهد من بأن يشهد على السوء باليه ذلك بالاقرار به فذهب اليه وشهدا على اقراره بما نسب
 اليه ثم حكم بعصمة دمه حكما مبتدأ وهذا منه اما احتياط أو لعدم نظري المسألة مع اني كنت
 أتبعه في ذلك حتى نظرت في ما فوجدت الحق يقتضي أن ذلك ليس بشرط والحق أحق أن يتبع
 وقد قال الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه في مختصر المزني رحمه الله تعالى لو شهد عليه شاهدان
 بالردة فأدكر قبل له ان أقورت بالشهادتين وتبرأت عن كل دين يخالف دين الاسلام لم يكشف
 عن غيره انتهت قبل أراد الكشف عما شهد به والشاهد من رده وقيل الكشف عن باطن امره
 لئلا نطلع على افعال القلوب وعلى كل قد صرح الأصحاب بأن ما لو شهدا عليه بالردة قبل
 وأن أدكر فعله أن يسلم ولا يفيد اسلامه في رفع الحكم بطلاق زوجته برونه قال ابن الصباغ
 ولا يفيد أيضا الحكم بالاسلام فكل ما هم سبها كلام ابن الصباغ صريح في الحكم بالاسلام

فيشهد لما قلناه شمول كلامهم للعمل المختلف فيه كالجمع عليه نعم الحكم باسلامه فقط لا يرفع
 الخلاف لان المالكي يشبه للعدالة لا للكفر بخلاف الحكم بعصمة الدم انتهى المقصود من كلام
 السبكي وفيه مناقشات لا يحتملها هذا الكتاب فالأولى ان لم يكن هو المتعين رعاية ما قدمه عن
 ابن دقيق الاميد نعم قال الغزالي في أدب الله ضاع وتبدل شيئا في مختصره قال ابن العاص قال
 الشافعي اذا ادعى على رجل انه ارتد وهو مسلم لم أكشف عن الحال وقتله قل أشهد أن لا اله
 الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله وانك تبرى من كل دين يخالف دين الاسلام انتهى فقول
 بعض القضاة قلن ادعى عليه بذلك أو جاء بنفسه يطلب الحكم باسلامه بلفظ بما قلت غلط
 انتهى كلامه ما هو يوافق بعض ما ذكره السبكي الا أن يقال الحكم بالاسلام غير الحكم
 بعصمة الدم الذي الكلام فيه وقال أيضا شهدوا بكفره وفصلوه فقال أنا مسلم لم يكف حتى يتناظر
 بالشهادتين ويتبرأ من كل دين يخالف دين الاسلام ولا يشترط أن يقر بالكفر ثم يسلم (وسئل)
 السبكي أيضا عن حكم الساحر وما يجب عليه وورد فيه من الأحاديث فأجاب من العلماء
 كالثلاث وأحمد من يقول بقتله مطلقا وإن تاب كالزندق وعند الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه
 انما يكفر ان تسلم بكفرا أو اعتقد أن كوكبا يفعل بنفسه أو أنه يقدّر على قلب العين وقبل توبته
 ولا يثبت اعتقاده ذلك الا بقراره ككونه قتل بسحره ويقنع منه بشر وطه وما عدا ذلك يعزر
 ودليلنا اننا اصبنا لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث كفر بعد ايمان أي كافي الحالة
 الأولى وزنا بعد احصان وقتل نفس بغير نفس أي كافي الحالة الثانية والحالة الثالثة لا قتل فيها
 بنصر هذا الحديث لانها ليست احدى الثلاث ولم يصح حديث يقتضي قتله وخبر حدث الساحر
 ضرب به بالسيف ضعفه الترمذي وجعله مودة وفافه وقول مكابي ولم يقتل صلى الله عليه وسلم ليبدأ
 اليهودي الذي سحره والآثار عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم أجمعين مختلفة فمن صرح رضي الله
 تعالى عنه اقتلوا كل ساحر وساحرة وعن حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قتلت جارية
 سحرتها وعن عائشة رضي الله تعالى عنها انها باعت جارية سحرتها وجمعت ثمنها في الرقاب وحمل
 الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه فعل عمر وبنته على سحر فيه كفر وفعل عائشة على ما لا
 كفر فيه واستدل بقوله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله
 الحديث واذا اختلفت الصحابة اتبع أشبههم قولاً بالكتاب والسنة وكف القتل ممن لم يكفر ولا
 زنى ولا قتل أشبههم ما (وقد سئل) الزهري شيخ الامام مالك رضي الله تعالى عنه ما عن سحر من
 أهل العهدة قل قال بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سحر فلم يقتل من سحره وكان من أهل
 الكتاب وسئل السبكي أيضا عن قال ما أعظم الله فقيلا لا يجوز فأجاب بما حاصله يجوز ذلك
 قال تعالى أبصر به أي الله واسمع أي ما أبصره وما أسمع فمعنى ما أعظمه انه تعالى في غاية العظمة
 ومعنى التعجب من ذلك انه حارت فيه العقول فالقصد الثناء عليه بالعظمة أو اعتقاده أنه
 وكلامه ما سأل عن مرجعهم ما أمر عظيم يصح أن يراد بآية أعظمه وبلغني عن شيخنا أبي حيان انه

كتب بعدم الجواز فنظرت فرأيت ابن السراج قال حكيت أمارا من أبواب مختلفة مستعملة
بحال التعجب فهو ما أنت من رجل وسبحان الله ولا اله الا الله وكأنيوم رجلا وسبحان الله من
رجل ورجلا وحسبك بزيد رجلا ومن رجل والعظمة لله من رب وكفالك زيد رجلا فقوله العظمة
لله من رب دليل الجواز التعجب في صفات الله تعالى وان لم يكن بصيغة ما فعله وافعله ومن
جاءه المعنى لا فرق من حيث كونه تعجبا وحكي ابن الانباري عن الكوفيين أن ما أحسن زيدا
اسمهم لا فعل تقديره شيء أحسن زيد اخلافا للبصر بين لادلة منها قولهم ما أعظم الله ولو كان
التقدير ما ذكر وجب أن يقدر هنا شيء أعظم الله والله تعالى عظيم لا يجعل جاعل وقال الشاعر
ما أدرك الله ويلزم من قال انه فعل أن تقديره شيء أقدر الله والله تعالى قادر لا يجعل جاعل وأجاب
الابصريون بأنه لا محذور أن التقدير شيء أعظم الله أي وصفه بالعظمة كما تجعل عظمت عظيما
والشيء امام من يعظمه من عباده وامام يدل على عظمته وقدرته من مصنوعاته أو ذاته تعالى أي
انه أعظم لذاته لا لشيء جعله عظيمه افر قابلية وبين غيره وحكي أن بعض أصحاب المبرد قدم من
البصرة الى بغداد فحضر حلقة ثعلب فمثل عن هذه المسألة فأجاب بجواب أهل البصرة وهو أن
التقدير شيء أحسن زيدا فأورد عليه ما أعظم الله ما نرغمه فيه فأنكره وأجابه بأنه عظيم لا يجعل
جاعل وسجنوه حتى قدم المبرد فوافقه فبان قبح انكارهم عليه وفساد ما ذهبوا اليه وقيل قولنا
شيء أعظم الله بمنزلة الاخبار بأنه عظيم لا شيء جعله عظيمه بالاستحسان وقول الشاعر ما أقدر
الله فهو وان كان لفظه لفظ التعجب فالمراد به المبالغة في وصفه بالقدر كقوله تعالى فليمد له
الرحمن مدا يلفظ الامر وان لم يكن في الحقيقة أمرا وان شئت قدرته تقدير ما أعظم الله على
ما بنا انتهى كلام ابن الانباري وهو نص صريح في المسألة وتوافق بالاتفاق على صحة هذا اللفظ
فانه غير مستبعد وانما اختلفوا هل يبقى على حقيقته من التعجب ويحتمل الوجه الثالث الذي
ذكرها أو يجعل محازا عن الاخبار رأينا انكار اللفظ فم يقرر به أحد والاصح نه باق على
معناه من التعجب وتأويل الشيء على ما ذكره ذكر أبو الوليد الباجي في كتابه السنين
أدعية منتخبة من غير القرآن من جملتها ما أحلت على من عصاك وأقربك عن دعاك وأعطتك
على من سألك وروى ابن اسحاق عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن جده أبي بكر
رضي الله تعالى عنهم أن بعض سفهاء قريش حثا على رأس أبي بكر بن باقر به ان وليد بن المغيرة
أو العاص بن وائل فقال ألا ترى ما فعل هذا السفهاء قال أنت فعلت ذلك بنفسك فقال أبو بكر أي
رب ما أحلتك ولولم يكن هذا الا عن القاسم لكفي فضلا عن روايته عن جده وان كان
مرسلة وفي الكشف في ذال الجلال والاكرام معناه الذي نجله المحدثون عن التشبيه بخلقه
أو الغي يقال له ما أجلك وما أكرمك وفيه في ابصريه واسمع انه جاء بمجادل على التعجب من
ادراكه للمسموعات والمبصرات للدلالة على ان أمره تعالى في الادراك خارج عن حدهما
عليه ادراك السامعين والمبصرين لانه يدرك ألطف الاشياء وأصغرهما كما يدرك أكبرها

حماوا كنهها جرما ويدرك البواطن كما يدرك الظواهر وفيه في ما شئت الله ما هذا بشر!!
 تنزيهه تعالى من صفات الفخر والتعجب من قدرته على خلق جبل مثله وأما ما شئت الله
 عليه من سوء فالتعجب من قدرته على خلق عفيف مثله وذكر أبو محمد عبد الله بن علي بن اس-
 الصمري في كتابه التبصرة والتذكرة في النحوي ما أعظم الله أي شيء أعظمه وفسر
 بنحو ما مر عن ابن الأنباري ومنه ويجوز أن يكون ذلك الشيء هو الله عز وجل فيكون لنفسه
 عظيما لا شيء جعله عظيما قال ومثل هذا مستعمل كثيرا في كلام العرب كما قال الشاعر
 نفس عصام - وودت عصا ما - انتهى وقال نحو ذلك أيضا ابن الدهان سعيد بن المبارك في شرح
 الإيضاح يفسر ما أعظم الله شيء أعظمه وفسر ذلك الشيء بنحو ما مر عن ابن الأنباري وقال
 المني * ما أقدر الله أن يحري خلقه * وأقره عليه الواحد في شرحه وتوسع السبكي على ذلك
 الولي أبو زرعة فقال في فتاويه لا أعلم أحدا من محدثي العلم ما عصى الله تعالى عنهم منع الطلاق
 هذا اللفظ أي ما أعظم الله ما أحلم الله وهو انظر دال على تعظيم الرب جل جلاله وتفضيم شأن
 مقامه العلية فلا يباع من الطلاق وفي النزول أبصر به واسمع ثم حكى عن فتادة أنه قال لا أحد
 أبصر من الله ولا أسمع وقد ورد الطلاق صيغة التعجب في حق الله تعالى في السنة أيضا فالسابع
 لذلك أن كان استناده إلى أهل الأمرية فيقدرون في مثل هذا من التعجب شيء سيبره كذا قيل
 هذا لا يستعمل في حق الله تعالى فهذا التقدير غير لازم ولا مطرد فقد يتنوع لما نزع وإذا كان أسهل
 وضع اللفظ في اللغة للتعظيم فلا يمنع منه لأجل ذلك التفسير ولا تنحى ألفاظ الناس على دقائق أهل
 العربية التي لا دلائل عليها على أنه يمكن تقدير ما يوافقهم بما لا انكار فيه من غير خلاف بالآتي
 بالرب جل جلاله أن يتدبر شيء وصفه لذلك وهو ما منه أسوأ من خاتمه ولا يتدبر شيء سيبره
 كذلك وأفتى السبكي أيضا سئل عن شيء يقال لو جاء جبريل ما فعلته بأنه لا يكفر لأن هذه
 الآية تدل على عظمة جبريل عنده وأبو زرعة فيمن قال لا خرسا لتأت ثم يجري في الله فقال
 هجرتك لالف الله بأن مقتضى هذا اللفظ تعدد الآلهة وذلك كفر صريح فإن أراد ضرب
 منعه أن لم يتب فإن ادعى أو لا يصرفه عن الكفر فإن أراد أن باب الهجرة التي هي لا حل الله
 فكأنه قال هجرتك لالف سبب لله تعالى ما طلق السبب على السبب له قبل ذلك منه به - منه
 لاحتمال اللفظ له أو قال هجرتك أف هجرة لله ذلك مما يعتمد له اللفظ بتأويل فيقبل أيضا
 حسنا - لم يحجب الأمكان ولا سيما أن كان القائل بذلك مما لا يعرف بعقيدة سيئة لكن
 يؤدب على الطلاق هذا اللفظ لشيء طاهر وما في شيء من كبر بالانصاري سقى الله عهده
 في أنير تنجها ما قال أحدهم المأخر استملاك أدخل إلى الحكم وأعمل فضولي ولو أردت
 دمه له حلت أيمه وفروضات ركزت التي كفره هل يكفر بذلك أولا فإذا يلزم ما سيذكر
 بذلك أن مريد غير ما كره من أنواع الأداء فلا يكفر لاسكتة أو تركب خيرا فيلزمه العجز
 عن ما لا يردع ولا منه عجز مثل ذلك وبما من تخطى باله أدب بالجمية وهو يحسن

١٠ لا يكون مسلماً بذلك كنظيره في تكبيره الاحرام * حرماً الله تعالى على الناس
 من حمله أوليائه المغريرين الأبرار وأجارنا من سائر محن الدنيا والدين وأمام
 إلى ان نفوز بشهوده في آء على عليين مع النبيين والصديقين والشهداء والمرسلين
 علينا بالاخلاص والنجاة من سائر العلائق حين لا مناص وبضع عما ألقناه المصاة
 لعامة وتقبله من فضله لنرى من آثاره غاية الراحة من أهول الحاقة والطامة الهالك
 كريم وأرحم رحيم وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
 ماشاء الله كان وما لم يشأ الله لم يكن ماشاء الله لا قوة الا بالله على هذا التأليف وعبره من ديني
 ونفسي وسائر آثاري والحمد لله أولاً وآخراً ظاهراً وباطناً يا رب العالمين الحمد كما ينبغي
 لجلال وجهك وعظيم سلطانك سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين
 والحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وآله وأصحابه وأرواحه وذريته
 كما صليت وباركت على سيدنا ابراهيم وعلى آل سيدنا ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد
 مدد خلقت ورضا نفسك وزينة عرشك ومداد كلماتك كمالك كرك وذكرك المذاكرون
 كمالهم عن ذكرك وذكرك العاقلون يدعواهم بها سبحانه اللهم وتحتهم فيها سلام
 خردعواهم أن الحمد لله رب العالمين

بحمد الله تم طبع هذا الكتاب الذي صخر حجمه وكثر نفعه لدى أولى الالباب
 فهنيئاً لمن أتقنه واجتنب القواطع وعض على دية الزواجر والروادع وقد
 الرم طبعه بالمطبعة الوهبية البهية إحدى المطابع المصرية المكرم
 الشيخ عبد الله البار سلك الله بهنا وسبيل المقارم صححها بقلم
 المتوسل بالنبي الامجد محمد البليسي بن محمد وذلك
 في أواسط ذي الحجة الحرام ختام عام ١٢٩٢
 اثنين وتسعين ومائتين بعد الألف من
 هجرة من تحلى باكمل وصف صلى
 الله عليه وسلم وعلى آله
 وصحبه وشرف
 وكرم
 تم